الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم تجارية
التخصص: تجارة دولية

تأثير تقلبات أسعار البترول والغاز الطبيعية على الاقتصاديات النفطية -دراسة حالة الجزائر في الفترة 2013-2023-

إعداد الطلبات:
- بن عبيد مروة
- جابر أنفال
- غنايم خلود

تحت إشراف الأستاذ:
- أ. د. غانية نذير

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
زكية محلوس	أستاذ محاضر	جامعة الوادي	رئيسا
أ.د. غانية نذير	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
عبد الكامل معمري	أستاذ محاضر	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

ما انتهي درب ولا ختم جهد ولا ثم سعي
إلا بفضله الحمد الله على بلوغ تم
الحمد لله على التمام، وبكل حب أهدي
ثمرة تخرجي ونجاحي إلى فخري واعز
اعتزازي إلى من سعى طوال حياته ل
لأكون أفضل منه إلى من داعمي
وسندي بعد الله وأعطاني بلا مقابل له
ولا حدود بابا الغالي حفظه الله لي.
إلى جنتي التي احتضنني قلبها قبل يديها
وسهلت لي الشدائد بدعائها، الى القلب
الحنون إلى سر قوتي وسمائي، إلى
السراج الذي أنار في طريقي أمي
الحبيبة.

بكل مشاعر الحب الصادقة اهدي تخرجي وعملي المتواضع... الى خيرة ايامي وصفوتها الى من كانو لي سندا ودعما الى من غمروني بالحب والتوجيه الى الذين لطالما كانو الظل لهذا النجاح اخوتي وعائلاتهم.

لكل من كان عونا في هذا الطريق... للاصدقاء الاوفياء ورفقاء السنين لاصحاب الشدائد والازمات ولحظات الفرح طيلة مشوار هذا الطريق. اهداء خاص الى صديقتي وتوئمي بشيرة مسعودي.

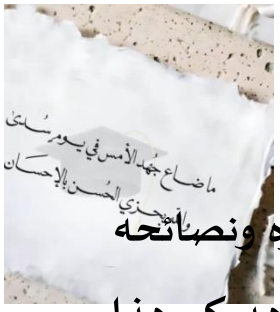

الى من افاضني بمشاعره ونصائحه
المخلصة اليكم عائلتي اهديكم هذا
الانجاز الذي لطالما تمنيته ها انا اليوم
اكملت واتممت اول ثمراته بفضله
سبحانه وتعالى فالحمد لله على ما
وهبني وان يجعلني مباركا وان يغنني
اينما كنت فمن قال انا لها نالها
واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

الى رفيق دربي وقرة عيني
الى عزتي
واعتزازي
من شاركني الفرح والحزن ويشاطرني
لحظات النجاح والفشل اليوم اقطف
ثمار جهدي واهديها الى من احتضن
حلمي وروحي خطيبي..

مروة

الاهداء

بسم الله خالقي وميسر أموري وعصمت امري لك كل الحمد والامتنان

اهدي هذا النجاح لنفسي اولا ثم الى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة

دمتم لي سندا لا عمرا

إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى من علمني ان الدنيا كفاح

وسلاحها العلم والمعرفه والى من غرس في روحي مكارم الأخلاق داعم الاول في

مسيرتي وقوتي من بعد الله والدي الغالي

الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانه

بلسم جراحي قدوتي ومعلمتي الاولى والدتي الحنونة

الى من كان لي القوة حين ضعفت، والسند حين مالت بي الأيام أشاركك هذا

النجاح لأنه نجاحك بقدر ما هو لي زوجي الحبيب

والى من شد الله بهم عضدي فكانو خير معين اخواتي واخوتي

والى من كانت النور في فصول التعب رفيقة دربي صديقتي الغاليه

ولا أنسى رفقاء الروح الذين شاركوني خطوات هذا الطريق إلى من شجعوني

على المثابرة و إكمال المسيرة إلى رفقاء السنين ممتنة لكم جميعا .

أنفال

الإهداء

{وآخر دواعهم ان الحمد لله رب العالمين}

من قال انا لها (نالها)

وانا لها رغما عنها اتيت بها لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها ان تكون لم يكن الحلم قريب ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها ونلتها

اهدي تخرجي إلى نفسى اولا

-إلى من حملتني في بطنها وهن على وهن إلى من علمتني الأخلاق قبل الحروف إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة إلى اليد الخفية التي ازالت عن طريقي الأشواك إلى من كانت اما وأبا وسندا اسند عليه نفسي عند ضعفي إمي الغالية

إلى العزيز الذي احمل اسمه فخرا إلى معلمي الأول الرجل الذي سعى طول عمره ان نكون الأفضل والدي العزيز

-الى اخوتي يامن كنتم لي وطنا حين ضاقت الدنيا وكتفا حين خفت الطرق لكم الحب والامتنان

-إلى من كانت الأخت والصديقة ومن كانت حضنا دافئا حين بردت أيامي وصونا حين هانت خطواتي أهديك تخرجي اختي حبيبتي

الى رفيقات الدرب شكرا لكم على حضور تخرجي.

خلود

شكر والعرفان

قبل كل أحد، وبعد كل أحد، الشكر للواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي أمدنا بالقوة والعون والسدد لإنجاز هذا العمل، وندعوه عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف " غانية نذير" الذي لم يبخل علينا بأي معلومة أو توضيح في شتى مراحل إعداد هذه المذكرة.

كما نتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة، وأساتذتنا بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.

على المجهودات المبذولة لإيصالنا إلى ما نحن عليه.

الطالبات.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة بالتعرف على تأثير تقلبات أسعار البترول والغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال دراسة مختلف المؤشرات الاقتصادية الكبرى الخاصة بالاقتصاد الجزائري، وتحديد أثر أسعار البترول والغاز الطبيعي عليها خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2023، مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، أين توصلت الدراسة في النهاية إلى مجموعة من النتائج أهمها أن أسعار النفط والغاز الطبيعي تؤثر في الاقتصاد الجزائري من خلال التأثير على مؤشراته المختلفة كتأثيره في الميزانية العامة والناتج المحلي الاجمالية والميزان التجاري، ومختلف مؤشرات التوازن الداخلية والخارجية.

الكلمات المفتاحية: البترول، الغاز الطبيعي ، مؤشرات الاقتصاد الجزائري، أسعار الطاقة.

Abstract:

This study aims to identify the impact of oil and natural gas price fluctuations on the Algerian economy. This is achieved by examining various major economic indicators of the Algerian economy and determining the impact of oil and gas prices during the period from 2013 to 2023. Using a descriptive and analytical approach, the study ultimately reached a set of conclusions, the most important of which is that oil and gas prices affect the Algerian economy by impacting various indicators, such as the general budget, gross domestic product, the trade balance, and various internal and external balance indicators.

Keywords: oil, natural gas, Algerian economic indicators, energy prices.

الفهارس

فهرس المحتويات

الاهداء .....

شكر والعرفان .....

الملخص: .....

فهرس المحتويات .....

فهرس الجداول .....

فهرس الأشكال .....

مقدمة .....أ

الفصل الاول: الادبيات النظرية للدراسة

تمهيد 6

المبحث الاول: مفاهيم حول سوق البترول والغاز الطبيعي 7

المطلب الاول: مفاهيم حول السوق البترولية 7

المطلب الثاني: مفاهيم حول سوق الغاز الطبيعي 11

المطلب الثالث: الاقتصاديات النفطية 16

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 25

المطلب الاول: الدراسات الخاصة بالبترول 25

المطلب الثاني: الدراسات الخاصة بالغاز الطبيعي 30

المطلب الثالث: التعليق على علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة 36

خلاصة الفصل 37

الفصل الثاني: دراسة تطور أسعار البترول والغاز الطبيعي الطبيعي وأثره على الاقتصاد الجزائري للفترة 2013– 2023

تمهيد 39

المبحث الاول: واقع اقتصاد الطاقة في الجزائر 40

المطلب الاول: واقع البترول والغاز الطبيعي في الجزائر 40

المطلب الثاني: تطور السوق البترولي والغاز الطبيعيي في الجزائر 43

المطلب الثالث: مساهمة النفط في الاقتصاد الجزائري 50

المبحث الثاني: أثر تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري **58**

المطلب الاول: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الداخلي 58

المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الخارجي 66
المطلب الثالث: التعليق على أثر تغيرات النفط والغاز الطبيعي الطبيعي على الاقتصاد الجزائري والحلول 71
خلاصة الفصل 78
الخاتمة 79
قائمة المراجع 85

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01-01)	تطور مستوى الاحتياطات، الانتاج، الاستهلاك من النفط الخام في العالم	16
(01-02)	ترتيب الدول الأكثر امتلاكا للنفط الخام في العالم	17
(01-03)	تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2013- 2023	19
(01-04)	تطور الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 2013- 2023.	20
(01-05)	تطور الميزان التجاري الجزائر خلال الفترة 2013- 2023	22
(01-06)	تطور سعر الصرف الجزائري خلال الفترة 2013- 2023	24
(02-01)	مجمعات ومعامل تسييل الغاز الطبيعي وطاقتها التصميمية في الجزائر	42
(02-02)	الاحتياطي المؤكد من النفط في الجزائر للفترة 2013-2023.	44
(02-03)	تطور انتاج النفط في الجزائر للفترة 2013- 2023.	45
(02-04)	تطور استهلاك النفط في الجزائر للفترة 2013- 2023	46
(02-05)	الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 2013-2023	47
(02-06)	تطور الانتاج من الغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 2013-2023.	48
(02-07)	استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 2013-2023	49
(02-08)	نسبة الجباية البترولية إلى الايرادات العامة في الجزائر 2013-2023	51
(02-09)	نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات للفترة 2013-2023	53
(02-10)	نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الكلية في الجزائر للفترة 2013-2023	55
(02-11)	تغيرات أسعار البترول والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2013-2023	57
(02-12)	أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2013-2023	59
(02-13)	أثر تغيرات أسعار البترول على رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2013-2023	61
(02-14)	أثر تغيرات أسعار البترول على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2013-2023	62
(02-15)	أثر تغيرات أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2013-2023	63
(02-16)	أثر تغيرات أسعار البترول على معدل الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2013-2023	65
(02-17)	أثر تغيرات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2013-2023	66
(02-18)	أثر تغيرات أسعار البترول على المديونية الخارجية للفترة 2013-2023	68

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01-01)	تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2013-2023	19
(01-02)	تطور الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 2013- 2023	21
(01-03)	تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2013- 2023	23
(01-04)	تطور سعر الصرف الجزائري خلال الفترة 2013- 2023	24
(02-01)	الاحتياطي المؤكد من النفط في الجزائر للفترة 2013-2023	44
(02-02)	تطور انتاج النفط في الجزائر للفترة 2013- 2023.	45
(02-03)	تطور استهلاك النفط في الجزائر للفترة 2013- 2023	46
(02-04)	الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 2013-2023.	47
(02-05)	تطور الانتاج من الغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 2013-2023.	48
(02-06)	استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 2013-2023	49
(02-07)	نسبة الجباية البترولية إلى الايرادات العامة في الجزائر	51
(02-08)	نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات للفترة 2013-2023	54
(02-09)	نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الكلية في الجزائر للفترة 2013-2023	56
(02-10)	تغيرات أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2013-2023	58
(02-11)	أثر تغيرات أسعار البترول على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2013-2023	62
(02-12)	أثر تغيرات أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2013-2023	64
(02-13)	أثر تغيرات أسعار البترول على معدل الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2013-2023	65
(02-14)	أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2013-2023	67
(02-15)	أثر تغيرات أسعار البترول على المديونية الخارجية للجزائر للفترة 2013-2023	68

مقدمة

يشكل النفط والغاز الطبيعي مصدران رئيسيان للطاقة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، فبغيابهما تتوقف مصانع هاته الدول، بحيث اصبح النفط بالنسبة للغرب والولايات المتحدة الامريكية هو الروح والقلب النابض، والغاز الطبيعي هو الطاقة حديثة الاكتشاف تمتلك معظم الدول احتياطي كبير منها، من هذا المنطلق اخذت الدول المستهلكة لهاته المادة الحيوية على العمل على تنسيق سياساتها البترولية الطاقوية للحصول على هاته السلعة بطريقة منتظمة، وكذا بأسعار مناسبة لها مستعملة كل الوسائل من نفوذ وضغوطات على الدول المنتجة لهاته المادة عن طريق تطبيق سياسات مختلفة كإنشاء وكالات طاقوية دولية، والعمل على إيجاد بديل لهذا المصدر الطاقوي، من خلال الأبحاث والدراسات في اطار ما يسمى بالطاقة البديلة او المتجددة، واستفادت الدول المنتجة والمالكة لهذه المواد الطاقوية من مصدر ثابت للعملات ما تمول به مشاريعها والقيام باقتصادها في جميع الجوانب.

كما يعد موضوع تغيرات أسعار البترول والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية من الموضوعات المهمة، والتي القت اهتمام غير مسبوق إذ أن الدول غير النفطية عانت من الآثار السلبية لهذه التغيرات أو الصدمات في حين أن الدول النفطية فقد تعرضت إلى آثار هذه الصدمات في السنوات التي حدث فيها انخفاض كبير في أسعار النفط.

ويعتبر قطاع صناعة النفط والغاز الطبيعي قطاع استراتيجي يهدف إلى تجديد وتنويع مصادر الطاقة إذ تتميز صناعة النفط ببيئة تنافسية وارتفاع تكاليف الموارد، يقابله صناعة الغاز الطبيعي التي تكون أقل تكلفة لذلك تتكامل المادتين في هذا القطاع للنهوض به، وتقلبات في أسعار النفط أو الغاز الطبيعي وتعتبر من الأحداث البالغة الأهمية من حيث تأثيرها على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية على مستوى الدول المصدرة لهتين المادتين، أو الدول التي تمتلك اقتصاد قائم أساسا على هذه المواد الطاقوية والتي تسمى بدول ذات الاقتصاد الريعي.

ويصنف الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التابعة لهذه المواد الطاقوية حيث يصنف اقتصادها ضمن الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على ايرادات النفط أولا، والغاز الطبيعي ثانيا لما تمتلكه من احتياطات في هذه المادة وجودتها، من جانب آخر نجد أن الاسعار الخاصة بالمواد الطاقوية الاساسية هي المتحكم الاول والاخير في المؤشرات الاقتصادية الكبرى لاقتصاد الجزائر.

الاشكالية الرئيسية:

جاءت هذه الدراسة للبحث في مدى تأثير تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي على الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الاجمالي، الميزان التجاري، الميزانية العامة وغيرها من المؤشرات، ومن خلال ما تقدم يمكننا صياغة معالم اشكالية بحثنا في التساؤل الجوهري الآتي:

ما هو تأثير تقلبات أسعار البترول والغاز الطبيعي على الاقتصاد الجزائري؟.

الاسئلة الفرعية

لتبسيط دراسة الاشكالية الرئيسية ارتأينا إلى تقسيمها إلى تساؤلات فرعية تمثلت في:

- ما هو سوق البترول والغاز الطبيعي ؟
- ماهي المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الجزائري؟
- كيف يساهم تغير أسعار النفط والغاز الطبيعي في المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الجزائري؟.
- كيف يساهم تغير أسعار النفط والغاز الطبيعي على مؤشرات التوازن الداخلي؟
- كيف يساهم تغير أسعار النفط والغاز الطبيعي على مؤشرات التوازن الخارجي؟

فرضيات الدراسة

- تساهم أسعار البترول في المؤشرات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري.
- يمتلك الاقتصاد الجزائري العديد من المؤشرات التي تساعد على دراسته وتحليله من بينها الناتج المحلي الاجمالي، الميزان التجاري، الموازنة العامة، ميزان المدفوعات وغيرها من المؤشرات.
- تؤثر أسعار الغاز الطبيعي بشكل كبير في المؤشرات العامة للاقتصاد الجزائري.
- تؤثر أسعار الغاز الطبيعي في مؤشرات التوازن الداخلي.
- تؤثر أسعار الغاز الطبيعي في مؤشرات التوازن الخارجي.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية البحث من خلال توالي تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي ، وتأثيراتهما على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لارتباطها بشكل كلي بقطاع المحروقات، وحتمية البحث عن السبل الكفيلة للتخلص منن الهيمنة النفطية على الاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل كبير إلى تسليط الضوء على تأثير أسعار البترول والغاز الطبيعي على المتغيرات الاقتصادية الجزائرية، إضافة إلى:

- دراسة واقع الاقتصاد الجزائري ومعرفة اثر تقلبات أسعار البترول والغاز الطبيعي على الاقتصاد الوطني.
- محاولة معرفة مقومات الاقتصاد الجزائري.
- التطرق لمدى التنويع في مصادر الدخل بالاعتماد على الإمكانيات الداخلية وبالاعتماد على الكفاءات العلمية المتخصصة في استغلال الطاقات الكامنة للاقتصاد الجزائري سواء الطبيعية أو البشرية.
- التعرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري.
- التطرق لعلاقة أسعار النفط والغاز الطبيعي ومؤشرات توازن الاقتصاد الداخلية.
- التعرف تأثير أسعار النفط والغاز الطبيعي على مؤشرات التوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- الرغبة الشخصية في القيام بهذا البحث وميولنا التابع في فهم متغيرات هذا الموضوع.
- البحث المستمر في مواضيع الساعة والتي يعتبر موضوع النفط مهم خاصة وتذبذب أسعاره وتأثيره المباشر في الاقتصاد الجزائري.
- الجمع بين المادتين الطاقويتين النفط والغاز الطبيعي في دراسة واحدة ومعرفة تأثير تقلبات أسعار هاتين المادتين في الاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة:

وتنقسم حدود الدراسة إلى:

- **الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية في الدراسة في دراسة الاقتصاد الجزائري.
- **الحدود الزمنية:** امتدت الحدود الزمانية للدراسة بدراسة تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي للفترة 2013 إلى 2023، وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة:

حتى نتمكن من معالجة مشكلة الدراسة المطروحة بالأسلوب المناسب واثبات الفرضيات تم الاعتماد على:

المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لما تقتضيه طبيعة الدراسة القائمة، من خلال وصف الظاهرة المراد بحثها وتحديد العلاقة بين متغيراتها.

أم في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي الإحصائي وذلك من خلال تحليل أثر تقلبات النفط والغاز الطبيعي على المؤشرات الكبرى للاقتصاد الجزائري.

هيكل الدراسة:

قسمت الدراسة إلى فصلين أساسيين سبقا بمقدمة عامة لموضوع الدراسة والتي تتكون من العناصر المنهجية التي تم اتباعها في هذه الدراسة، وقد جاءت فصول الدراسة كما يلي:

الفصل الأول والذي عنون بالأدبيات النظرية للدراسة والمتكون بدوره من مبحثين جاء المبحث الاول بعنوان مفاهيم حول سوق البترول والغاز الطبيعي ، حيث يضم المبحث الاول ثلاث مطالب معنونة كما يلي: المطلب الاول: مفاهيم حول سوق النفط، المطلب الثاني: مفاهيم حول سوق الغاز الطبيعي، المطلب الثالث: الاقتصاديات النفطية، أما المبحث الثاني الخاص بالدراسات السابقة الخاصة بالدراسة، ويضم مطالب فرعية عنون المطلب الاول بدراسات خاصة البترول، المطلب الثاني دراسات خاصة بالغاز الطبيعي ، والمطلب الثالث بعنوان التعليق على علاقة الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

أما **الفصل الثاني** والذي يخص الدراسة التطبيقية والتي كانت خاصة بدراسة تغير أسعار النفط والغاز الطبيعي وأثره على الاقتصاد الجزائري، والذي يضم كذلك مبحثين اثنين جاءت كما يلي: المبحث الاول بعنوان واقع اقتصاد الطاقة في الجزائر والذي يضم ثلاث مطالب حيث جاء المطلب الاول بعنوان واقع البترول والغاز الطبيعي في الجزائر، المطلب الثاني: تطور سوق البترول والغاز الطبيعي في الجزائر، المطلب الثالث مساهمة النفط في الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني بعنوان أثر تغير أسعار النفط والغاز الطبيعي على الاقتصاد الجزائري، والذي يضم كذلك ثلاث مطالب جاء ت على الترتيب المطلب الاول اثر تغيرات اسعار البترول على مؤشرات التوازن الداخلي، المطلب الثاني اثر تغيرات اسعار البترول على مؤشرات التوازن الخارجي، المطلب الثالث بعنوان التعليق على اثر تغيرات النفط والغاز الطبيعي على الاقتصاد الجزائري والحلول للتخلص من هذه التبعية. واختتمت الدراسة بخاتمة عامة تحمل مختلف النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة.

الفصل الأول:

الادبيات النظرية للدراسة

تمهيد

من المتوقع أن تشهد صناعة النفط والغاز الطبيعي نمو ملحوظا، وأن تحتل أهمية بالغة على المستوى الدولي، حيث يعتبر النفط هو المركب من عدة غازات أهمها غاز الميثان بنسبة 80 % والإيثان والبروبان والبوتان وهو أقل تكلفة في تكريره وتحويله أي تنظيفه فقط ليصبح وقود نظيف خلاف الفحم والنفط، يدخل في عدة صناعات خصوصا منها ذات الاستخدام المكثف كالكهرباء وصناعة الحديد الصلب والإسمنت وكوقود وغيرها، فهو أسرع وقود من حيث تطور ونمو الاستهلاك في العالم، يعتبر من المنتجات الخضراء صديقة للبيئة ومتوفر بشكل أساسي في الدول العربية كالسعودية وقطر والإمارات العربية والجزائر، في حين يعتبر الغاز الطبيعي من أنظف المصادر الاحفورية لاحتوائه على وحدات حرارية عالية وبجانب ذلك يوجد في باطن الأرض منفردا أو مختلطا، ونشطت الأسواق العالمية لتصريف هذه المادتين حيث تتحكم في هذه الأسواق مجموعة من الدول المنتجة والمصدرة لها، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الخارجية الأخرى، نقوم من خلال هذا الفصل بالتعرف على أسواق البترول والغاز الطبيعي ومختلف الجوانب التي تتعلق بهما.

المبحث الاول: مفاهيم حول سوق البترول والغاز الطبيعي

عرفت السوق الطاقوية منذ القدم بالتنوع من حيث المنتجين والمستهلكين للطاقة حول العالم، حيث تحاول الدول فيه بتصريف فائضها من هذه المنتجات، بمقابل تغتنم دول أخرى الفرص لتغطية عجزها منها، نقوم من خلال هذا المبحث بالتعرف على السوق النفطية (البترول)، والغاز الطبيعي ومختلف الجوانب التي تتعلق بكل منهما على حدى.

المطلب الاول: مفاهيم حول السوق البترولية

تتكون السوق النفطية من عدد المنتجين والمستهلكين للنفط، حيث تحاول كل دولة منتجة أو شركة نقطية الحصول على أكبر حصة من السوق، إذا تتميز هذه السوق بشدة تقلبها وتغيرها بحيث يصعب اتباعها ورصدها.

أولا: مفهوم سوق النفط

السوق النفطية في المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين، فالسوق النفطية وفي جانب إنتاج وعرض السلعة النفط تتركز في بلدان قليلة في عددها وبنفس الوقت صغيرة ومتدنية في حجم وتطور سوقها حيث تستوعب جزء صغير من عرضها للسلعة النفطية، أما الجزء الأكثر من إنتاجها وعرضها النفطي فيذهب إلى الأسواق الخارجية وخاصة أسواق بعض المناطق الجغرافية ودولها المتقدمة صناعيا، أي أن هناك تركز في سوق الاستهلاك (سوق أوروبا العربية، سوق الولايات المتحدة الأمريكية سوق اليابان يقابلها سوق عرض السلعة (سوق الشرق الأوسط، السوق العربي الأسوي ، السوق الأفريقية، سوى أمريكا اللاتينية)[1].

السوق النفطية هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة[2].

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف السوق النفطية على أنها المكان الذي تتلاقى به القوى العارضة والقوى الطالبة للنفط لتبادل السلع بالسعر المعلوم والمتفق عليه.

[1] رزقه سيدي عمر، اشكالية تمويل المشاريع الاستثمارية في الشركات النفطية في ظل تذبذبات أسعار النفط (دراسة مقارنة لبعض الشركات)، أطروحة دكتوراه تخصص ادارة الشركات البترولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2021/2020، ص 03.

[2] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الاشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص 22.

ثانيا: المتعاملون في السوق النفطية

يمكن إجمالا تحديد الأطراف المتدخلة في السوق النفطية في أربعة أطراف أساسية، تتقاطع مصالحها أحيانا، وتتعارض في الغالب الأعم، وهذه الأطراف هي[1]:

– **الشركات النفطية التقليدية:** كانت الشركات النفطية الكبرى وخصوصا الشركات الاحتكارية السبعة منذ اكتشاف البترول وحتى مطلع الستينيات، هي الفاعل الأساسي الوحيد تقريبا في السوق النفطية الدولية، فهي من يحتكر الإنتاج ويضبط حركة السوق ويحدد اتجاه الأسعار وفق ما يخدم مصالحها، وكان التحكم المطلق في تحديد الأسعار هو أهم الأدوات التي استخدمتها الشركات لتحقيق السيطرة الكاملة على سوق البترول، وقد ساعدتها في ذلك إمكانياتها الضخمة وتكاملها العمودي.

– **منظمة الأوبك:** لقد عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول خاصة العربية منها والشركات الاحتكارية، بحيث أن محور الخلاف تعلق أساسا حول مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين مداخيلها من العوائد البترولية، غير أن الشركات البترولية لم تعط أهمية لذلك وبقيت مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول وببغداد في 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الأساسيون السوق البترول العالمية، فنزويلا، العراق، إيران، الكويت والمملكة العربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبترول، ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة، إلى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959، وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة، والتي بلغت 15%، حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

– **المنتجون غير الأعضاء في منظمة الأوبك:** لجأت الشركات النفطية الكبيرة بعد تحولات السوق النفطية في السبعينيات إلى الاستثمار خارج مناطق الإنتاج التقليدية، مدعومة في ذلك بدولها التي كانت تبحث على تنويع مصادر التموين. وقد أدى هذا الاستثمار إلى ظهور مناطق إنتاج جديدة وبروز دور البلدان المنتجة غير الأعضاء وقد برز دور البلدان غير الأعضاء في الأوبك بقوة ابتداء من سنوات الثمانينات، وذلك بعد أن تجاوز إنتاج هذه البلدان إنتاج بلدان المنظمة، حيث بلغ مثلا في عام 1985 نسبة 70% من حجم الإنتاج الكلي، ورغم أن هذه النسبة قد تراجعت كثيرا بعد ذلك، إلا أن حجم الإنتاج في هذه البلدان (روسيا مستثناة لا يزال في ارتفاع مستمر، وينمو بمعدل 2 مليون برميل يوميا حوالي (100 مليون طن سنويا. وذلك منذ منتصف التسعينيات. وهو ما يمثل ضغطا على منظمة الأوبك يمنعها من زيادة حصص أعضائها.

[1] بلقاسم إبراهيم، دقسول أمين، بخيت حسان، نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط ودوره في تقلبات أسعار النفط، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 12، العدد 02، 2020، ص ص 160، 161.

– **الوكالة الدولية للطاقة:** انتبهت الدول المستهلكة إلى ضرورة وأهمية وجود هيكل يجمع المستهلكين ويدافع عن مصالحهم بعد حرب 1973، والموقف السياسي للدول العربية المنتجة للنفط في تلك الحرب وما أعقبه من تحول هيكلي في طبيعة السوق النفطية والتي تحولت من سوق مشترين إلى سوق بائعين تسيطر عليها منظمة أوبك، وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية وإنشاء وكالة دولية للطاقة عام 1974 بهدف الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول، ووضع اطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول ، وقد انضم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة.

ثالثا: التسعير في السوق النفطية

1. مفهوم سعر النفط

يمثل سعر النفط الخام الصورة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل الواحد والمعبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية الدولار[1].

السعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عليها بالنقود أو الوحدات النقدية المتعامل بها في السوق النفطية[2].

2. أنواع أسعار النفط: تمثلت أنواع سعر النفط فيما يلي[3]:

– **السعر المعلن (السعر الرسمي):** وهو السعر المعلن والمحدد من قبل الطرف العارض للمسلمة النفطية في السوق ومجسدا لقيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في من معلوم، وقد يكون الطرف العارض فردا أو شركة أو مؤسسة نقطية.

– **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع و والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق فعليا هو عبارة من السعر المعلن ناقضا الحسومات والتسهيلات الممنوحة من طرف البائع والمشتري.

[1] عبد الرزاق خضر محمود العبادي، استخدام نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشروعات الاستثمارية (دراسة تطبيقية في الصناعة النفطية العرقية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة مصر، 2016، ص 103.

[2] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 198

[3] مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000– 2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 9، 2016، ص 199.

– **سعر الإشارة:** هو سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق ظهر هذا السعر النفطي في السوق النفطية الدولية في فترة الستينيات نتيجة لعدة اتفاقيات نفطية جديدة، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في عام 1965.

– **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل الكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إليه قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول النفطية المتاحة لاتفاقيات الثروة النفطية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام.

– **السعر الفوري (الآني):** هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسدا القيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة آنية .

رابعا: الأسعار المرجعية في النظام العالمي لتسعير النفط[1]

يعتبر سعر النفط المرجعي هو قلب معادلة التسعير، وهذه الأسعار هي عادة أسعار السوق الفورية، وتستخدم هذه الأسعار من قبل شركات النفط والتجار، لتسعير النفط تحت العقود طويلة الأجل، أو في التبادلات الفورية وفي الأسواق المستقبلية لتسوية الوضعيات المالية، ومن قبل البنوك والشركات لتصفية المشتقات مثل عقود المبادلة.

وحاليا الأسعار المرجعية الأكثر اعتمادا هي أسعار مزيج برنت وأسعار خام غرب تكساس الوسيط وأسعار خام دبي، كل عام يعتمد لتسعير النفط المتجه إلى سوق معينة، حيث يعتبر سعر برنت السعر المرجعي الأساسي والذي تتأسس له بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حوال 70 % من التجارة العالمية للنفط، ويسعر على أساسه النفط المتجه إلى أوروبا بالدرجة الأولى.

في حين الواردات الأمريكية تسعر على حسب خام غرب تكساس WTI، حيث تعتبر الولايات المتحدة أكبر سوق من حيث الاستهلاك وذلك باستهلاكها ربع الانتاج العالمي للنفط.

كما تعتبر آسيا من أهم الأسواق المستهلكة للنفط، وتسعر أغلب الشحنات المصدرة من الخليج إلى آسيا وهي حوالي 13.1 مليون برميل يوميا عن طريق سعر خام دبي، كما تسعر روسيا نفطها المتجه إلى آساي عن طريق فروق بالنسبة لخام دبي.

[1] رزقه سيدي عمر، المرجع السابق، ص ص 11، 12.

إن السعر العادل تحكمه في الواقع اختبارات كثيرة على أن تؤخذ بعين الاعتبار ذلك حتى لا يتعرض العالم لأزمات فيما يتعلق باحتياجاته من النفط، ويضمن تأمين الإمدادات وإفساح المجال أما الاستثمارات المطلوبة لتجنب أي مخاطر تهدد بنقص الإمدادات، ويفسح المجال التشريعي والشامل أمام وسائل الاستخراج التي تمد في عمر الحقول التقليدية، وفي ذات الوقت التدرج في مجال إنتاج الزيوت غير التقليدية. هذا السعر سوف يضمن للدول النفطية دخلا مستقرا على المدى القصير، ومستمرا على المدى الطويل ويوفر للدول المستهلكة ضمان الامدادات بأسعار مستقرة، ما يمكن المستثمرين في القطاعات المختلفة من الاستثمار دون الخوف من التقلبات الكبيرة في أسعار النفط، والتي تؤدي في الكثير من الأحيان إلى وقف أو تأخير هذه المشاريع، كما أن هذا النوع من الاستقرار سيقلل من مستويات المخاطرة، ولا يعني أن السعر العادل ثابت بل هو متغير بما يخدم الأهداف المختلفة للنفط[1].

المطلب الثاني: مفاهيم حول سوق الغاز الطبيعي

يعتبر الغاز الطبيعي المكمل الأساسي للسوق الطاقوية في العالم بجانب النفط، ويتميز السوق الخاص بالغاز الطبيعي بالعديد من الخصائص والجوانب التي تخصه، والتي نطرها من خلال هذا المطلب.

أولا: الامكانيات الغاز الطبيعي في العالم[2]

يعتبر الغاز الطبيعي مادة وقود مثالية فهو يتميز بسهولة التوصيل وسهولة الاستعمال خاصة لأغراض الاستهلاك المنزلي وفي بعض القطاعات الصناعية كالصناعات البلاستيكية والبتروكيمياوية التي تعتمد على بعض مكونات الغاز الطبيعي والصناعات ذات الكثافة العالية في استهلاك الطاقة مثل صناعة الاسمنت والحديد والصلب، وفي توليد الطاقة الكهربائية، مما دفع البلدان المتقدمة التركيز على استخدامه، وعزز من ذلك تطور تكنولوجيا صناعته في مختلف القطاعات الاقتصادية[3].

يختزن العالم كميات كبيرة من الغاز الطبيعي ، وتتصف هذه الكميات المختزنة بسرعة النمو مقارنة باحتياطات النفط. وقدرت الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي في نهاية 2013 بحوالي 185.7 تريليون متر مكعب، مرتفعة بحوالي 67.3 تريليون متر مكعب عما كانت عليه قبل عشرين سنة (نهاية 1993) أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 56.8 % خلال الفترة.

[1] رزقه سيدي عمر، المرجع السابق، ص 13.

[2] عبد الحميد رولامي، كتوش عاشور، صناعة الغاز المسال في العالم وتأثيراتها على التجارة الدولية للغاز الطبيعي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 33، 2016، ص 15.

[3] فاطمة أيوب يعقوب يوسف، حميد عطية عبد الحسين الجوراني، مفهوم الغاز الطبيعي ونشأته وخصائصه واستعمالاته والصناعات المرتبطة بالغاز الطبيعي، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد 04، العدد 03، 2022، ص 646.

وتمتلك كل من إيران، روسيا، وقطر مجتمعة قرابة نصف احتياطات العالم المؤكدة، حيث بلغت احتياطات كل منها بنهاية 2013 حوالي 33.8 و31.3 و24.7 تريليون متر مكعب على التوالي.

وصل الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي سنة 2013 إلى 3369.9 مليار متر مكعب، مرتفعا بنسبة 32.2% عما كان عليه قبل عشرين سنة (عام 1993). وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، بإنتاج قدر بحوالي 687.6 مليار متر مكعب عام 2013، أي ما يمثل % 20.4 من إجمالي الإنتاج العالمي، متبوعة بروسيا التي أنتجت 604.8 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في العام ذاته.

واستهلك العالم من الغاز الطبيعي سنة 2013 حوالي 3347.6 مليار متر مكعب، وحازت الولايات المتحدة على الصدارة كأكبر مستهلك لهذا المورد الطاقوي الحيوي في العالم متبوعة بروسيا. فيما وصلت كميات الغاز الطبيعي المتاجر بها دوليا في عام 2013 حسب التقرير الإحصائي السنوي لشركة بريتيش بيتروليوم بنحو 1035.9 مليار متر مكعب.

في سنة 2015 ارتفع إنتاج العالم من الغاز الطبيعي اين بلغ نحو 3538.6 مليار متر مكعب مقابل 3463.2مليار م^3 سنة 2014، محققا نموا نسبته 2.2%، وهو أقل أيضا من متوسط معدل النمو على مدار السنوات العشر الماضية والبالغ 2.4 % واحتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بصدارتها في إنتاج الغاز الطبيعي ، ومستحوذة على النصيب الأكبر في زيادة إنتاجه عالميا خلال سنة 2015، حيث ارتفع إنتاجها إلى 767.3 مليار م^3، مقارنة 728.5 مليار م^3 سنة 2014 بينما استمر إنتاج الغاز الطبيعي في التراجع في دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى هولندا التي سجلت أعلى تراجع حجمي في الإنتاج على مستوى العالم خلال السنة بلغت نسبته 27.8 %سجلت منطقة آسيا والمحيط الهادي أعلى نسبة نمو في الإنتاج بلغت نحو 4.1 %، حيث ارتفع الإنتاج من 534.8 مليار م^3 في سنة 2014 ليصل إلى 556.7 مليار م3 في سنة 2015 وكانت أدنى نسبة نمو في إنتاج الغاز الطبيعي في منطقة أمريكا الوسطى والجنوبية بلغت نحو0.7%، حيث ارتفع الإنتاج من 177.1مليار م3 في سنة 2014 ليصل إلى 178.5 مليار م3 في سنة 2015، وفي سنة 2016 تم إنتاج 3613.3مليار م3 من الغاز الطبيعي على مستوى العالم، بزيادة 0.8 ٪ مقارنة بسنة 2015 فرغم ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي كل عام منذ الأزمة الاقتصادية سنة 2009 ؛ لكن الزيادة في سنة 2016 هي الاصغر في هذه الفترة[1].

ثانيا: خصائص التجارة الدولية للغاز الطبيعي

[1] المصدر منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول العدد 43.

عرفت التجارة الدولية للغاز الطبيعي عدة تطورات سواء ما تعلق بإنتاج مشتقات الغاز الطبيعي أو تكنولوجيا التسييل والنقل وإعادة التغويز والتخزين، والشيء الملفت للانتباه هو سعي الدول المستهلكة في تمويل المشاريع في الدول المنتجة والمشاركة في التطوير التكنولوجي لكامل السلسلة الغاز الطبيعي قصد الإنقاص من التكاليف، وتأمين الاحتياجات في مختلف الظروف الاقتصادية والسياسية والمناخية، لذلك نتطرق لخصائص التجارة في الغاز الطبيعي ،كما يلي[1]:

تتجاوز التجارة العالمية في النفط نصف ما يستهلك منه في العالم، فإن التجارة العالمية في الغاز الطبيعي لا تتجاوز في الوقت الحاضر، وبرغم نموها المستمر، 20 % من استهلاكه العالمي، ذلك لأن التوسعات الجديدة في تلك التجارة صارت تتطلب نقل الغاز الطبيعي من حقول تبعد عن الأسواق الرئيسية لاستهلاكه بمسافات شاسعة، وسواء تم النقل بالأنابيب أم بالإسالة والنقل البحري فإن الأسعار السائدة في الوقت الحاضر لا تساند التوسع الذي ينشده العالم، كما لا تعكس الخصائص المتميزة للغاز الطبيعي والتي تتطلب تحقيق سعر يزيد على سعر ما يعادله النفط حراريا .

تعتبر مشروعات تصدير الغاز الطبيعي المسال من المشروعات المتكاملة طويلة الأجل، إذ يتم فيها ربط معامل الغاز الطبيعي المسال بعدد معين من الناقلات التي تبنى متخصصة لنقله ولا تصلح لغيره، ثم يقام في الدولة المستوردة للغاز أجهزة لإعادة تغويزه في حالة الإسالة، وذلك فضلا عن شبكات الأنابيب المحلية التي يتم توزيعه من خلالها على مناطق الاستهلاك، ومن مقتضى هذه الطبيعة الخاصة لمشروعات الغاز الطبيعي أن تمتد العقود التي تنظمها إلى آجال طويلة تتراوح بين 25-20سنة.

كذلك تتميز أسعار الغاز الطبيعي المسال بقدر أكبر من التركز الاحتكاري في جانب الطلب، إذ تتطلب اقتصاديات كل مشروع ارتباطه بمستورد واحد أو أكثر في حدود المنطقة التي تجعل الإسالة والنقل إليها اقتصاديا وتجعل الأسواق البديلة غير اقتصادية، وإذ تتركز في المناطق المستهلكة للغاز الإمكانيات التكنولوجية والتمويلية اللازمة لانطلاق الصناعة، فإن التفاوض على أساسيات المشروع غالبا ما يضع الدول المصدرة للغاز في الموقف الأضعف، وذلك على نحو ما حدث للمشروع النيجيري.

ثالثا: أنواع أسواق الغاز الطبيعي

لأسباب عديدة، أهمها تغطية تكاليف الاستثمار، ظلت صناعة الغاز الطبيعي تعتمد في تجارتها أساسا على العقود طويلة الأجل، غير أنه ونتيجة تطور تجارة الغاز الطبيعي الدولية من جهة، وسعي الدول المستهلكة

[1] بن حميدة هشام، آفاق تطور سوق الغاز الجزائري في ظل إعادة هيكلة الصناعات الغازية العالمية، أطروحة دكتوراه تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص ص 42، 43.

لخلق سوق غازي تنافسي من جهة أخرى، برزت طرق جديدة في التعامل بكميات الغاز الطبيعي بيعا وشراءا، منها على وجه الخصوص[1]:

– **أسواق الغاز الطبيعي الفورية:** يقصد بالسوق الفوري تلك العقود التي تغطي عادة شحنة واحدة وبسعر ثابت ويقضي بالتسليم المباشر أو الفوري، وتكون فترة العقد قصيرة ، تمتد عادة ما بين يوم إلى 30 يوما، كما يمكن أن يغطي العقد الفوري عدة شحنات فورية يتم الاتفاق على تسليمها خلال فترة معينة، وقد يسمى العقد الفوري عقدا قصير الأجل وتمتد فترته إلى سنة فأقل، وبالتالي يمكن القول بأن جميع العقود الطويلة الأجل إنما تنتمي للسوق قصيرة الأجل. وتهتم السوق الفورية بالجانب الحقيقي الملموس في تجارة الغاز الطبيعي على المدى القصير، حيث ينتهي مفعول تلك العقود بالتسليم الفعلي للغاز، كما أن التعامل في السوق الفورية يتم بصورة مباشرة بين البائع والمشتري أو من يمثلهما من وسطاء وسماسرة، ومن دون تدخل من أسواق البورصة، وبرزت السوق الفورية في أمريكا في منتصف ثمانينات القرن الماضي، كرد فعل على إجراءات رفع السيطرة الجزئية على أسعار الغاز الطبيعي في فوهة البئر التي اتخذتها السلطات الأمريكية يومذاك، وبالفعل شكلت تلك الأسعار محفزا للمنتجين لزيادة إنتاجهم مما وفر فائضا من إنتاج الغاز الطبيعي، قام المنتجون ببيعه في السوق الفورية على أساس ترتيبات لم تكن مرتبطة بعقود طويلة الأجل مع شركات الأنابيب.

– **السوق المستقبلية:** السوق المستقبلية هي السوق التي تهتم بالجانب الورقي من تجارة الغاز الطبيعي، وتستخدم المشتقات المالية كأدوات، وبالتالي فهي ذات طابع مالي، ففي الوقت الذي ينتهي فيه التعاقد في السوق الفورية بالتسليم الفوري للبضاعة، يتم التعاقد بالدرجة الأولى في السوق المستقبلية بغرض تحويل مخاطر التغيير في سعر البضاعة المتاجر لأنها وليس لتحويل الملكية الحقيقية، وكان نجاح السوق الفورية للغاز بادرة لتطور أسواق الغاز الطبيعي المستقبلية خلال عقد التسعينات، وذلك كنتيجة مباشرة لإجراءات تحرير أسواق الغاز الطبيعي في بعض البلدان. وقد افتتح أول سوق مستقبلي للغاز في أمريكا في أفريل 1990 في سوق نايمكس في نيويورك. وتلاه بعد ذلك فتح سوق للغاز في بريطانيا في سوق (IPE) في لندن في جانفي 1997.

وتختلف السوق المستقبلية عن السوق الفورية بأن أسعارها أكثر شفافية، وتنشر بصورة مباشرة، وتكون متوفرة للجميع، كما يتم نشر أرقام الكميات التي تباع وتشترى من خلال السوق بصورة دقيقة. وبسبب طبيعة الأسواق المستقبلية، وبالأخص درجة الضمان العالي لتنفيذ العقود، وتوفير السوق لإمكانيات أوسع تشمل البيع والشراء والتحوط والاستثمار، فإنها تجذب عددا أكبر وأكثر تنوعا من المتعاملين مقارنة بالأسواق الفورية، وبرزت السوقين

[1] عبد الحميد رولامي، كتوش عاشور، المرجع السابق، ص ص 23، 24.

الفوري والمستقبلي نتيجة تهافت المستهلكين على طلب الغاز الطبيعي المسال، ففي آسيا، ونتيجة تخليها التدريجي على الطاقة النووية، استعانت اليابان بحصص معتبرة من الغاز الطبيعي المسال القطري لسد حاجاتها، ومن المتوقع أن تلتحق كل من الهند والصين وكوريا الجنوبية باليابان لزيادة اعتمادهم على الغاز الطبيعي المسال.

رابعا: طرق تسعير الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية

من الناحية النظرية ومن وجهة نظر بائع (منتج) غاز طبيعي فان سعر هذا الأخير يفترض أن يشتمل على المكونات التالية[1]:

- **التكاليف الكلية**: وهي تلك الخاصة بمراحل الإنتاج ومعالجة ونقل الغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب، إما بالنسبة للغاز المميع فتضاف التكاليف الناجمة عن عملية تجميع وإعادة السائل ثانية إلى حالته الغاز الطبيعي.
- **الربح**: يتمثل في مردود اقتصادي عادي ومعقول للاستثمار في تطوير مشروع الغاز الطبيعي.
- علاوة النضوب : وهي جزء من السعر الذي يعوض عن نضوب احتياطات الغاز الطبيعي نظرا لكون الغاز الطبيعي من مصادر الطاقة الناضبة.
- **الميزة البيئية**: إن الاهتمام العالمي المتزايد بالجانب البيتي وبالأخص بعد أن أصبح بروتوكول كيوتو نافذ المفعول منذ 2005/02/16، فان ذلك يفترض أن ينعكس إيجابا على سعر الغاز الطبيعي في شكل علاوة بيئية نظرا لكون الغاز الطبيعي مصدر طاقة يؤدي استهلاكه إلى التقليل من الملوثات البيئية مقارنة باستهلاك الفحم والبترول.

وتؤكد الدراسات المتخصصة أن طرق تسعير الغاز الطبيعي تنحصر في: التسعير المبني على استرجاع التكاليف والتسعير الترجيحي التنافسي والتسعير بأسلوب المعادلة.

[1] زياني بلقاسم، السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي وأساسيات التسعير، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 8، 2015، ص 54.

المطلب الثالث: الاقتصاديات النفطية

تعرف الاقتصاديات النفطية تطورا كبير في العالم حيث تظهر دول وتختفي دول من هذا الترتيب، نعرض من خلال هذا المطلب مختلف الجوانب التي تتعلق بالاقتصاديات النفطية الثابتة في العالم.

أولا: النفط الخام في العالم

نعرض في الجدول التالي تطور مستوى الاحتياطات والإنتاج والاستهلاك من النفط الخام خلال فترات متعددة:

الجدول رقم (01-01): تطور مستوى الاحتياطات، الانتاج، الاستهلاك من النفط الخام في العالم

الوحدة: مليون برميل في اليوم

المنطقة	1995			2000			2007		
	الاحتياط	الانتاج	الاستهلاك	الاحتياط	الانتاج	الاستهلاك	الاحتياط	الانتاج	الاستهلاك
الشرق الاوسط	6665.39	18.85	3.34	694.57	21.41	3.82	741.56	22.49	5.1
أمريكا اللاتينية	132.47	7.72	5.65	122.23	9.31	6.50	134.69	9.79	7.08
اوروبا الشرقية	58.36	7.05	5.47	94.99	7.63	4.51	129.04	11.99	5.02
افريقيا	70.97	6.24	1.53	93.38	6.74	1.76	119.57	9.06	2.40
اسيا والمحيط الهادي	35.70	6.82	16.87	39.52	7.25	19.40	38.28	7.3	23.01
امريكا الشمالية	27.24	7.93	18.83	26.90	7.21	60.96	25.91	6.49	22.32
اوروبا الغربية	21.11	5.79	14.53	19.01	6.28	14.53	15.11	4.32	13.95
المجموع	1011.1	60.44	66.24	1090.62	65.85	71.51	1204.18	71.48	78.97

Source: Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2007,P 18,22,30 .

يبين الجدول أن معظم الاحتياطات العالمية من النفط الخام تتركز في منطقة الشرق الأوسط إذ مثلت احتياطات هذه المنطقة 61.38% من إجمالي احتياطي العالم خلال سنة 2007 كما أن الدول النامية تستحوذ على معظم الاحتياطات العالمية باعتبار أن هذه الدول متواجدة أساس في الشرق الأوسط، إفريقيا، أمريكا اللاتينية وهي مناطق مثلت احتياطاتها النفطية 82.89% من مجموع احتياطات العالم خلال نفس السنة[1].

[1] بوفليح نبيل، المرجع السابق، ص 19.

ثانيا: الدول الأكثر امتلاكا للنفط في العالم

يعرض الجدول التالي دول الست الأكثر امتلاكا للنفط في العالم:

الجدول رقم (01-02): ترتيب الدول الأكثر امتلاكا للنفط الخام في العالم

(الوحدة: مليار برميل)

الرتبة	الدولة	الاحتياطات
01	المملكة العربية السعودية	264.209
02	إيران	136.150
03	العراق	115.00
04	الكويت	101.5
05	فنزويلا	99.37
06	الامارات العربية المتحدة	97.8

Source: Organization of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2007, P 33.

وفي المقابل فإن نصيب الدول المتقدمة من الاحتياطات العالمية ضئيل جدا إذا ما قورن بنصيب الدول النامية، إذ مثلت نسبة الاحتياطات المتواجدة في أمريكا الشمالية و أوروبا الغربية 3.40% من إجمالي الاحتياطات العالمية خلال سنة 2007 مع العلم أن احتياجات هذه الدول من النفط أكبر من احتياجات الدول النامية بالنظر لتطور هيكل وحجم نشاطها الاقتصادي، أما فيما يخص تطور مستويات الإنتاج فيلاحظ أن هناك توافق بينها وبين مناطق تواجد الاحتياطات حيث احتلت منطقة الشرق الأوسط الرتبة الأولى بإنتاجه ا ل 22.49 مليون برميل من النفط الخام في اليوم خلال سنة 2007 ما يمثل نسبة 31.46% من إجمالي إنتاج النفط في العالم كما شكل إنتاج كل من منطقة الشرق الأوسط، إفريقيا، أمريكا اللاتينية 57.83 %من الإنتاج العالمي للنفط فيما مثل إنتاج منطقتي أمريكا الشمالية وأوربا الغربية نسبة 15.12% مما يعني سيطرة الدول النامية على الإنتاج وبالتالي على المعروض العالمي من النفط الخام، كما يبين الجدول أن هناك ارتفاع في مستوى الطلب العالمي على النفط بنسبة 19.21% بين سنتي 1995 و2007 وذلك بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول العالم خاصة في دول آسيا ودول أمريكا الشمالية ويبين هيكل الطلب العالمي على النفط خلال سنة 2007 أن منطقة آسيا والمحيط الهادي تحتل المرتبة الأولى إذ بلغت نسبة استهلاك المنطقة 29.12% من حجم الاستهلاك العالمي وهو ما يفسر بالأداء القوي لاقتصاديات بعض دول المنطقة على غرار الصين والهند بالإضافة إلى دول جنوب شرق آسيا إذ يساهم بارتفاع معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول في رفع مستوى طلب منطقة آسيا وبالتالي رفع مستوى الطلب العالمي، بالإضافة إلى ذلك فإن الإنتاج العالمي من

النفط يستهلك أساسا من قبل الدول المتقدمة المتمركزة في أمريكا الشمالية وأوربا الغربية إذ بلغ حجم استهلاك هذه الدول 36.27مليون برميل في اليوم خلال سنة 2007 ما يمثل نسبة 45.92% من حجم الاستهلاك العالمي، وفي المقابل فإن نصيب دول مناطق الشرق الأوسط، أمريكا اللاتينية، إفريقيا لم يتجاوز 14.63 مليون برميل في اليوم أي نسبة 18.54% مع العلم أن معظم دول هذه المناطق دول نامية كما أنها تحتل المراتب الأولى من حيث مستويات الإنتاج والاحتياطات مما يعني أن الطلب العالمي على النفط يتأثر أساسا بحجم طلب كل من الدول المتقدمة بالإضافة إلى دول آسيا، الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا[1].

ثالثا: مؤشرات الاقتصاد الجزائري

يقوم الاقتصاد الجزائري على مجموعة من المؤشرات التي تحدد، النمو الاقتصادي ومدى تطور الاقتصاد الجزائري، نلخص من خلال هذا العنصر مجموعة من هذه المؤشرات في:

1. الميزانية العامة: تتأثر الميزانية العامة تأثرا كبير بمختلف العوامل المكونة لها، فنج أن موازنة الجزائر تعتمد في ايراداتها وبصفة كبيرة على الايرادات الجبائية، أما النفقات فتقسمها الدولة حسب الاحتياجات، وسجلت الجزائر موازنة خلال الفترة 2013-2023 كما يلي:

[1] بوفليح نبيل، المرجع السابق، ص ص 20، 21.

الجدول رقم (01-03): تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2013- 2023.

الوحدة: مليار دج

السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة
2013	5957.5	6024.1
2014	5738.4	6995.7
2015	5103.1	7656.3
2016	5110.1	7297.5
2017	6047.9	7282.3
2018	6826.9	7726.3
2019	6601.6	7556.1
2020	5640.9	8277.6
2021	6586.6	7428.7
2022	4016.46	7573.3
2023	5141.07	8615.6

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2015-2018-2021-2023).

الشكل رقم (01-01): تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2013- 2023.

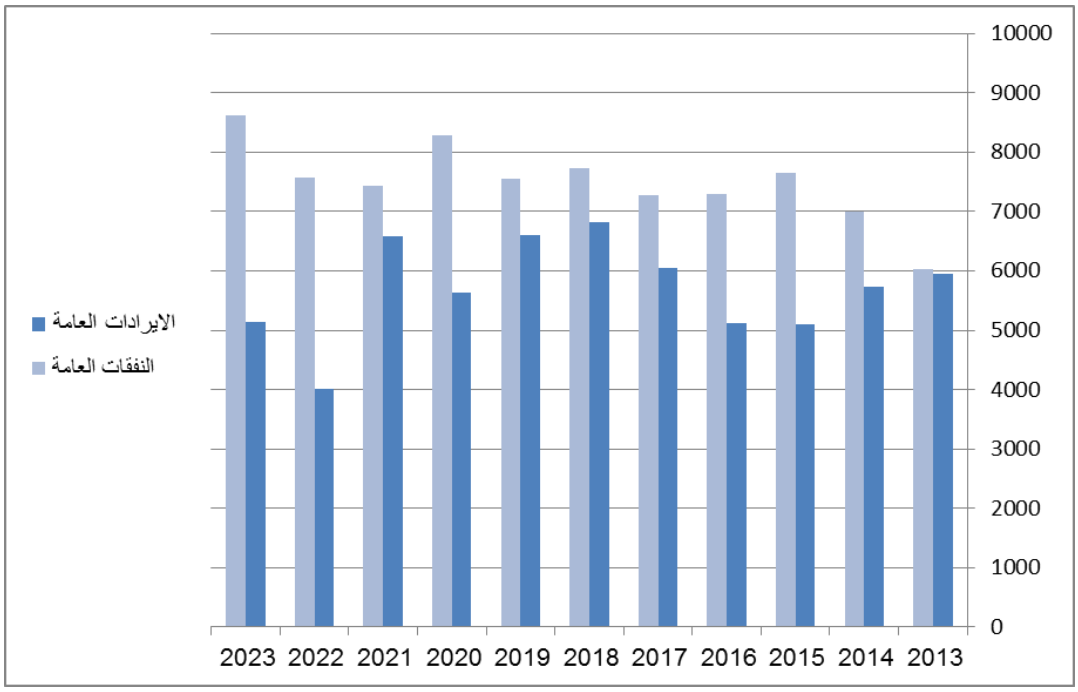

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الميزانية العامة للجزائر شهدت تذبذب ملحوظ في ايراداتها ونفقاتها حيث تظهر قيمة النفقات أكبر من قيمة الايرادات بشكل عام، ويرجع ذلك إلى الاقتصاد الريعي الذي

تمتلكه الجزائر والذي يعتمد بشكل كبير على ايرادات المحروقات، حيث تشهد بداية فترة الدراسة زيادة وبشكل واضح في نفقاتها راجع ذلك مخلفات برامج الانتعاش التي كانت تطبقها الجزائر مسبقا، في حين تشهد سنة 2016 انخفاض كبير في ايراداتها يرجع ذلك إلى الانخفاض الكبير الذي سجل في اسعار البترول في تلك السنة، لينتعش خلال الفترة 2017 إلى غاية 2019 مع تسجيل ارتفاع في أسعار البترول ومن ثم زيادة في ايرادات الجزائر، لتأتي فترة الوباء الممتدة من 2020 إلى غاية 2023 أين سجلت الميزانية تذبذبا ملحوظا خاصة في جانب الايرادات وعجزت الدولة على تغطية نفقاتها في هذه الفترة بسبب غلق جميع النشاطات الاقتصادية والحيوية بسبب الوباء المتفشي في الفترة وهو ما أدى لانخفاض سعر البترول في العالم وباعتبار الجزائر ذات اقتصاد ريعي فهي تتأثر وبشكل كبير بانخفاض وارتفاع أسعار البترول في العالم.

2. الناتج المحلي الجزائري: يعبر الناتج المحلي الاجمالي عن قيمة المنتجات المحلية، وتتأثر باختلاف العوامل الاقتصادية التي تشهدها البلاد، سجلت الجزائر ناتج محلي في الفترة 2013- 2023 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01-04): تطور الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 2013- 2023. (الوحدة: مليار دج)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي
2013	16569.3
2014	17228.6
2015	16712.7
2016	17514.6
2017	18575.8
2018	20393.5
2019	20500.2
2020	18476.9
2021	25157.8
2022	32028.4
2023	32588.7

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2015-2018-2021-2023).

الشكل رقم (01-02): تطور الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 2013- 2023

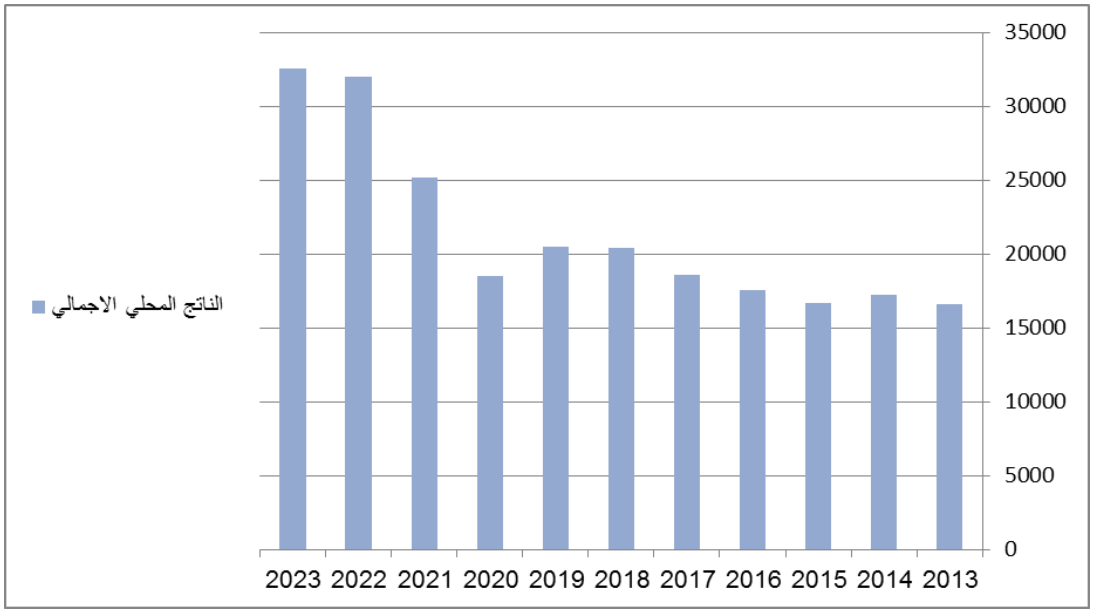

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي عرف تطور ملحوظ في فترة الدراسة حيث تميزت بداية الفترة في ارتفاع طفيف في قيمته من 2013 إلى سنة 2019 حيث شهدت الفترة استقرار سياسي عالمي وخروج بعض الدول من الحروب التي كانت تشهدها كالعراق، اضافة إلى انتهاء آثار الازمة المالية التي عرفها العالم سنة 2008، وفي مقابل ذلك زيادة انتاج البترول في العالم ومن ارتفاع اسعاره وهو ما سجل فترة الانتعاش هذه في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، ليتراجع الناتج مع حلول سنة 2020 نتيجة تفشي فيروس كورونا الذي أدخل العالم من أزمة جديدة عانت من تداعياتها الكثير من الدول والجزائر واحدة من هذه الدول، لتليها فترة التحكم في الجائحة ويعود الانتعاش في الاقتصاد العالمي من جديد ليسجل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع ملحوظ، نتيجة لارتفاع أسعار البترول.

3. الميزان التجاري الجزائري: يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة لقياس الاقتصاد الجزائري، حيث يشهد رصيده تذبذب ناتج عن العوامل الاقتصادية المحيطة بالجزائر، نتعرف على رصيده خلال الفترة 2013-2023 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01-05): تطور الميزان التجاري الجزائر خلال الفترة 2013- 2023. (الوحدة: مليار دولار)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2013	64.38	54.99	9.88
2014	60.13	59.67	0.46
2015	34.57	52.65	-18.08
2016	29.31	49.44	-20.13
2017	34.57	48.08	-13.51
2018	41.11	47.59	-6.47
2019	35.31	44.63	-9.32
2020	21.93	35.42	-13.5
2021	38.63	37.47	-0.24
2022	65.71	38.87	26.84
2023	55.55	42.84	12.71

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2015-2018-2021-2023).

الشكل رقم (01-03): تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2013- 2023

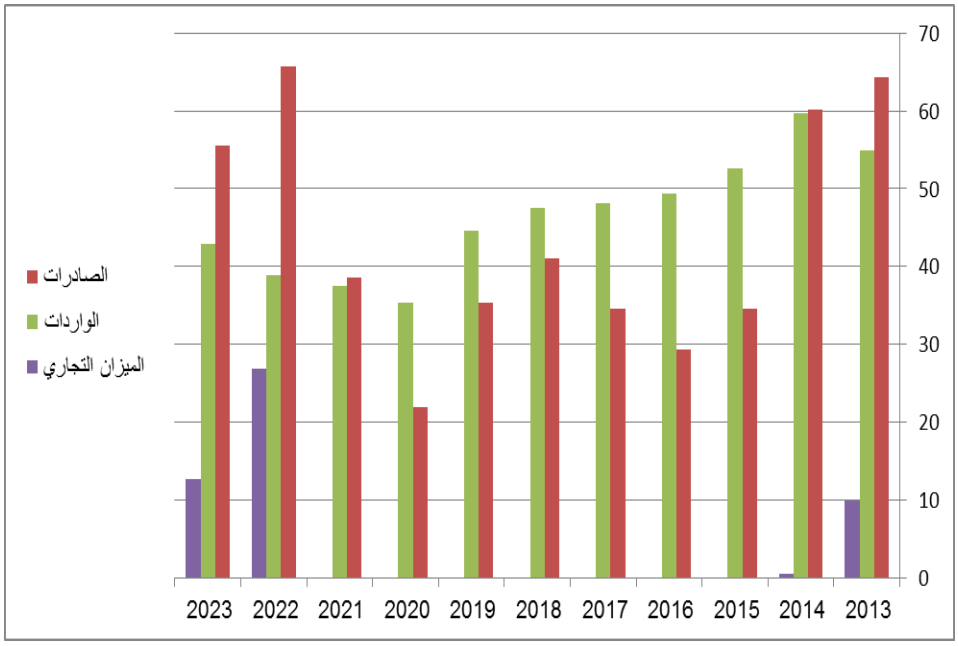

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الميزان التجاري سجل تذبذب في رصيده، وقد سجل انتعاش في بداية الفترة خلال سنتي 2013، 2014، على التوالي، ليعرف عجزا منذ سنة 2015 إلى سنة 2020 راجع ذلك إلى الازمة النفطية التي شهدها العالم سنة 2015 وتفشي فيروس كورونا الذي اصاب العالم سنة 2019، ليتعافى الميزان التجاري الجزائري سنتي 2022، 2023 بسبب الاجراءات والتدابير التي سنتها الدولة لتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد خاصة تشجيع الجانب الفلاحي منها.

4. **سعر الصرف**: يمثل سعر الصرف قيمة تحويل الدينار الجزائري مقابل قيمة من العملة الأجنبية أو العكس، نتعرف من خلال الجدول التالي على تطور أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة 2013-2023.

الجدول رقم (01-06): تطور سعر الصرف الجزائري خلال الفترة 2013- 2023. (الوحدة: دج/ دولار)

السنوات	سعر الصرف
2013	79.73
2014	80.85
2015	100.69
2016	109.44
2017	110.97
2018	116.59
2019	119.35
2020	126.78
2021	135.06
2022	141.99
2023	135.84

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org.

الشكل رقم (01-04): تطور سعر الصرف الجزائري خلال الفترة 2013- 2023

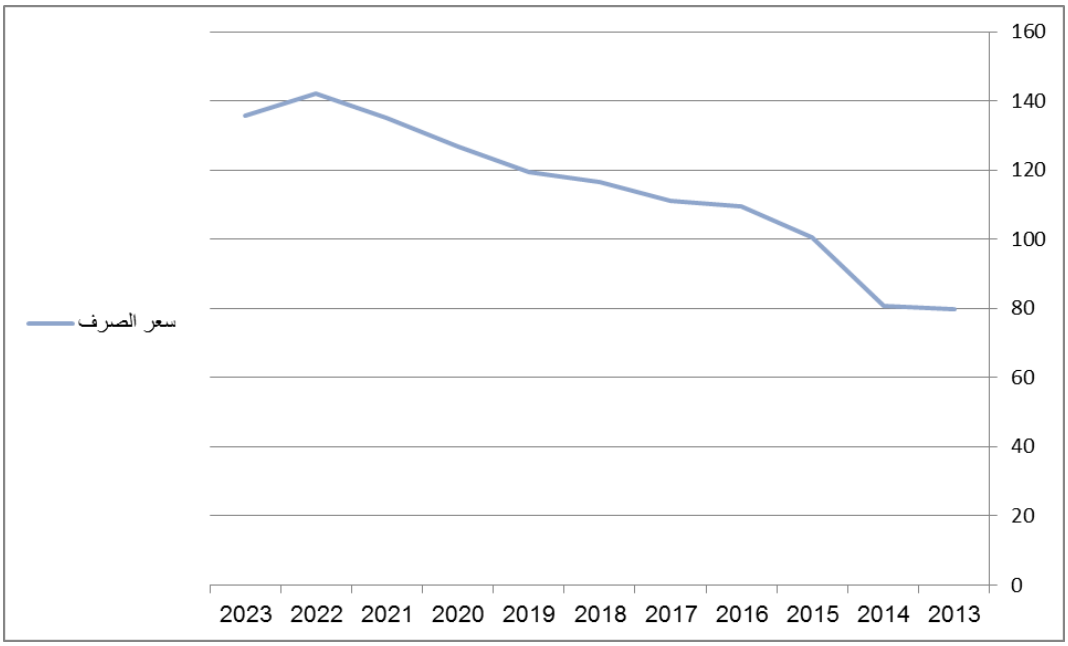

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel.

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في تزايد مستمر وهذا ما يدل على تدهور قيمة الدينار مقابل قيمة الدولار، حيث يرجع ذلك لهشاشة الاقتصاد الجزائري وعدم تنوعه وتأثره بمختلف الازمات العالمية بشكل كبير، ومما زاد الوضع تدهور انتشار فيروس كورونا في نهاية فترة الدراسة الذي أدى لتضخم كبير جراء خلف النشاطات المختلفة، وعرف تحسنا بطئ سنة 2022 نتيجة الفوارق الايجابية التي سجلها الحساب الخارجي الجزائري، وتطور مستوى الاسعار ومختلف السياسات التشجيعية التي تقوم بها الدولة ما بعد الفيروس لتشجيع النشاطات الشبابية وخاصة في النشاط الفلاحي والصناعات التقليدية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

نعرض من خلال هذا المبحث بعض الدراسات السابقة التي تتعلق بالدراسة الحالية وتتشارك في عنصر أو آخر من حيث جانب النفط أو الغاز الطبيعي أو الاقتصاديات النفطية.

المطلب الاول: الدراسات الخاصة بمتغير البترول

استعنا في اعداد هذا الجانب بالعديد من الدراسات السابقة التي تتعلق بالدراسة بوجه أو بآخر، نلخص البعض منها في هذا المطلب.

الدراسة الاولى: بوفليح نبيل[1]، 2011/2010، بعنوان: دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الاشارة إلى حالة الجزائر.

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى أهمية ووزن صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي ودورها في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، كما تهدف من خلال دراستنا لتجارب بعض البلدان بالإضافة لتجربة الجزائر إلى تحديد مدى كفاءة وفعالية هذه الصناديق واستبيان مزاياها وعيوبها الأمر الذي يمكن من تصور واقتراح نموذج أمثل يتميز بالكفاءة وبالاستقلالية عن التقلبات التي تسجلها أسعار النفط في ظل عدم اليقين الذي يسود أسواقها على المدى المتوسط والطويل، وبعبارة أخرى أداة تمويل مستدامة وبديلة تضمن للاقتصاد الجزائري مصدر تمويل دائم لمختلف السياسات والبرامج التنموية من جهة وهامش أمان يمكنه من تجاوز أية مخاطر وأزمات قد يواجهها مستقبلا، كما تقتصر الدراسة على تجارب مجموعة من البلدان التي تصنف ضمن البلدان النفطية على غرار النرويج باعتباره بلدا رائدا في هذا المجال بالإضافة إلى الكويت التي تعتبر أول بلد يقدم على إنشاء صندوق ثروة سيادي، والإمارات العربية المتحدة التي تمتلك أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم كما سنقوم بدراسة وتقييم تجربة الجزائر، وفيما يخص الفترة الزمنية محل الدراسة فهي مرتبطة بظروف ومعطيات كل بلد. وتوصل الباحث في الأخير

[1] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الاشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.

إلى نتائج مختلفة نذكر منها إن إنشاء صندوق ضبط الموارد يؤكد رغبة الحكومة في إيجاد وسيلة لتخفيف خطر الصدمات الخارجية على الموازنة العامة بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وترشيد استغلال مداخيل الثروة النفطية باعتبارها ثروة ناضبة وغير مستدامة.

الدراسة الثانية: صالح عمر فلاحي، منال بلقاسم[1]، 2012، تحولات السوق النفطية وتأثيرها على أنظمة تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية.

هدفت هذه الورقة إلى تحديد العوامل المؤثرة في قرار تسعير النفط الخام داخل السوق النفطية من خلال إعطاء لمحة تاريخية لتطور أسواقه، والقيام بعرض وتحليل مختلف البيانات المتعلقة بتداول المنتوج النفطي داخل هذه السوق. وخلصت هذه الدراسة إلى أن السوق النفطية خلال مرحلة الأسعار المعلنة اتسمت باحتكار المطلق لشركات النفط العملاقة لتسعير النفط الخام، أما في مرحلة الأسعار الرسمية فعرفت تراجعا لهذه السيطرة لصالح دول منظمة الأوبك، غير أن هذا النظام لم يكتب له الاستمرار نتيجة للسياسات المتبعة من قبل وكالة الطاقة الدولية والدول الكبرى المستهلكة النفط، مما أدى إلى تبني نظام أسعار السوق مع ترك أمر تحديد أسعار النفط لقوى العرض والطلب.

الدراسة الثالثة: خميس محمد[2]، 2012، بعنوان: تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعة الاوبك، دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، 2012.

هذه الورقة البحثية إلقاء الضوء على ظاهرة الهزات والتقلبات في أسعار النفط، فيما يدعوه المختصون بظاهرة الطفرة النفطية، وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل الطفرة النفطية الثالثة، وتأثيرها على السياسات الاقتصادية لدول الأوبك، وخاصة مع أول طفرة نفطية حدثت في التاريخ سنة 1973 ، منذ ذلك الحين أدركت دول هذه المجموعة الاقتصادية أهمية الإفادة من هذه الوفورات المالية التي تصاحب هذه الظاهرة، في ظل الإستراتيجية التي تنتهجها الدول الصناعية في دفع الطاقة الانتاجية للدول النفطية إلى حدودها القصوى، مما يؤثر على المدى البعيد على المخزون والاحتياطي الاستراتيجي لهذه الطاقة الناضبة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الطفرة النفطية الثالثة لا تزال مستمرة بالرغم من التراجع الذي شهدته بسبب الأزمة المالية، ويبدو أنها سوف تحافظ على مستوياتها أي فوق 70 دولارا للبرميل، وهي كما نلاحظ في بدايات سنة 2011 تتجاوز 90 دولار، جراء مؤشرات التعافي في الاقتصاد العالمي.

[1] صالح عمر فلاحي، منال بلقاسم، تحولات السوق النفطية وتأثيرها على أنظمة تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 26، العدد 01، 2012.

[2] خميس محمد، تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعة الاوبك، دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، 2012.

الدراسة الرابعة: عبد الرزاق خضر محمود العبادي[1]، 2016، بعنوان استخدام نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشروعات الاستثمارية (دراسة تطبيقية في الصناعة النفطية العراقية).

سعت هذه الدراسة إلى تقييم الاستثمارات النفطية، باستخدام نظرية الخيارات الحقيقية وذلك من أجل تقليل المخاطرة وحالات عدم التأكد التي تواجهها الشركات العاملة في الصناعة النفطية، وهدفت أيضا إلى تقليل الآثار السلبية المحيطة بإيرادات المشروع الاستثماري والممثلة أساسا في تقلبات أسعار النفط، وقد أجريت الدراسة على مجموعة من المشاريع الاستثمارية النفطية في مرحلة المنبع من خلال القيام بدراسة المخاطر المتعلقة مراحل الاستكشاف والإنتاج وحالة عدم التأكد المستقبلية والمتعلقة بأسعار النفط، وتوصلت الدراسة إلى أن مدخل الخيارات الحقيقية مكن الشركات النفطية من امتلاك مرونة في تنفيذ الأنشطة الاستثمارية، وأن التقلبات في أسعار النقط سواءا يجابيا أو سلبيا تؤثر تأثيرا مباشرا على مراحل الاستكشاف والإنتاج النفطي بحيث تقوم الشركات عبارات التفاصيل أو التوسع في المشروعات الاستثمارية.

الدراسة الخامسة: مراد علة[2]، 2016، بعنوان: تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000- 2014).

جاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على أهم العناصر ذات العلاقة بتكوين أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها، وهذا من خلال استعراض تاريخي للمراحل الزمنية وتطورات أسعار النفط خلالها، تهدف الدراسة لدراسة أسعار النفط وأنواعها والعوامل المؤثرة فيها حيث تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن، لما لها من أهمية كبيرة خصوصا بالنسبة للاقتصاديات النفطية، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها أن النفط يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة في العالم في الوقت الحاضر، بالنظر للخصائص التي تميزه من المصادر الأخرى والمتمثلة أساسا في الوفرة النسبية وسهولة الاستغلال وملاءمته للتكنولوجيا المستخدمة حاليا، كما يعتبر موردا طبيعيا ناضبا (غير متجدد) مما يجعله أهم سلعة اقتصادية يتم تبادلها على المستوى العالمي. وتعتبر الصناعة النفطية صناعة معقدة تحتوي على درجة مخاطرة كبيرة بسبب ضخامة الأموال اللازمة لقيام بعملية الاستكشاف، إضافة إلى عدم التأكد من وجود كميات اقتصادية من النفط هذا الأخير الذي يتميز بالنفاذية الطبية الدولية والكثافة الرأسمالية في كل مرحلة من مراحل صناعته.

[1] عبد الرزاق خضر محمود العبادي، استخدام نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشروعات الاستثمارية (دراسة تطبيقية في الصناعة النفطية العراقية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة مصر، 2016.

[2] مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000- 2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 9، 2016.

الدراسة السادسة: بن دخيس عبد الكريم[1]، 2018، بعنوان: أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المتتالية؟.

يهدف هذا المقال إلى دراسة وتحليل وتقييم دور النفط في المسار الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العلمية من جراء الأزمات التي تعرض لها العالم بشكل عام والجزائر بالخصوص باعتبارها دولة ريعية، وذلك منذ التصحيح السعري لسنة 1973 وإلى غاية التطورات الحديثة، وتم التوصل إلى أنه قد تساهم في معالجة الاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته خاصة في ظل الظروف الحالية التي يمر بها العالم من خلال البحث عن بدائل تنموية مستديمة تكون أكثر أمنا واستقرارا وتنويعا للاقتصاد الجزائر.

الدراسة السابعة: مخازني طيب[2]، 2019، بعنوان: سنوسي بن عبو، أهمية الثروة النفطية الجزائرية في الاقتصاد الدولي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية و المرتبطة، بتوضيح أهمية المداخيل النفطية في تحقيق مستويات مرتفعة للتنمية الاقتصادية وكذا الرفع من مستويات الدخل الفردي من خلال تشجيع الاستثمار على خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شتى مجالات و قطاعات الاقتصاد الوطني، كما تهدف أيضا إلى إيجاد المصادر المختلفة للطاقات المتجددة و التي قد تحل محل النفط الذي يعتبر من الموارد الطاقوية الناضبة، وقد اعتمدت على المنهج الاستنباطي الذي تظهر معالمه في الجانب النظري المرتبط بتوضيح أهمية وأهداف الثروة النفطية، وكيفية التسيير الفعال لها في إطار تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، للتوصل إلى أنه بفضل الثروة النفطية تزدهر وتتطور الدول، لأن الاقتصاد يعتمد على الطاقة بالد رجة الأولى ويحقق التنمية الاقتصادية لتلك الدولة وللثروة النفطية أهمية بالغة لأن النفط يعتبر الوقود الأساسي للصناعة وبفضله يتم تحريك الآلات في المصانع، ولكن يجب أن نتخذ بعض الإجراءات المستقبلية ونستخدمها كاستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات ومن بين الاستراتيجية البديلة نذكر الطاقات المتجددة والمتمثلة في الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو الطاقة المائية.

الدراسة الثامنة: بوقليلة أحمد[3]، 2020، بعنوان: التنافس بين الشركات النفطية الوطنية والشركات النفطية العالمية في مجال الصناعة النفطية.

[1] بن دخيس عبد الكريم، أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المتتالية؟، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2018.

[2] مخازني طيب، سنوسي بن عبو، أهمية الثروة النفطية الجزائرية في الاقتصاد الدولي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، 2019.

[3] بوقليلة أحمد، التنافس بين الشركات النفطية الوطنية والشركات النفطية العالمية في مجال الصناعة النفطية، مجلة آفاق علمية، مجلد 12، العدد 02، 2020.

تهدف هذه الدراسة للتعرف على التنافس بين الشركات النفطية الوطنية والشركات النفطية العالمية، وهذا بعد ما كثر الحديث حول التطور الكبير الذي عرفته الشركات الوطنية في المجال النفطي، بعد ما كان الهدف من إنشائها في البداية هو بسط سيادتها على ثرواتها، وبعد ما قطعت أشواط معتبرة في هذا المجال، تغيرت استراتيجياتها وأهدافها وكبرت طموحاتها، وهذا ما جعلها تسعى جاهدة لكسب التقنية والتكنولوجيا في هذا المجال وكل ما يخص هذه الصناعة المعقدة؛ وهذا ما تمكنت من تحقيقه- ولو بدرجات متفاوتة – العديد من الشركات النفطية الوطنية هذا ما تم التوصل اليه من هذه الدراسة.

الدراسة التاسعة: بلقاسم إبراهيم، دقسول أمين، بخيت حسان[1]، 2020، بعنوان: نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط ودوره في تقلبات أسعار النفط.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور عامل المضاربة في أسواق النفط الآجلة في التقلب الذي شهدته أسعار النفط خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحالي، وذلك من خلال استعراض وإبراز الأسباب الدافعة وراء زيادة أهمية نشاط المضاربة في سوق النفط الآجلة، وتأثيراتها على أسعار النفط، وتقديم آليات ضبطها وتقويمها، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن إذ ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في أسواق السلع أدت إلى خلق طلب وهمي للنفط، والذي ساهم في رفع سقف التوقعات بشأن الأسعار المستقبلية للنفط الأمر الذي أدى وصولها إلى مستويات قياسية، وببروز تخمة السوق النفطية من العرض بعد النصف الثاني من عام 2014، انحسر دور المضاربات في تلك الأسواق وانعكس ذلك في انخفاض حاد لأسعار النفط وتزايد حدة تقلباتها.

الدراسة العاشرة: رزقه سيدي عمر[2]، 2021/2020، بعنوان: اشكالية تمويل المشاريع الاستثمارية في الشركات النفطية في ظل تذبذبات أسعار النفط (دراسة مقارنة لبعض الشركات).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النقطية الشركة سوناطراك خلال فترة (2000-2018) وذلك من خلال تحليل حركة أسعار النفط مقارنة بالسلوك الاستثماري للشركة في مراحل الصناعة النفطية، بداية بمرحلة المنبع والتي تضمن كل من عملية الاستكشاف والحفر وإنتاج النفط ومن ثم مرحلة للمصب والتي تتضمن النقل والتكرير والصناعات البتروكيمياوية، حيث تم في المرحلة الأولى اجراء دراسة نظرية من خلال التعريف بأساسيات السوق النفطية والمتعاملين فيها بالإضافة إلى تشخيص وتحليل واقع قطاع

[1] بلقاسم إبراهيم، دقسول أمين، بخيت حسان، نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط ودوره في تقلبات أسعار النفط، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 12، العدد 02، 2020.

[2] رزقه سيدي عمر، اشكالية تمويل المشاريع الاستثمارية في الشركات النفطية في ظل تذبذبات أسعار النفط (دراسة مقارنة لبعض الشركات)، أطروحة دكتوراه تخصص ادارة الشركات البترولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2021/2020.

المحروقات الجزائري وذلك من خلال عرض الصناعة النفطية في الجزائر، أما في المرحلة الثانية فقمنا بقياس العلاقة بين أسعار النفط والاستثمارات النفطية من خلال تطبيق نموذج (ARDL) وذلك من أجل توضيح الارتباط الثاني بين متغيرات الدراسة والقيام باختبار السببية من أجل تقدير نموذج الانحدار الخطى التوضيح تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستثمار النفطي، أما المرحلة الثالثة والأخيرة ستقوم بالتنبؤ بأسعار النفط للفترة (2020-2030) وذلك من أجل إعطاء نظرة استشرافية لتوجه الاستثمارات النفطية لشركة سوناطراك وذلك حسب رؤية الشركة 2030، وتوصلت الدراسة أن شدة تأثر أسعار النفط على الاستثمارات في مرحلة المصب فهي أقل تأثير على المديين المتوسط والطويل كون أغلب الاستثمارات الموجهة للشركة النفطية هي لمرحلة المنبع أما في الصب والاستثمار تكاد تكون قيمتها مستقرة وصغير مقارنة بالمرحلة الأولى.

المطلب الثاني: الدراسات الخاصة بمتغير الغاز الطبيعي

نقوم من خلال هذا المطلب بعرض الدراسات السابقة المتشاركة مع الدراسة الحالية في متغير الغاز الطبيعي وأسعاره وسوقه وغيرها من الجوانب الخاصة به.

الدراسة الاولى: لبزة هشام[1]، 2011، بعنوان: الأهمية الاقتصادية للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة للتعرف على الأهمية الاقتصادية للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي في الجزائر، الذي جعلت منه أهم مورد للعملات الصعبة، ترتكز عليه سياسة الطاقة الجزائرية الحالية والمستقبلية، إضافة إلى توسيع شبكات استهلاكه الوطني، وقد توصلت الدراسة إلى أن من بين ميزات استعمال الغاز الطبيعي أنه أدنى تكلفة من المنتجات الطاقوية الأخرى وأقل تلويثا للبيئة، لذلك انتهجت الجزائر سياسة طاقوية من أجل الاستعمال الأقصى للغاز الطبيعي، في الاستعمالات الأولية والاستهلاك النهائي الذي يغطي احتياجات الصناعة، الأشخاص، النقل والخدمات.

الدراسة الثانية: بن حميدة هشام[2]، 2012، بعنوان: آفاق تطور الغاز الطبيعي الجزائري في ظل إعادة هيكلة الصناعات الغاز الطبيعية العالمية.

تهدف هذه الدراسة هو الوصول إلى معرفة تأثيرات الاهتمام المتزايد في الطلب على الغاز الطبيعي الذي أثبت كفاءته الاقتصادية والبيئية مع باقي مصادر الطاقة المنافسة على العرض الغاز الطبيعي الجزائري، بحكم أن الجزائر هي أحد الفاعلين التقليديين في السوق العالمي، والتي تواجه منافسة جديدة أفرزتها إعادة هيكلة الصناعة

[1] لبزة هشام، الأهمية الاقتصادية للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 15، العدد 05، 2011.

[2] بن حميدة هشام، آفاق تطور الغاز الجزائري في ظل إعادة هيكلة الصناعات الغازية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2012/2011.

الغاز الطبيعية العالمية بظهور فاعلين جدد خاصة في السوق الأوروبي الذي تصرف فيه الجزائر أغلب شحناتها الغاز الطبيعية، وهؤلاء الفاعلين الجدد في السوق الأوروبي هم نيجيريا ومصر وقطر وليبيا، أين نجد الإتحاد الأوروبي أصدر تعليمتين غازيتين من أجل إدماجهم، وبالتالي إظهار أن الطلب المتنامي على الغاز الطبيعي الجزائري لا يتأثر بهؤلاء الفاعلين الجدد الذين دخلوا ينافسون الفاعلين التقليديين (الجزائر، النرويج وروسيا)، وهذا بسبب النمو الاقتصادي والديمغرافي، بل بالعكس هذا أدى إلى ظهور نقاط التقاء غازية يصرف فيها الغاز الطبيعي بصورة فورية وعن طريق العقود قصيرة الأجل، أين تستفيد الجزائر من المزايا الجغرافية المؤدية لتناقص التكاليف وسرعة الاستجابة للطلبيات والاستفادة بأكبر ما يمكن من مزايا الأسعار الفورية والعقود قصيرة الأجل، وقد استخدم الباحث المنهج المنهج التاريخي والذي سرد من خلاله تاريخ جميع عناصر الصناعة الغاز الطبيعي منذ اكتشاف الغاز الطبيعي إلى يومنا هذا، والمنهج الإحصائي المتمثل في تقديم أرقام المعطيات الغاز الطبيعي من اكتشاف، احتياطي، إنتاج، استهلاك والتجارة الدولية لهاته المادة، والمنهج التحليلي في تحليل جميع المعطيات والتبادلات الغاز الطبيعي، والمنهج الاستنتاجي للوصول إلى مكانة التموينات الغاز الطبيعي الجزائري بالنسبة لأوروبا، ومنهج دراسة الحالة تم اتباعه في دراسة مدى و دور الإمكانيات الغاز الطبيعي الجزائرية في تحقيق أمن التموينات الغاز الطبيعي للسوق الأوروبي، ليتوصل في نهاية الدراسة لنتائج نذكر منها أن صناعة الغاز الطبيعي من اكتشاف واستخراج بالآبار العمودية التقليدية والأفقية الحديثة في الجبال، كما هو الحال في أمريكا الشمالية، وتسييل ونقل وإعادة تغويز، لاتزال تجلب اهتمام التعاون الدولي بين الدول المستهلكة والدول المنتجة من أجل تحسينها في إطار الحوكمة على مستوى الشركات البترولية، أو على مستوى الحكومات، بحكم الطلب المتزايد على هذه المادة التي تعددت استعمالاتها ما بين القطاع الصناعي والإقامي، كما أصبحت تنافس باقي مصادر الطاقة الأخرى في الإنتاج الكهربائي بالرغم من ارتفاع أسعارها، وهذا يعود إلى الاهتمام الدولي في إطار منظمة الأمم المتحدة عن طريق المنظمة العالمية للبيئة التي نجحت في توقيع عدد كبير من الدول على بروتوكول كيوتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغاز الطبيعيات المسببة لظاهرة البيت الزجاجي والتغير المناخي والحراري والملوثة للبيئة والمحيط.

الدراسة الثالثة: ساري نصر الدين، صالح صالحي[1]، 2013، بعنوان: سياسات الاستغلال الامثل للغاز الطبيعي في الجزائر بين المتطلبات الاستخدامية الداخلية والالتزامات التصديرية الخارجية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السياسات الحالية في مجال استغلال الثروة الغاز الطبيعي سواءا من الناحية التصديرية أو من الناحية الاستخدامية الداخلية، والوقوف على مكامن الخلل فيها وتبيان خطورتها، كما تهدف

[1] ساري نصر الدين، صالح صالحي، سياسات الاستغلال الامثل للغاز الطبيعي في الجزائر بين المتطلبات الاستخدامية الداخلية والالتزامات التصديرية الخارجية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 27، العدد 02، 2013.

لتقديم رؤية متكاملة حول أفضل سياسات الاستغلال الأمثل للثروة الغاز الطبيعي الجزائر التي تحقق التوازن المصلحي بين المتطلبات التنموية الداخلية والالتزامات التصديرية الخارجية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها أن الغاز الطبيعي يساهم بنسبة 51.8% من الحصة الإجمالية لإنتاج الطاقة الأولية في الجزائر، كما يساهم بحوالي 38% من القيمة الإجمالية لصادرات المحروقات الجزائرية (حوالي 23.9 مليار دولار)، ما يدل على الأهمية الإستراتيجية لهذه الثروة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، إضافة إلى إن الاستخدام الأمثل للاحتياطيات الغاز الطبيعي المركزية، وتوزيع عوائدها المالية بشكل كف، التطوير وترقية مختلف القطاعات الاقتصادية، بعد أمرا ضروريا وهاما بالنسبة للجزائر في إطار محاولاتها وسعيها إلى تحرير اقتصادها من القيمة البترولية.

الدراسة الرابعة: زياني بلقاسم[1]، 2015، بعنوان: السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي وأساسيات التسعير.

هذا الموضوع يتناول دراسة وتحليل أسس أسعار البترول والغاز الطبيعي من جهة ومن جهة ثانية تحديد آلية التسعير المعتمدة على مستوى السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي وأثر سياسات التسعير على سعر كل مصدر من المصدرين الطاقويين، حيث يهدف لإلقاء الضوء على أهم التطورات التي عرفتها السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي منذ بداية السبعينيات، و محاولة تحديد أساسيات تسعير البترول والغاز الطبيعي في الأسواق الرئيسية في العالم، ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يتطلب وصف الظاهرة وتحليلها وكذا اعتمد على المراجع المتخصصة سواء ما تعلق بالكتب ودوريات أو ما تعلق بالوثائق والسجلات الرسمية، وكل ذلك بعرض الوقوف على أهم العوامل المحدد للعرض والطلب على البترول والغاز الطبيعي والأطراف الفاعلة في عملية التسعير والتطورات الناجمة عن تفاعل هذه العوامل، وقد توصل الباحث إلى نتائج عديدة نذكر منها أن العوامل التي تتحكم في عملية تسعير البترول ليست هي نفس العوامل التي تتحكم في آلية تسعير الغاز الطبيعي ، وهذا انطلاقا من قناعة أساسية وهي أن أسعار البترول الخام وأسعار الغاز الطبيعي كانت ومازالت عرضة لتقلبات في مستوياتها زيادة أو نقصانا، ومن هذا المنطلق يجب التأكيد انه لتحديد آلية تسعير كل من البترول والغاز الطبيعي فان ذلك يتطلب تحديد مجموعة العوامل ذات التأثير الأكبر في تطبيق آلية التسعير هذه.

الدراسة الخامسة: عبد الحميد رولامي، دكتوش عاشور[2]، 2016، تحت عنوان: صناعة الغاز الطبيعي المسال في العالم وتأثيراتها على التجارة الدولية للغاز الطبيعي.

تدرس هذه المقالة تطور صناعة الغاز الطبيعي المسال في العالم، وآثار ذلك على أسواق الغاز الطبيعي الدولية، وإلقاء نظرة على واقع صناعة التسييل في العالم، وأهم التطورات التي شهدتها، إضافة إلى التأثيرات الموجودة والمرتقبة على التجارة الدولية للغاز الطبيعي جراء تعاظم حصة الغاز الطبيعي المسال فيها، حيث شهدت

[1] زياني بلقاسم، السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي وأساسيات التسعير، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 8، 2015.

[2] عبد الحميد رولامي، دكتوش عاشور، صناعة الغاز المسال في العالم وتأثيراتها على التجارة الدولية للغاز الطبيعي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 33، 2016.

صناعة التسييل تطورات هامة في هيكل التجارة الدولية للغاز الطبيعي، ومنها تقارب الأسواق الثلاثة الكبرى فيما بينها (أسواق أمريكا وأوروبا وآسيا الباسيفيك)،إضافة إلى بروز التعاقدات قصيرة الأجل بين المنتجين والمستهلكين، وظهور الأسواق الفورية وغيرها، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والتاريخي لدراسة هذه التطورات في الفترة الزمنية المحددة، وتوصلت الدراسة إلى أن بروز تجارة الغاز الطبيعي المسال أدى إلى انتشار العقود قصيرة المدى، وبروز الأسواق الفورية، إضافة إلى جعل المنتجين قادرين على التسويق في كامل ربوع العالم، وينتظر أن تقفز حصة الغاز الطبيعي المسال دوليا بحلول 2040 إلى 51% مقابل 49 % لصادرات الأنابيب، وهو ما سيؤدي تدريجيا إلى خفض الأسعار في السوقين الأوروبي والآسيوي إلى مستويات مقاربة للغاز في أمريكا، مع مزيد من انتشار العقود قصيرة الأجل، وبروز البيع الفوري في هذين السوقين، كما لو أن الأمر يحدث في سوق واحدة، حيث لا تزال أسواق الغاز الطبيعي الدولية مختلفة عن سوق النفط، ويرجع ذلك في المقام الأول لطبيعة الغاز الطبيعي التي تجعل نقله صعبا ومرتفع التكاليف، وأيضا لعوامل الاستهداف، حيث أن الغاز الطبيعي يستهدف بالأساس قطاعي الكهرباء والاستخدام المنزلي، أما النفط فيستهدف أساسا قطاع المواصلات، لكن تعاظم دور الغاز الطبيعي المسال من جهة، والصناعة البتروكيماوية الغاز الطبيعي من جهة أخرى، قد يغير الأمور نحو سوق عالمية للغاز أشبه بسوق النفط.

الدراسة السادسة: بن أحمد أحمد[1]، 2016، بعنوان: الأسعار العالمية للغاز الطبيعي ومستقبلها.

جاءت هذه الدراسة لمناقشة ارتباط أسعار الغاز الطبيعي بأسعار النفط التي تعتبر من المشاكل الأساسية التي تواجه الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي، حيث نتج على هذا الارتباط أن عند انخفاض أسعار النفط تؤثر سلبا على أسعار الغاز الطبيعي رغم ما يتكلف إنتاج الغاز الطبيعي من استثمارات باهظة، وقد ناقشت الدول المنتجة والمصدرة الغاز الطبيعي ربط سعر الغاز الطبيعي بسعر النفط في المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بالنفط والغاز الطبيعي، والتي كانت تعقد في العديد من الدول مثل مؤتمر الغاز الطبيعي المنعقد بالإمارات سنة 1996، ومؤتمر الشرق الأوسط الغاز الطبيعي والنفط بأبوظبي والتي نادت بضرورة تكوين رابطة لمنتجي الغاز الطبيعي على غرار منظمة الأوبك تنظم معظم الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للغاز مثل روسيا، إيران، قطر، الإمارات الجزائر ماليزيا اندونيسيا وغيرها لتنسيق التعاون في مسألة تسعير الغاز الطبيعي وصناعته كما ناقشت الجزائر خلال المنتدى العاشر للدول المصدرة للغاز والذي انعقد في سنة 2009 بوهران مسألة تسعير الغاز الطبيعي، وأكدت على ضرورة مراجعة أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية لإيجاد سعر عادل من خلال اللجوء إلى الاتفاق

[1] بن أحمد أحمد، الأسعار العالمية للغاز الطبيعي ومستقبلها، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 11، 2016.

بخصوص تخفيض الإنتاج، لإيجاد آليات تضمن سعرا حقيقيا للغاز، وقد ناقشت الورقة ذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لتتوصل إلى نتائج نذكر منها أن سوق الغاز الطبيعي سوف تتبع لا محالة مثيلتها البترولية، بالرغم من الفاصل الكبير الموجود بينها، ومن خلال الاكتشافات المتقاربة المحققة لحقول البترول حاسي مسعود والغاز الطبيعي حاسي الرمل في نهاية الخمسينيات استطاعت الجزائر أن تلعب الدور القيادي في المجال الغاز الطبيعي من حقل حاسي مسعود اتجاه أوربا، وقد تم الشروع فيه أثناء حرب التحرير الوطنية بالرغم من جميع الصعوبات، الأمر الذي يسمح بعد الاستقلال لشركة سوناطراك باكتشاف تجربة متينة وأخيرة في هذا المجال، كما أن مشروع إنشاء أول معمل للغاز الطبيعي المميع في بداية الستينيات، أي قبل الدول الأخرى بحوالي 20 سنة، خاصة باللجوء إلى تكنولوجيا فريدة ومتقدمة يعكس حقيقة الإدارة القوية في خوض غمار هذه الصناعة رغم كل الصعوبات التي واجهتها الجزائر آنذاك.

الدراسة السابعة: هبة الله مجول[1]، 2019، بعنوان: محددات إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر(دراسة تحليلية تنبؤية 2019-2038).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر حيث قسمت هذه الورقة البحثية إلى قسمين الأول تم التعرف فيه على تطور الصناعة الغاز الطبيعي في الجزائر بصفة عامة واستهلاك الغاز الطبيعي بصفة خاصة أما الجزء الثاني من هذه الدراسة فخصص للتعرف على العوامل المؤثرة في إنتاج الغاز الطبيعي مثل (عدد المشتركين وكمية الاستهلاك وقيمة الصادرات وكمية الاحتياط)، خلال الفترة (1990-2018)، والتنبؤ بالقيم المستقبلية للفترة (2019-2038)، وذلك بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS)، توصل البحث إلى أن المتغيرات السابقة الذكر كلها تؤثر على إنتاج الغاز الطبيعي حيث سيصل الإنتاج في 2032 م إلى ذروته ويبدأ في الانخفاض تدريجيا.

الدراسة الثامنة: دراسة بوبكر صابة[2]، 2020، ملخص أطروحة دكتوراه بعنوان: دراسة تحليلية واستشرافية لقطاع الغاز الطبيعي في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل قطاع الغاز الطبيعي في الجزائر في ظل التحديات الداخلية والرهانات الخارجية التي يعرفها القطاع في الوقت الحالي، وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع الغاز الطبيعي في الجزائر يمكن أن يلعب دورا محوريا في المستقبل بفضل الاحتياطات الكبيرة التي يتوفر عليها، الأمر الذي يسمح لشركة سوناطراك بزيادة حجم إنتاجها ويمكنها بالتالي الوفاء بالتزاماتها التصديرية من جهة، وتلبية الطلب المحلي المتزايد

[1] هبة الله مجول، محددات إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر(دراسة تحليلية تنبؤية 2019-2038)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 02، 2019.

[2] دراسة بوبكر صابة، ملخص أطروحة دكتوراه بعنوان: دراسة تحليلية واستشرافية لقطاع الغاز الطبيعي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2020.

على الغاز الطبيعي من جهة أخرى .ومن المهم التأكيد هنا على عدم إمكانية لعب هذا الدور على المستوى الداخلي، إلا من خلال وضع استراتيجية طاقوية فعالة تسمح باستغلال نقاط القوة والحد من نقاط الضعف، والتي تتمحور خاصة حول تنامي حجم الاستهلاك المحلي بسبب سياسة دعم الأسعار .أما على الصعيد الخارجي فيجب عليها استغلال الفرص ومواجهة التهديدات المرتبطة خاصة بموجة تحرير أسواق الغاز الطبيعي في أوروبا وما ينجر عنها من تغيير أنماط العقود وطرق تسعير الغاز الطبيعي.

الدراسة التاسعة: غانية نذير، أحمد التجاني هيشر، يحي بدراوي[1]، 2021، بعنوان: قياس أثر عوائد الغاز الطبيعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017.

تهدف هذه الدراسة لقياس العلاقة الاقتصادية بين إجمالي الناتج المحلى GDP وعوائد الغاز الطبيعي NGR في الجزائر خلال الفترة 1970 -20017 من خلال التحليل السلاسل الزمنية، بينت نتائج اختبار الاستقرارية وجود علاقة ثنائية بين المتغيرين، حيث تساعد التغيرات في عوائد الغاز الطبيعي في تفسير تغيرات الناتج المحلى الإجمالي والعكس صحيح في الجزائر، تعكس هذه النتائج مدى ترابط المتغيرين بعضهما البعض.

الدراسة العاشرة: صابة بوبكر، ناجي بن حسين[2]، 2022، بعنوان: دور ومساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية.

تهدف الدراسة لمعرفة دور الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري، باعتبار أن الغاز الطبيعي يؤثر بصورة مباشرة من خلال حجم وقيمة مخرجاته، وبصورة غير مباشرة من خلال مساهمته في إنتاج النفط الخام، والإيرادات التصديرية والجبائية، ودوره في رفع معدلات النمو الاقتصادي، والتوسع في حجم الناتج الداخلي الخام، وقد توصلت الدراسة بعد التحليل من جميع الجوانب إلى أن الغاز الطبيعي له أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، والأرقام الإحصائية تؤكد ذلك، فقد أولت الحكومات الجزائرية المتعاقبة للغاز الطبيعي في السياسة الاقتصادية والسياسة الطاقوية، ويتضح من الدورة في الجزائري ككل، فضلا الأبعاد الاجتماعية.

[1] غانية نذير، أحمد التجاني هيشر، يحي بدراوي، قياس أثر عوائد الغاز الطبيعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 01، 2021.

[2] صابة بوبكر، ناجي بن حسين، دور ومساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية، المجلد 11، العدد 01، 2022.

المطلب الثالث: التعليق على علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

بعد التطرق لمختلف الدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة الحالية بشكل أو بآخر، نقوم من خلال هذا المطلب بتحديد أوجه الاختلاف وأوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

فمن خلال عرض الدراسة الحالية والدراسات السابقة والتطرق إلى هدف كل منها وأدواتها ونتائجها، تبين أن الدراسة الحالية تشترك مع الدراسات السابقة أن كلا منها تعرض متغير البترول وسوقه ومختلف الجوانب التي تتعلق به، كما أن مختلف الدراسات السابقة قد استعانت بالمنهج الوصفي التحليلي يقدم وصفا لمختلف المفاهيم النظرية الخاصة بالمتغير وسوقه، وتقوم بتحليل مختلف البيانات الخاصة به كإنتاجه والاحتياط وغيرها.

أما في أوجه الاختلاف فهي كثيرة نذكر منها الحدود الزمانية والمكانية بالإضافة إلى المتغير التابع حيث يعد التميز في دراستنا أنها تدرس المادتين الحيويتين النفط والغاز الطبيعي وما يتعلق بالدراسات السابقة فهي تدرس كل متغير على حدى.

إضافة إلى طريقة التحليل واستنتاج البيانات فقد تعرضت بعض الدراسات إلى دراسة التطور وغيره باستعمال أدوات احصائية ونماذج قياسية مختلفة.

أما فيما يخص الهدف فتتعلق كل دراسة بالهدف المراد تحقيقه إلا أنها تختلف مع الدراسة الحالية حيث أن المتغيرين منفصلين فيما بينهما في جل الدراسات السابقة فمن النادر وجود دراسة سابقة تدرس أثر المادتين أو دورهما مع في الاقتصاديات النفطية كذلك هذا التمييز تنفرد به دراستنا وفقط.

تختلف الدراسة الحالية والدراسات في نوع الدراسة حيث أنها مقدمة لنيل درجة الماستر في حين تعتبر أكثر الدراسات السابقة مقال علمي منشور في مجلات علمية محكمة، وان توفرت الدراسات فتكون لنيل درجة أكبر من درجة الدراسة الحالية والمتمثلة في درجة الدكتوراه.

ختاما تختلف الدراسة الحالية والدراسات السابقة من خلال النتائج المتوصل عليها، وتوصياتها وبدورها ما يجعلها سببا في تغير آفاق الدراسة.

خلاصة الفصل

من خلال استعراضنا لهذا الفصل الذي خصص لمدخل مفاهيمي عام للنفط والغاز الطبيعي وانتاج كليهما في الجزائر، ولاقتصاديات، نجد أن تاريخ النفط قد اتسم بفترة طويلة من استغلال الشركات العالمية التي تحكمت في انتاجه وتسويقه، نتيجة السيطرة السياسية للدول الاستعمارية على دول العالم الثالث والتي استمرت الى ما بعد الاستقلال ولقد تأكد للجزائر قبيل الاستقلال وبعده مباشرة أهمية المحروقات في التنمية المستقبلية ،وضرورة وضع اليد على مجمل الثروات الطبيعية والمنجمية للبلاد وانهاء السيطرة الأجنبية على قطاع المحروقات.

ومن خلال عرض مختلف المساهمات لكل من النفط والغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري من خلال عرض بيانات الاحتياطي والاستهلاك ومساهمة كل منهما في الناتج المحلي وغيرها من المؤشرات، تم التوصل إلى أن الجزائر تملك إمكانيات نفطية معتبرة ولها أهمية كبيرة حيث تعد المصدر والمورد الأول والعمود الفقري في الاقتصاد الجزائري في تامين الموارد المالية من العملة الصعبة.

الفصل الثاني:

دراسة تطور أسعار البترول والغاز الطبيعي وأثره على الاقتصاد الجزائري للفترة 2013- 2023

تمهيد

بعد التطرق لمختلف الأدبيات النظرية في الفصل الأول، والتعرف على السوق النفطي ومختلف الجوانب التي تتعلق به، إضافة إلى التطرق لبعض المؤشرات العامة التي تخص الاقتصاد الجزائري، نتطرق من خلال هذا الفصل إلى واقع المادتين النفط والغاز الطبيعي في العالم عامة وفي الجزائر خاصة باعتبارها من الاقتصاديات النفطية، بالإضافة إلى التطرق لأثر أسعار النفط في مؤشرات الاقتصاد العامة والتي تتأثر بارتفاع وانخفاض أسعار البترول، أو عند مواجهة الأزمات المختلفة التي تصيب العالم بين الحين والآخر خاصة في الفترة من 2013 إلى 2023، لنطرح في الأخير بعضا من الحلول التي على الجزائر اتباعها للخروج من دائرة الاقتصاد الرعي والتوجه إلى تنويع الاقتصاد وتشجيع المجالات الاقتصادية الأخرى.

المبحث الاول: واقع اقتصاد الطاقة في الجزائر

يشكل البترول مورد أساسي للاقتصاد الجزائري، حيث تمثل العائدات المحققة منه نسبة كبيرة من إيراداتها العامة وهذا ما جعل الدولة توليه اهتماما كبيرا، وقد شهد قطاع المحروقات تطورات وإصلاحات كبيرة قبل الاستقلال وبعده وصولا للوقت الحالي.

المطلب الاول: واقع البترول والغاز الطبيعي في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على تاريخ اكتشاف البترول وكذلك التعرض لأهم المراحل التاريخية العديدة التي عرفها قطاع المحروقات في الجزائر.

أولا: اكتشاف البترول في الجزائر

ان تواجد النفط جيولوجيا في الجزائر كان منذ القدم، ولكن بعد وقوعها في قبضة الاستعمار الفرنسي أصبح يتحكم في كافة الحيثيات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر وحتى في ثرواتها، حيث كثفت فرنسا أنشطة بحثها عن النفط وكانت اول عملية تنقيب وبحث عن النفط في الجزائر عام 1913 في الإقليم الغربي من منطقة غليزان، هذا ما شجع مجموعة من الباحثين الفرنسيين عام 1941 على البحث عن طاقات الصحراء الجزائرية من غاز طبيعي وبترول، ولقد جندت لذلك ترسانة من الشركات والمكاتب الخاصة عن البترول في الصحراء، نذكر على سبيل المثال من الشركات المجندة لذلك شركة أبحاث واستغلال بترول الصحراء كريبس (CREPS) والشركة الوطنية للأبحاث والاستغلال البترول في الجزائر سنريبال (SNREPAl) وغيرها، من الجهات التي واصلت مساعيها[1]، حيث تم اكتشاف خزانات هائلة من البترول والغاز الطبيعي عام 1952 في جبل برقة في جنوب والية عين صالح.

في عام 1949 عثرت الشركة الأهلية للبحث عن المواد النفطية واستغلالها في الجزائر سنيريبال (S. NREPAL) على الزيت في حقل صغير بوادي قويطريني الواقع في الجنوب الشرقي من البلاد، وبدا الإنتاج في العام الموالي مباشرة حيث بلغ الإنتاج سنة 1953 أقصاه حوالي 84 الف طن، ولكنه بدا يتناقص بسبب ضآلة المدخرات، بحيث انخفض إلى 13 ألف طن عام 1957، وفي شهر يناير سنة 1956 تم اكتشاف حقل عجيلة النفطي في الجنوب الشرقي للجزائر، وكذلك في نفس السنة في شهر جوان اكتشف حقل حاسي مسعود اكبر

[1] يسرى محمد أبو العلاء، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، ط01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص ص 437، 438.

حقول النفط في الصحراء الجزائرية كما توالت الاكتشافات النفطية بعدها في الصحراء الجزائرية مما زاد من أهميتها[1]، وفي عام 1958 تم تحميل أول شحنة انطلاقا من ميناء بوجيه(بجاية) باتجاه لافيرا بمدينة مرسيليا الفرنسية[2].

ثانيا: اكتشاف الغاز الطبيعي في الجزائر

يشكل النفط في الجزائر العمود الفقري للاقتصاد، إذ يعود تاريخ اكتشافه إلى عام 1956، عندما عثر على احتياطيات ضخمة في صحراء البلاد، وكان هذا الاكتشاف نقطة تحول كبرى، إذ بدأت عمليات الحفر والإنتاج على نطاق واسع، ما أدى إلى تطوير البنية التحتية للقطاع النفطي، ويعد حقل حاسي مسعود، الواقع في الجنوب الشرقي، أكبر الحقول النفطية في الجزائر، إذ يحتوي على احتياطي يقدر بنحو 3.9 مليار برميل، يليه حقل أورهود، الذي اكتشف في التسعينيات، وبدأ الإنتاج فيه عام 2002، وينتج ما بين 230 و250 ألف برميل يوميا[3].

تعتبر صناعة تحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل من الصناعات الناشئة في استثمار الغاز الطبيعي لإنشاء الوقود السائل مثل النافثا والديزل، وتسعى الجزائر إلى اقتناء هذه الصناعة بالإضافة إلى تطوير صناعة الميثانول ضمن توجهاتها لتنويع منتجاتها المخصصة للتصدير لزيادة المردود المالي لدعم الاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار تحري دراسة إنشاء مصنع GTL في منطقة حوض إليزي وبالتحديد في منطقة تنهريت، هذا وترتكز الصناعة البتروكيماوية في الجزائر على مجمعين: الأول: في المنطقة الصناعة بارزيو، تبلغ طاقته الإنتاجية 100 ألف طن في السنة من مادة الميثانول، و23 ألف طن في السنة من الرتنجات (Risine) الاصطناعية، أما الثاني: في المنطقة الصناعة بسكيكدة، ويحتوي على وحدات لإنتاج الاثيلين بطاقة 120 آلف طن في السنة، والبولي اثيلين منخفض الكثافة بطاقة 48 ألف طن في السنة البولي فينيل كلوريد (PVC) بطاقة 35 ألف طن في السنة لقد بلغ إجمالي إنتاج مجمعات الغاز الطبيعي من الغاز الطبيعي المسيل وغاز البترول المسال ما يعادل 7.32 مليون TEP خلال سنة 2006، ويتم إنتاج الغاز الطبيعي المسال في أربعة مصانع تبلغ طاقتها التصميمية 3.43 مليون م^3 في السنة[4].

[1] مخازني طيب، سنوسي بن عبو، أهمية الثروة النفطية الجزائرية في الاقتصاد الدولي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 3، 2019، ص ص 578، 279.

[2] فاتح حركاتي، نشأت الوكيل، دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 02، 2018، ص 425.

[3] سامر أبو وردة، متى اكتشف النفط في الجزائر؟.. رحلة التطور بالأرقام، تاريخ النشر: 2025/02/10، متوفر على الموقع الالكتروني: https://attaqa.net، تاريخ الاطلاع: 2025/04/26.

[4] بلمقدم مصطفى، بومدين محمد رشيد، بن رمضان أنيسة، الغاز الطبيعي في الجزائر: آفاق واعدة وتحديات، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 03، العدد 03، 2013، ص ص 70، 71.

والجدول التالي يبين مواقع مجمعات ومعامل تمييع الغاز الطبيعي وطاقتها التصميمية وطريقة التسييل المتبعة.

الجدول رقم (02-01): مجمعات ومعامل تسييل الغاز الطبيعي وطاقتها التصميمية في الجزائر

الوحدة: بمليون م^3 في السنة

الموقع	المصنع	الغاز الطبيعي المسال	الايثان	البروبان	البوتان	طريقة التسييل	عدد الخطوط الانتاجية	تاريخ بدء الانتاج	تاريخ اعادة التأهيل
أرزيو	GL1Z	17.5	--	--	--	MCR-APCI	6	1978	1998
	GL2Z	17.8	--	0.3	0.25	MCR-APCI	6	1981	1996
	GL4Z	2	--	--	--	CASCADE	3	1964	1999
سكيكدة	GL1K	6.942	0.17	0.123	0.163	TEAL/PRICO	3	1981	2000

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية، الكويت، 2009، ص76.

ثالثا: أهمية النفط والغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال العوائد النفطية التي تنشق منها، والتي تساهم بحجم كبير في إجمالي الصادرات الكلية والإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة في شكل إيرادات جبائية، وكذا في الناتج المحلي الإجمالي، هذا بالإضافة إلى باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية، هذا ما جعل هذه الثروة النفطية تحظى باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية الجزائرية في إطار محاولة حماية هاته الثروة وتطويرها. اذ يعتبر البترول ذو أهمية بالغة ومصدر مهم للطاقة التي تحرك الاقتصاد وقد اخذ مكانته الهامة في كل الاستراتيجيات التنموية التي باشرتها الجزائر ويمكن تأكيد ذلك بالعودة الى المخططات الاقتصادية، التي تبنتها الدولة حيث يعتبر قطاع النفط بمثابة القطاع الرائد التي تعتمد على موارده كل القطاعات الأخرى[1].

وعلى الرغم من عزم السلطات من ضرورة خلق بديل ومنتجات أخرى لزيادة إيرادات مالية أخرى إلى جانب المحروقات، الا ان النفط لايزال المصدر والمورد الأول والعمود الفقري في الاقتصاد الجزائري في تامين الموارد المالية من العملة الصعبة، بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات اذ انه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرها انتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكونه أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول، كما انه يلعب دور غير مباشر من دعم أجور ورواتب العمال، وتمويل

[1] ايدر عبد الله، عياشي صالح، أثر تغيرات اسعار النفط العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري 2010-2020، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، 2022/2021، ص 07.

الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية ، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة[1].

المطلب الثاني: تطور السوق البترولي والغاز الطبيعي في الجزائر

تسعى الجزائر أن تضع لنفسها مكانة أساسية كأقوى الدول النفطية عالميا، من خلال ما تمتلكه من إمكانيات نفطية من حيث حجم الاحتياطات وحجم الإنتاج وكذا التصدير.

أولا: الاحتياطات النفطية في الجزائر

تتواجد الاحتياطات النفطية في الجزائر على أنواع متعددة ومختلفة فيما بينها، وهذا الاختلاف يكون راجع ألسباب فنية وطبيعية وجيولوجية وكذلك تكنولوجية واقتصادية، وعموما تصنف إلى[2]:

– **الاحتياطي المؤكد:** هذا النوع من الاحتياط يعني الكميات الكامنة في باطن الأرض والتي قدرت على أساس علمي (عن طريق المعلومات الهندسية والجيولوجية المتوفرة).

– **الاحتياطي الراجح الموجود:** هو عبارة عن الكميات المعروفة والمكتشفة ولكنها غير مقدرة بصورة دقيقة ونهائية، حيث تم اكتشافها عن طريق حفر بئر أو اثنين.

– **الاحتياطي المحتمل الوجود:** هذا النوع من الاحتياطي يعني الكميات غير المكتشفة وغير المقدرة بصورة دقيقة، بل تم تخمين أو تقدير كمياتها بصورة أولية ومقاربة على ضوء الخصائص الجيولوجية لطبقات أرض المنطقة المعلومة أو المجاورة لها.

إن النوع المعتمد عليه سواء في مجال الاستغلال الاقتصادي للثروة النفطية أو في مجال اعتماد الدراسات للسياسة الصناعية في المدى المتوسط هو النوع الاول الاحتياطي المؤكد حيث تسهل تقديراته وطرح مؤشرات في شكل نسب وارقم، ومن خلال الجدول التالي سنقوم بعرض حالة الاحتياطات النفطية المؤكدة في الجزائر خلال الفترة 2013-2023.

[1] اوزان حسين، كرفاح أسماء، افاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 -دراسة تنبؤية (1990- 2018)-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017/2016، ص 19.

[2] نذير مياح ، السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1989-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010، ص 71.

الجدول رقم (02-02): الاحتياطي المؤكد من النفط في الجزائر للفترة 2013-2023.

الوحدة: الف برميل/ اليوم

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الاحتياطي المؤكد	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية (2016-2021-2024) لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط الاوبك، على الموقع الالكتروني: https://oapecorg.org/ar/Home، تاريخ الاطلاع: 2025/04/20.

الشكل رقم (02-01): الاحتياطي المؤكد من النفط في الجزائر للفترة 2013-2023.

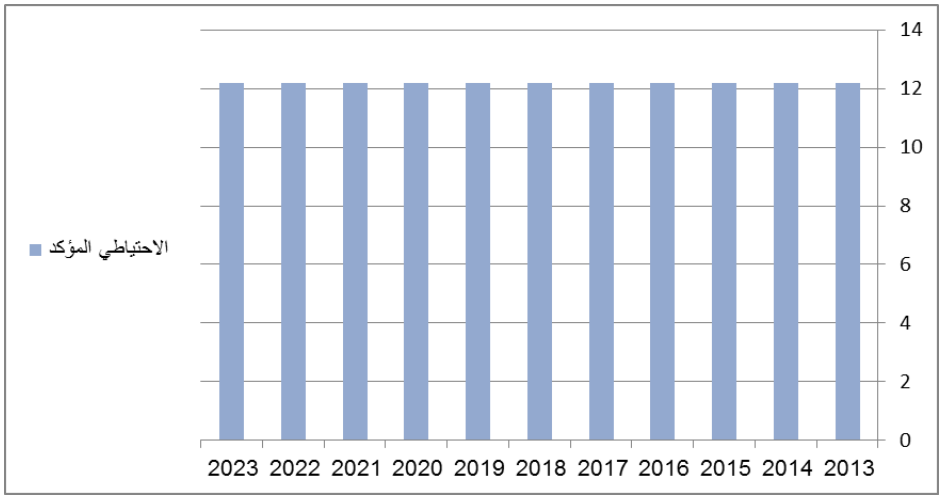

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أنه منذ الارتفاع المسجل سنة 2005 والذي يصل إلى 12.20 مليار برميل، بلغ حجم الاحتياطي الكم الثابت منذ بداية الفترة لنهاية الفترة والتي ثبت من الجهات المختصة راجع ذلك لمختلف الازمات البترولية التي يشهدها العالم، وعدم الحصول على اكتشافات جديدة لذلك ثبت الاحتياطي بقيمة 12.20 مليار برميل.

ثانيا: القدرة الانتاجية للنفط في الجزائر

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية، هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها في إنتاج النفط الخام وذلك منذ تأميم المحروقات سنة1971، فمنذ هذا التاريخ والإنتاج النفطي في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب[1].

وكقراءة لإنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة 2013- 2023، قمنا بتجميع الانتاج في هذه الفترة من خلال التقارير المختلف التي تطرحها منظمة الاقطار العربية المصدة للنفط الاوبك.

الجدول رقم (02-03): تطور انتاج النفط في الجزائر للفترة 2013- 2023.

الوحدة: الف برميل/ اليوم

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الانتاج البترولي	1203	1193	1157	1020	993	790	954	838.5	849.5	951.2	907.5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية (2016-2021-2024) لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط الاوبك، على الموقع الالكتروني: https://oapecorg.org/ar/Home، تاريخ الاطلاع: 2025/04/20.

الشكل رقم (02-02): تطور انتاج النفط في الجزائر للفترة 2013- 2023.

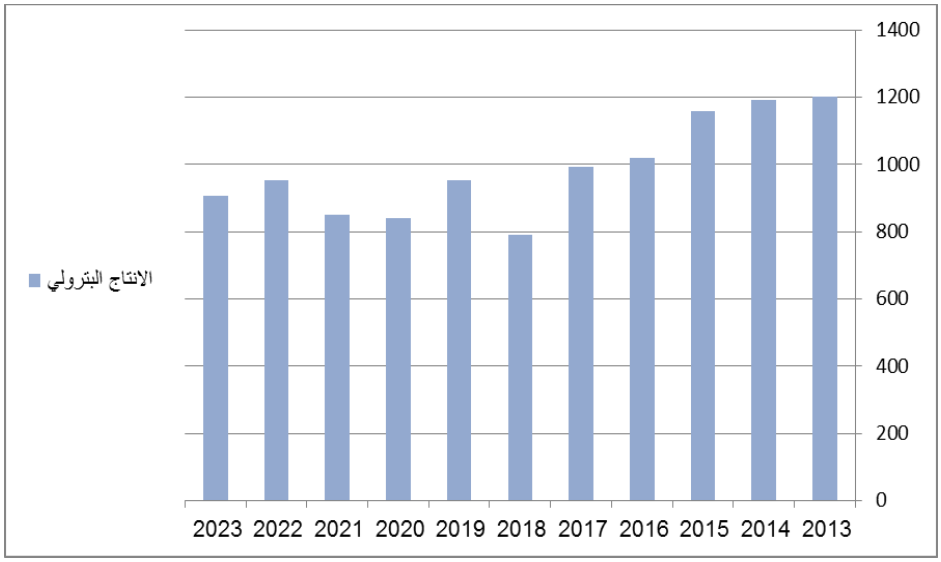

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول السابق والشكل نلاحظ: أن إنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة 2013 إلى 2023 منخفض بشكل واضح حتى وصل إلى 1203 ألف برميل يوميا في سنة 2012 و2013 ولم يتأثر كثيرا بسبب

[1] خالدية بن عوالي، استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 02، 2015، ص 92.

الظروف الأمنية رغم الاعتداء الإرهابي على منشآت بترولية في قاعدة الحياة لكن تأثر بالعوامل الخارجية التي أدت إلى تراجع الطلب العالمي على البترول أهمها الإنتاج الكبير للولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الطبيعي الصخري وسياسة الإغراق التي انتهجتها السعودية رغم أن كل الظروف كانت توحي بزيادة الأسعار نتيجة ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا ما قلص الإنتاج، والاجتماع التاريخي المنظمة الأوبك مع الدول المنتجة خارج الأوبك بزعامة روسيا سنة 2016 ونشوء الأوبك نتج عنه الاتفاق على تخفيض الإنتاج وفق نظام الحصص في محاولة لرفع السعر من جديد ومن المعروف أن الجزائر عضو ملتزم في المنظمة فقد خفضت الإنتاج إلى 1020 ألف برميل يوميا وبقي الإنتاج في تراجع حتى وصل إلى 970 ألف برميل سنة 2018 وفي سنة 2020 وصل إلى 838 الف برميل متأثرا بجائحة كورونا جراء الإغلاق العالمي العام، لينتعش مع رفع الحظر سنة 2022 ويصل الانتاج إلى 951.2 الف برميل في اليوم، ويعاود الانخفاض في سنة 2023 ويبلغ الانتاج 907.5 ألف برميل في اليوم، راجع ذلك إلى مخلفات ما بعد الجائحة التي مست بمعظم اقتصاديات العالم.

ثالثا: استهلاك النفط في الجزائر

لمعرفة الاستهلاك الجزائري من البترول المنتج، قمنا بتجميع مختلف الاحصائيات التي تتعلق باستهلاكها، وعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-04): تطور استهلاك النفط في الجزائر للفترة 2013- 2023.

الوحدة: الف برميل/ اليوم

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الاستهلاك البترولي	416.2	415.4	443.6	417.7	415.7	432.6	447.7	391.7	413.5	426.9	443.0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية (2016-2021-2024) لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط الاوبك.

الشكل رقم (02-03): تطور استهلاك النفط في الجزائر للفترة 2013- 2023

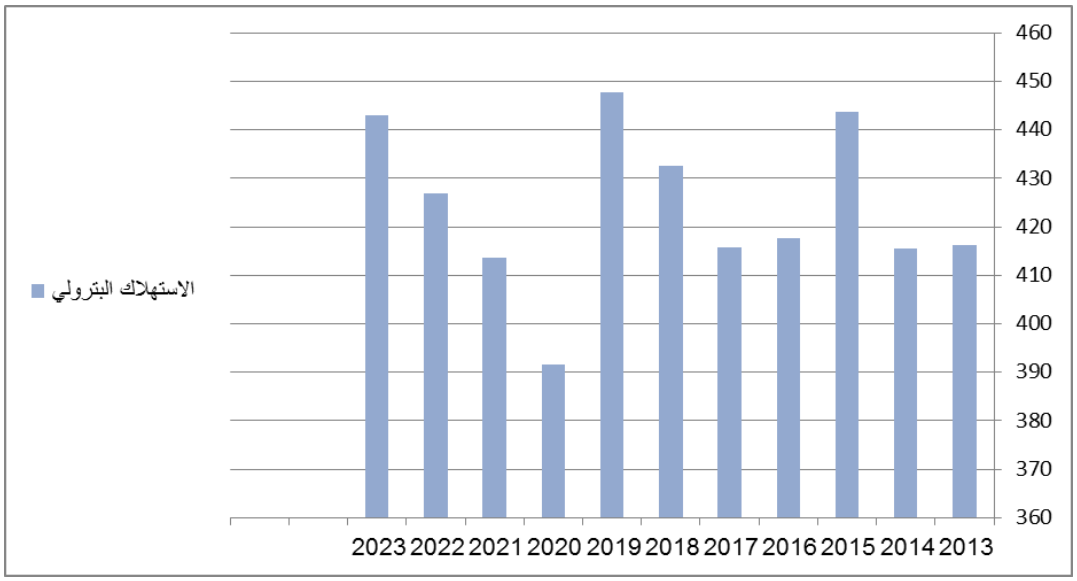

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن استهلاك النفط في الجزائر عرف تذبذب واضح في الانتاج بالزيادة والنقصان من سنة لأخرى، حيث يسجل زياد استهلاك كبيرة سنة 2019 بلغت 447.7 مقارنة مع بداية الفترة اين سجل الاستهلاك 416.2 سنة 2013، في حين يسجل تناقص ملحوظ في السنوات 2020 إلى 2022 ذلك ناتج لقلة العرض على هذه المادة بسبب جائحة كورونا التي ضربت العالم، ليرتفع الاستهلاك مع سنة 2023 ليبلغ 443برميل/اليوم، ذلك راجع لتحسن الوضع العالمي ورجوع الحياة إلى طبيعتها.

رابعا: احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر

تتجلى أهمية الثروة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الوطني من خلال العديد من الوظائف الحيوية التي تؤديها سواء كطاقة محركة أو كمصدر للثروة المالية، أو غيرها من الوظائف الأخرى، وتمتلك الجزائر احتياطيات معتبرة من الغاز الطبيعي ، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-05): الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 2013-2023.

الوحدة: مليار م^3

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الاحتياطي	4504	4504	4504	4504	4505	4505	4504	4504	4504	4504	4504

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية (2013-2016-2021-2024) لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط الاوبك.

الشكل رقم (02-04): الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 2013-2023.

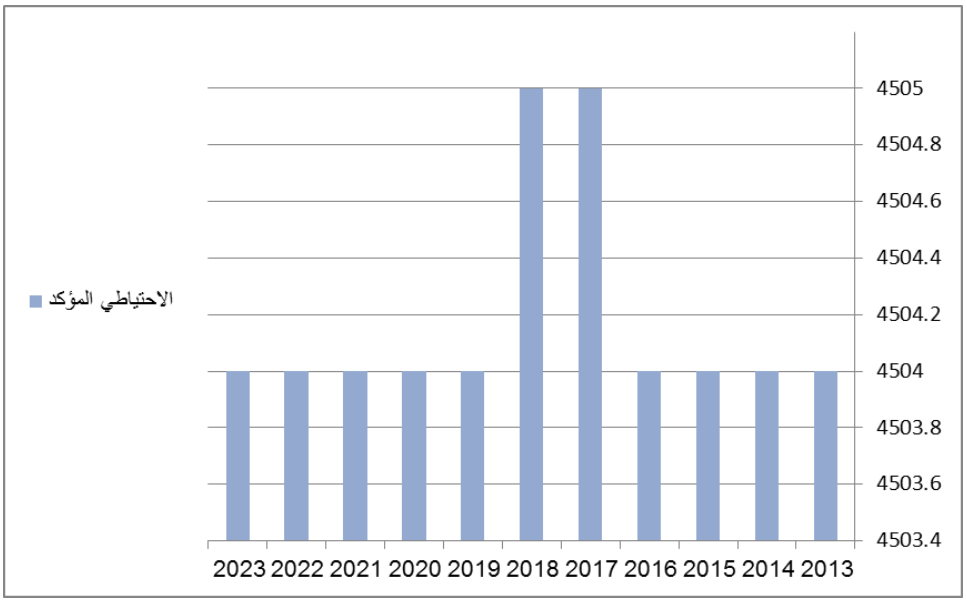

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الجدول أعلاه.

عرفت احتياطيات الغاز الطبيعي في الجزائر ثباتا في حدود 4504 م^3، ويعود هذا أساسا الارتفاع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 1973 ما أدى إلى زيادة وتيرة الإنتاج والتي ترافقها عادة وتيرة أكثف في مجال الاستكشافات ما يساهم في زيادة الاحتياطيات المؤكدة، وبعد سنة 2005 نلاحظ أن حجم الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي الجزائري مستقر في حدود 4504 مليار م^3، لنصل سنتي 2017 و2018 ونشهد زيادة طفيفة في الاحتياطي حيث سجل 4505 مليار م^3، ويعود هذا أساسا إلى وتيرة الإنتاج الكثيف للغاز، نتيجة للسياسة التي انتهجتها وزارة الطاقة لتثمين جميع الحقول المكتشفة واستغلالها وفق استراتيجيين، تعتمد الأولى على تصدير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي إلى السوق الأوروبية عن طريق

الأنابيب، أما الإستراتيجية الثانية فتعتمد على تكثيف الاستخدام الداخلي للغاز، وزياد استهلاكه في السوق المحلية كمصدر طاقوي وكمادة أولية.

خامسا: انتاج الغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 2013- 2023

تحتل الجزائر المركز العاشر على المستوى العالمي من حيث إنتاج الغاز الطبيعي، ما يعكس الأهمية الإستراتيجية لهذا المورد الطبيعي بالنسبة للاقتصاد الجزائري، والجدول التالي يوضح انتاج الجزائر للغاز الطبيعي.

الجدول رقم (02-06): تطور الانتاج من الغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 2013-2023.

الوحدة: الف برميل/ اليوم

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الغاز الطبيعي المسوق	81.5	81.7	84.6	95.0	96.6	97.5	90.0	84.8	105.0	100.9	105.2

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية (2013-2016-2021-2024) لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط الاوبك.

الشكل رقم (02-05): تطور الانتاج من الغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 2013-2023.

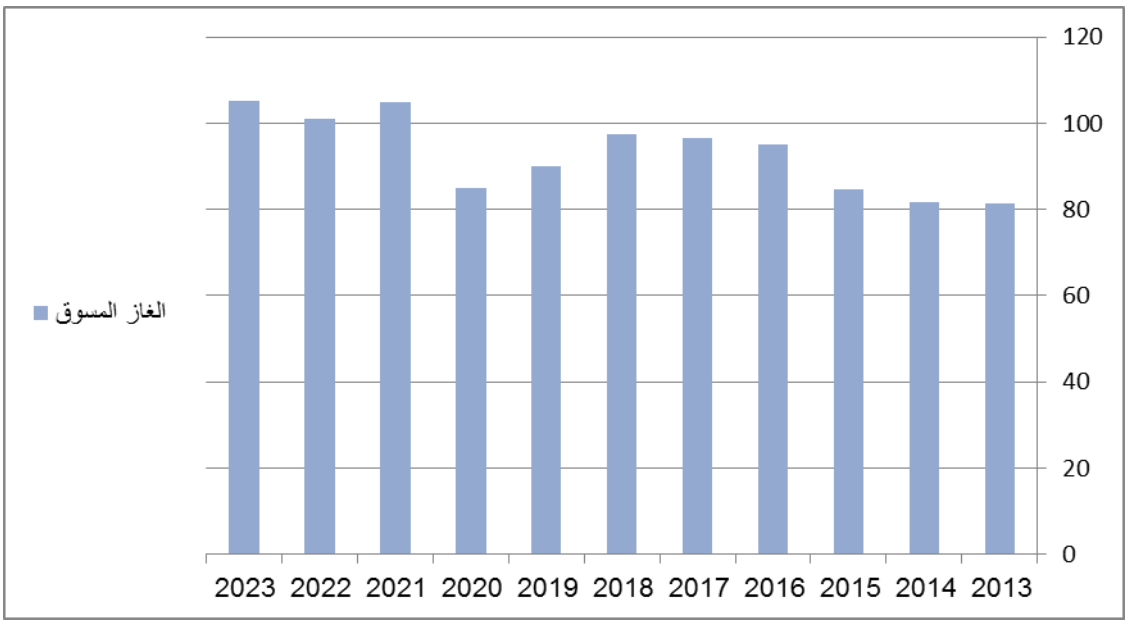

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن إنتاج الغاز الطبيعي ارتفع بدرجات طفيفة بين 2013 و2014 من 81.5 مليار $م^3$ سنة 2013 إلى 81.7 مليار $م^3$ سنة 2014، ويرجع هذا لمخلفات الأزمة البترولية العالمية وما رافقها من ارتفاع الأسعار النفط، والتحول النسبي للبلدان الصناعية الكبرى من استخدام البترول إلى استخدام الغاز الطبيعي كطاقة بديلة في مختلف نشاطاتها الاقتصادية، ليستمر هذا التذبذب في الانتاج

تارة بالارتفاع وأخرى بالانخفاض نتيجة لانخفاض الاكتشافات وعدم دخول بعض المشاريع الخدمة في وقتها المحدد، ليسجل ارتفاعا ملحوظا بداية من 2021 حيث سجل الانتاج 105 مليار م^3 يرجع ذلك إلى بداية رفع تداعيات الحظر التي كانت تطبق في العالم نتيجة تفشي كورونا وعدم استقرار السوق البترولي ليتعوض الانتاج بالغاز الطبيعي ، ليعاود الانخفاض سنة 2022 مسجلا قيمة 100.9 مليار م^3، ليسجل سنة 2023 ارتفاعا ملحوظا قدر بـ 105.2 مليار م^3.

سادسا: استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر

نتطرق في هذا العنصر إلى عرض مختلف الكميات التي تم استهلاكها خلال فترة الدراسة من الغاز الطبيعي في الجزائر.

الجدول رقم (02-07): استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 2013-2023

الوحدة: الف برميل/ اليوم

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
استهلاك الغاز الطبيعي	595.2	659.5	701.3	706.3	734.0	790.4	813.5	777.8	862.1	893.0	911.8

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية (2013-2016-2021-2024) لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط الاوبك.

الشكل رقم (02-06): استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 2013-2023.

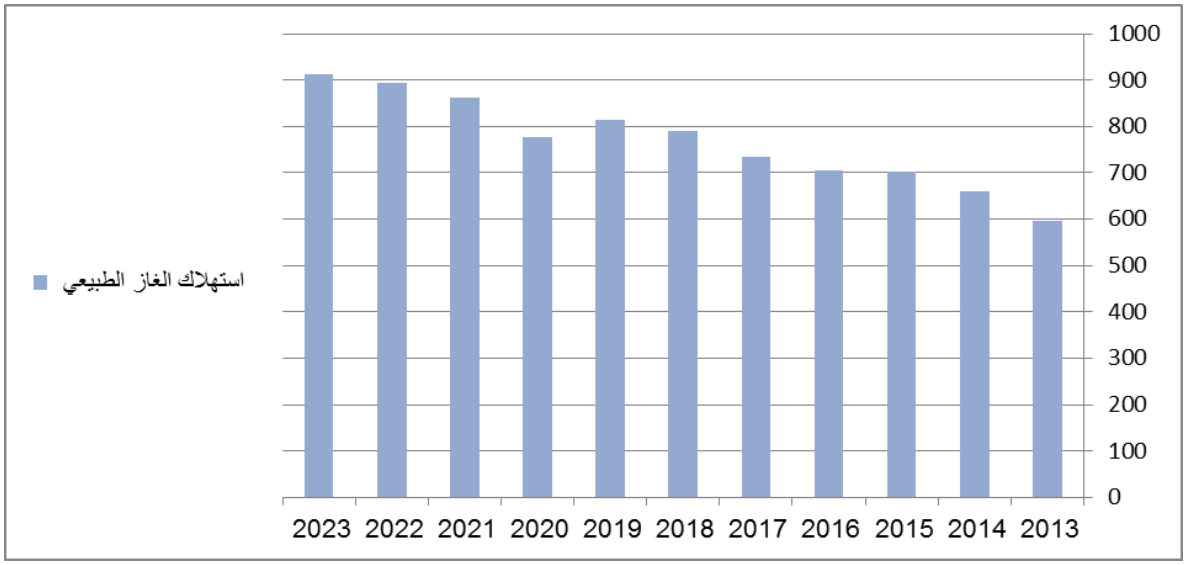

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر خلال فترة الدراسة شهد تزايد مستمر طيلة سنوات فترة الدراسة وذلك راجع إلى قلة التكاليف التي تعرفها هذه الصناعة مقابل مادة النفط، وأنه لا يتأثر بالأزمات المحيطة به كما هو الحال في استهلاك النفط وقد سجل انخفاض طفيف في سنة 2020 حيث بلغ الاستهلاك 777.8برميل/يوم، ذلك راجع لبداية الازمة الصحية في العالم ليسجل ارتفاع في السنة الموالية وتستقر وتيرة الزيادة بشكل منظم لتصل 911.8 الف برميل/ يوم.

المطلب الثالث: مساهمة النفط في الاقتصاد الجزائري

الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات فحوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الآخر في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من % 60 من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز الطبيعي.

أولا: مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة للجزائر

تعتبر موازنة الدولة من المتغيرات الأكثر تأثرا بالتقلبات التي تشهدها اسعار النفط العالمية، والجزائر باعتبارها تعتمد على مورد البترول بصورة أساسية سنحاول ان نعرف ما أثر العلاقة التي تربط بين الجباية البترولية والإيرادات والنفقات العامة:

1. مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة للدولة

تتميز الإيرادات العامة للميزانية العامة بصفة عامة في كون أن قسم كبير من هذه الإيرادات الجبائية تكون مصدرها الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة وعليه يمكن أن نوضح العلاقة التي تربط بين أسعار البترول ووضعية الميزانية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-08): نسبة الجباية البترولية إلى الايرادات العامة في الجزائر 2013-2023

الوحدة: مليار دج

السنوات	الايرادات العامة	الجباية البترولية	النسبة %
2013	5957.5	3678.0	61.73
2014	5738.4	3388.4	59.04
2015	5103.1	2373.5	46.51
2016	5110.1	1781.1	34.85
2017	6047.9	2177.0	38.37
2018	6826.9	2887.1	41.34
2019	6601.6	2668.5	41.71
2020	5640.9	1921.6	34.1
2021	6586.6	2609.2	39.6
2022	4016.46	5507.68	42.17
2023	5141.07	5576.98	47.97

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2015-2018-2021-2023).

الشكل رقم (02-07): نسبة الجباية البترولية إلى الايرادات العامة في الجزائر

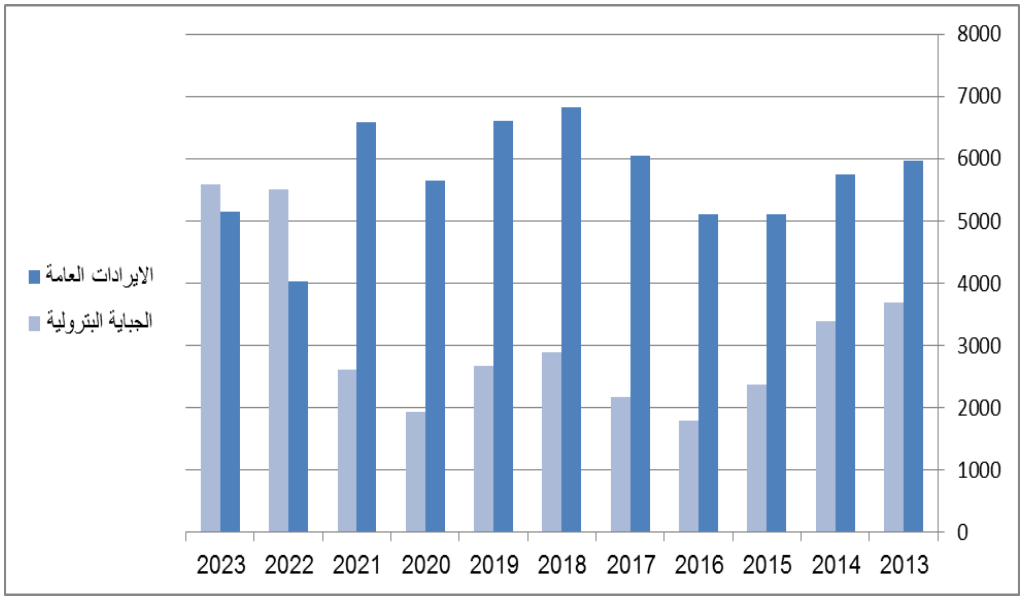

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول السابق والشكل أنه ومنذ حلول سنة 2013 وأسعار النفط في الانخفاض فأدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات الجبائية حيث سجلت الجباية البترولية نسبة 61.73% من الإيرادات الكلية، وتراوحت نسبة مساهمة الإيرادات الجباية في الإيرادات الكلية ب59.04% و46.51% بين سنتي 2014 و2015، حتى سجلت أدنى مساهمة لها خلال سنة 2016 بنسبة 34.85% بسبب انخفاض أسعار النفط، لترتفع قليلا بعدها وتستقر عند نسبة مساهمة 41% في سنة 2019 ويرجع ذلك إلى تشجيع الدولة للقطاعات الأخرى تنويعا منها في ايرادات الميزانية خاصة القطاع الفلاحي الذي اظهر قدرته على جلب العملة الصعبة، وفي سنة 2020 سجلت الجباية البترولية 1921.6 مليار دينار جزائري فساهمت بنسبة 34.1% من الإيرادات الكلية وهي نسبة منخفضة مقارنة بالسنوات وذلك بسبب جائحة كورونا التي أدت إلى غلق الحدود بين الدول وبالتالي انخفاض الصادرات مما أدى إلى قلة الإنتاج وانخفاض أسعار البترول، لتنتعش الايرادات بعد رفع التدابير الاحترازية لجائحة كورونا ورجوع النشاط الاقتصادي لتسجل ارتفاع ملحوظ سنة 2021 قدرت نسبته 39.6%، ليصل إلى نسبة 42.17% سنة 2022 مسجلا بذلك قيمة 5507.68مليار دينار جزائري، ليستمر الارتفاع ويسجل قيمة 5576.96 مليار دينار جزائري سنة 2023 وقد قدرت نسبة الزيادة منها في الايرادات بقيمة 47.94، ويمكن مشاهدة شبه ركود بين سنتي 2022 و2023 حيث ارتفعت بشكل ضئيل يرجع ذلك إلى اهتمام الدولة بقطاعات أخرى وتخفيض الانتاج البترولي من جهة أخرى بسبب الظروف الخارجية التي تحيط بالدولة، والظروف التي تعيشها الدول المنتجة للبترول والسوق البترولي ككل.

هذه الأرقام تعكس التأثير الكبير للجباية البترولية على مجموع الإيرادات الكلية وبالتالي على الميزانية العامة للدولة، مما يجعل الجزائر أمام تحدي التنويع خارج قطاع المحروقات، وهذا ما أدى بها إلى تشجيع القطاع الاقتصادية الاخرى كالصناعة المحلية والتقليدية، وتشجيع خاص منها للقطاع الفلاحي الذي أثبت مكانته في السنوات الأخيرة من خلال تنويع المحاصيل، وغيرها وذلك نظرا للإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الجزائر في هذا القطاع من مساحات شاسعة خاصة صحراءها والكفاءات والخبرات الشبانية التي تزخر بها الجزائر.

2. مساهمة الجباية البترولية في النفقات العامة للجزائر

إن ظاهرة تزايد النفقات هي ظاهرة عالمية تشهدها جميع دول العالم، وتعد الجزائر واحدة من هذه الدول التي تشهد تزايد للنفقات بمرور السنوات، وللتقليل من تأثيرات هذه الظاهرة تلجأ الدول الى ترشيد نفقاتها من جهة، من جهة أخرى تعمل على توفير موارد قادرة على تغطية نفقاتها، وتشكل الجباية البترولية مورد هام تعتمد عليه الجزائر في تغطية نفقاتها المتزايدة، وهذاما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا الجدول:

الجدول رقم (02-09): نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات للفترة 2013-2023

الوحدة: مليار دج

السنوات	الجباية البترولية	النفقات العامة	معامل التغطية %
2013	3678.0	6024.1	61.05
2014	3388.4	6995.7	48.43
2015	2373.5	7656.3	31
2016	1781.1	7297.5	24.4
2017	2177.0	7282.3	29.9
2018	2887.1	7726.3	37.37
2019	2668.5	7556.1	35.92
2020	1921.6	8277.6	26.58
2021	2609.2	7428.7	--
2022	5507.68	7573.3	--
2023	5576.98	8615.6	--

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2015-2018-2021-2023).

الشكل رقم (02-08): نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات للفترة 2013-2023

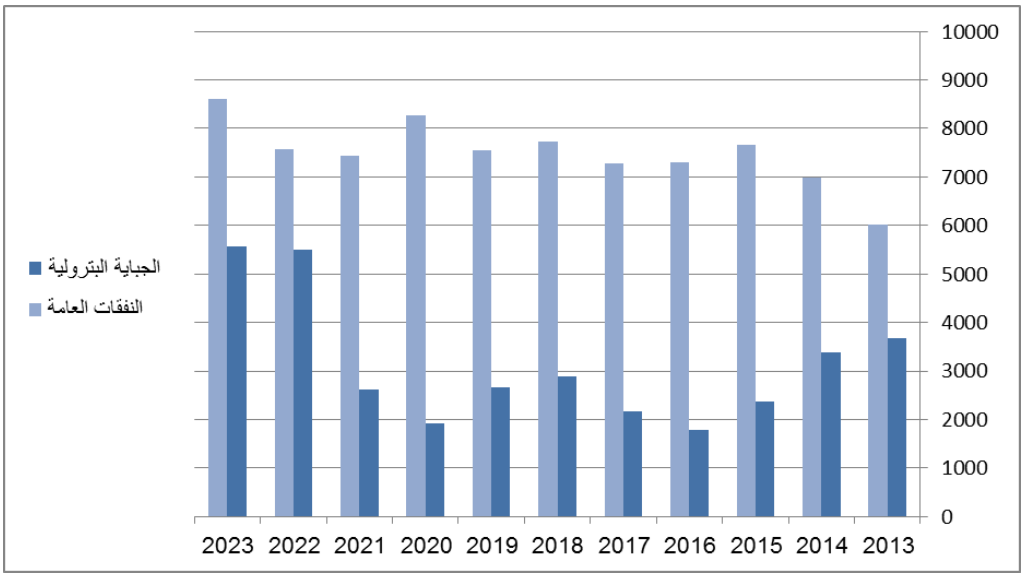

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول أعلاه والشكل الموالي، ويمثل كلا منهما تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2013 إلى غاية 2023 تلاحظ ارتفاع مستمر للنفقات العامة في الجزائر من سنة 2013، بسبب مخلفات برامج الإنعاش التي تتبعها الجزائر والملاحظ هو اعتماد الجزائر على عائدات البترول لتغطية نفقاتها، فمعامل تغطية يثبت نجاح الجباية البترولية في تغطية نسبة كبيرة من النفقات العامة، تراوحت بين 61.05% و31% خلال السنوات 2013 إلى 2015، ليواصل معامل التغطية الانخفاض مسجلا أدنى نسبة سنة 2016 حيث حقق 24.4% وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول وبالتالي تراجع الجباية البترولية وتغطيتها لنسب قليلة من النفقات العامة، ليرتفع بشكل قليل في السنوات اللاحقة 2017 إلى غابة 2019 فقد شهدت الإيرادات الجبائية نموا متزايدا ولكن بوتيرة أقل من نمو النفقات التي كانت تشهد ارتفاعا في الأخرى وهذا ما انعكس بانخفاض معامل تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة حيث سجلت في سنة 2019 نسبة تغطية تعادل 35.92% لينخفض معامل تغطية الجباية البترولية ويصل إلى حدود 26.58% بسبب جائحة كورونا التي تسببت في انخفاض أسعار البترول وبالتالي انخفاض الجباية البترولية ومع تزايد النفقات العامة أدت إلى عجز الجباية البترولية عن تغطية النفقات العامة بنسب كبيرة، واستمر هذا العجز إلى نهاية فترة الدراسة حيث نلاحظ زيادة النفقات مقارنة بالجباية البترولية لذلك تستمر بتسجيل نسب تغطية أقل سنة بسنة.

ثانيا: مساهمة المحروقات في الميزان التجاري الجزائري

يصنف الاقتصاد الجزائري من ضمن الاقتصاديات الريعية حيث يعتمد وبشكل كبير على قطاع المحروقات، كما يظهر تأثيره من خلال ميزان التجاري حيث يساهم بشكل كبير في صادراته وارداته، هذا ما يفسر المساهمة الكبيرة لصادرات المحروقات من الصادرات الكلية التي تقوم بها الجزائر، ونوضح في الجدول التالي هذه العلاقة.

الجدول رقم (02-10): نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الكلية في الجزائر للفترة 2013-2023

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات	صادرات المحروقات	النسبة %
2013	64.38	63.33	98.36
2014	60.13	58.46	97.22
2015	34.57	33.08	95.68
2016	29.31	27.92	95.25
2017	34.57	33.2	96.03
2018	41.11	38.9	94.62
2019	35.31	33.24	94.13
2020	21.93	20.02	91.29
2021	38.63	34.06	88.33
2022	65.71	59.73	90.9
2023	55.55	50.5	90.89

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2015-2018-2023).

الشكل رقم (02-09): نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الكلية في الجزائر للفترة 2013-2023

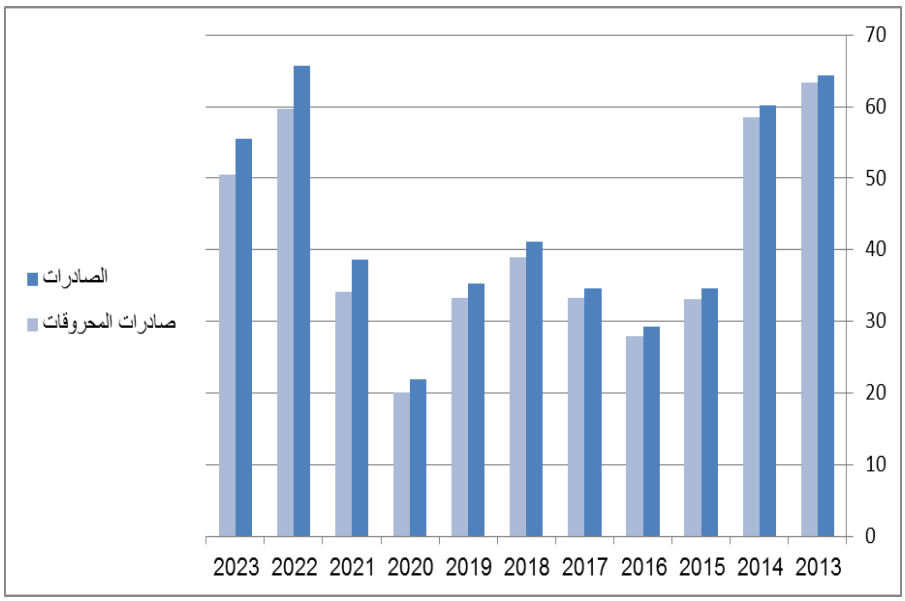

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه اللذان يوضحان نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة 2013- 2023 نلاحظ أن نسبة الصادرات في ارتفاع بين سنتي 2013 و2014 مسجلة بذلك نسبتي 98.36 % و97.22%، لتشهد بعد ذلك انخفاض مسجلة نسبة 95.98 % سنة 2015، و95.25% خلال سنة 2016 بسبب انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض الصادرات منه، وفي السنة الموالية شهدت ارتفاعا طفيفا في الصادرات الكلية والصادرات النفطية بسبب تحسن وارتفاع أسعار البترول قليلا، لتعود وتنخفض نسبة صادرات المحروقات بسبب تناقص الصادرات الكلية في الجزائر ورافقها انخفاض صادرات المحروقات، حيث سجلت أدنى نسبة سنة 2020 بسبب جائحة كورونا التي أدت إلى غلق الحدود والتعاملات الخارجية مما أدى إلى انخفاض الصادرات الكلية حيث بلغت 93.21 مليار دولار المحروقات وحققت صادرات المحروقات ما قيمته 20.02 مليار دولار أي بنسبة مساهمة 91.29%، وتستمر في الانخفاض لتسجل انخفاض كبير وملحوظ في سنة 2021 لتبلغ قيمة 34.06 مليار دولار، لترتفع بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة لفترة الدراسة حيث تسجل أعلى قيمة في سنة 2022 لتبلغ 59.73 مليار دولار بنسب تغطية 90.9%، كما تسجل 2023 السنة الأخيرة لفترة الدراسة قيمة 50.5 مسجلة بذلك تراجع ملحوظ مقارنة بسنة 2022، وذلك راجع للإجراءات التي اتخذتها الجزائر في تنويع الصادرات وتخفيض الانتاج من البترول.

ما يمكن ملاحظته بشكل عام هو التأثير الكبير الصادرات المحروقات على الصادرات الكلية الجزائرية فهي تساهم بنسبة كبيرة في المجموع الكلي للصادرات الكلية فيمكن اعتبارها العمود الفقري والمحرك الأساسي للصادرات الكلية، فهذه الأخيرة ترتفع وتنخفض بارتفاع وانخفاض صادرات المحروقات.

المبحث الثاني: أثر تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

يلعب البترول دور مهم في التأثير على العديد من المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الجزائري، واكتسب قوة تأثيره باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على النفط ومخرجاته وما يحققه من تصديره، في ظل غياب وقلة الاعتماد على التنويع في مجالات أخرى، فنجد أن المتغيرات الداخلية للجزائر تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تحدث لأسعار البترول ويمتد تأثير أسعار البترول ليصل حتى للمتغيرات الكلية الخارجية.

المطلب الاول: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الداخلي

ان الارتفاع أو انخفاض في أسعار البترول العالمية تنعكس على المؤشرات الداخلية للجزائر بصفة كبيرة أو بصفة قليلة، وهذا يدل على أهمية قطاع البترول في سيرورة الاقتصاد الجزائري، نتعرف من خلال هذا المطلب على تأثير أسعار البترول على مؤشرات التوازن الداخلي.

أولا: تغيرات أسعار البترول والغاز الطبيعي خلال 2013-2023

شهدت أسعار النفط والغاز الطبيعي تغيرات مختلفة خلال فترة الدراسة، نقوم من خلال هذا العنصر بتلخيصها كما يلي:

الجدول رقم (02-11): تغيرات أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2013-2023

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
أسعار البترول بالدولار	111.85	106.07	48.92	39.08	55.92	69.18	61.34	65.02	42.12	103	70
اسعار الغاز الطبيعي بالدينار	33.1	33.1	81.5	81.5	81.5	81.5	115.0	115.0	115.0	115.0	115.0

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (2013-2014- 2015- 2018-2023-2024).

الشكل رقم (02-10): تغيرات أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2013-2023

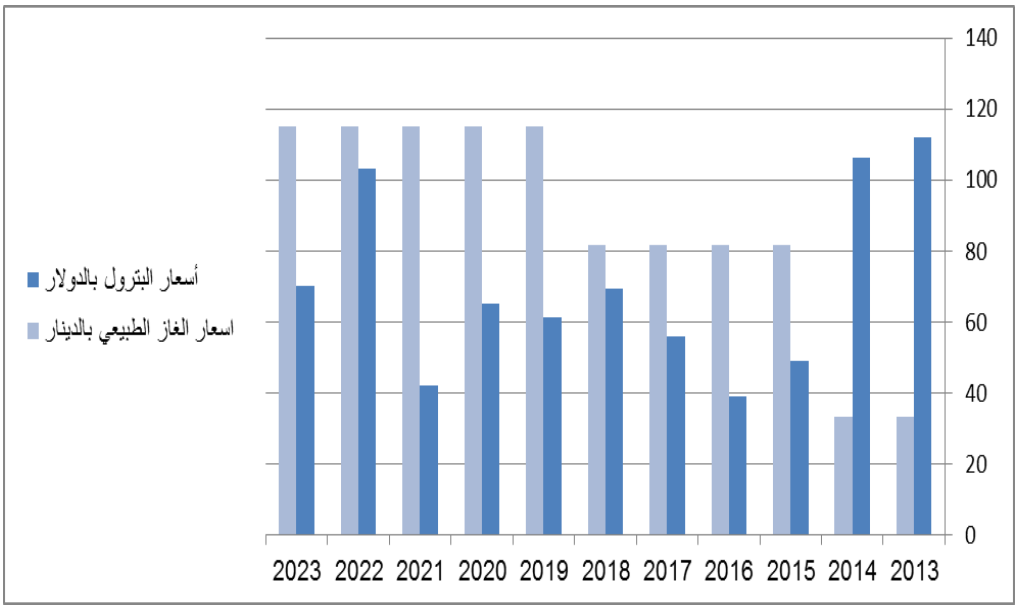

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن سعر النفط يسجل ارتفاعا وانخفاض مستمر طيلة سنوات الفترة متأثرا في ذلك بمختلف الأزمات التي عرفتها اقتصاديات العالم حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2013 مقدرة ب 111.85 وذلك لتعافي الاقتصاد من أثر الأزمة المالية، ليسجل انخفاض طفيف في السنة الموالية، أما بداية من سنة 2015 فقد انخفض السعر بشكل كبير ومفاجئ حيث بلغ 48.92 بعد أن سجل 106.07 سنة 2014، ليستمر في الانخفاض في السنة الموالية ذلك بسبب الازمات السياسية التي عرفها العالم، بداية من سنة 2017 يعاود السعر في الارتفاع بشكل طفيف، بسبب الاستقرار الذي شهده العالم، وبحلول 2021 يعاود السعر في الانخفاض بشكل ليبلغ 42.12 بعد أن سجل قيمة 62.02 سنة 2020، وذلك بسبب مواجهة الوباء الذي ضرب دول العالم وشل الاقتصاد العالمي، ليتعافى العالم مع نهاية 2022 فسجل بالمقابل ارتفاع في الاسعار بلغ 103 لعودة الطلب والعرض على هذه المادة بعد أن توقف بسبب جائحة كورونا، ليواجه العالم الحرب الاوكرانية سنة 2023 وهو ما أثر على أسعار النفط وسجل تراجع ملحوظ بها حيث سجل 70 دولار/برميل في هذه السنة.

ومن ناحية ثانية نلاحظ استقرار اسعار الغاز الطبيعي مقارنة بأسعار النفط فهو أقل عرضة للأزمات التي تصيب العالم حيث سجل السعر ثبات في بداية الفترة على سعر 33.1 ليرتفع بداية من 2015 ويثبت على هذا السعر إلى بداية جائحة كورونا سنة 2019 وقد سجل السعر ارتفاع إلى أن يصل 115.دولار/برميل ليستمر هذا السعر إلى نهاية الفترة، وهو ما يدل على عدم تأثر أسعار الغاز الطبيعي بالأزمات التي يشهدها العالم خلال فترة الدراسة انما هو أكثر عرضة لتذبذب أسعار البترول حيث بارتفاع سعر هذا الأخير تتوجه الدول

بأنظارها نحو الغاز الطبيعي، لأنه أقل تكلفة من النفط كذلك تنوع مواده وصداقتها مع البيئة فهي أقل تلوث مقارنة بمواد النفط.

ثانيا: أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن قيمة السلع والخدمات المنتجة محليا، إلا أن قيمته تتأثر بالعديد من العوامل أهمها التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي وغير الإنتاجي، ومن خلال الجدول التالي سنحاول إبراز تطور الناتج المحلي بالمقارنة مع حركة أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2013 إلى2023.

الجدول رقم (02-12): أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2013-2023

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دج)	أسعار البترول (الدولار)
2013	16569.3	111.85
2014	17228.6	106.07
2015	16712.7	48.92
2016	17514.6	38.08
2017	18575.8	55.92
2018	20393.5	69.18
2019	20500.2	61.34
2020	18476.9	65.02
2021	25157.8	42.12
2022	32028.4	103
2023	32588.7	70

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2015-2018-2023).

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل تطور كل من أسعار البترول بالمقارنة مع تطور الناتج المحلي الإجمالي يتضح أن سنة 2013 تسجل أعلى قيمة لسعر البترول حيث بلغ 111.85 دولار للبرميل بسبب تعافي الاقتصاد العالمي من تبعات أزمة الرهن العقاري التي حدثت سنة 2008 حيث شهدت الفترة ارتفاع مستمر في أسعار البترول بسبب غز و العراق وخروجه من السوق النفطي، بالإضافة الاستقرار السياسي والأمني ورجوع

الشركات الأجنبية للسوق المحلي وإتباع الجزائر برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي، في حين شهدت سنة 2009 تراجع في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب انهيار أسعار البترول نتيجة للأزمة المالية العالمية من جهة ونقص الاستثمار الأجنبي في قطاع البترول لعدم وجود تمويل عالمي[1]، لتعود أسعار البترول للارتفاع التدريجي إلى غاية 2014، فأدى ذلك لارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أما في 2015 و2016، 2017، انخفضت أسعار البترول العالمية بسبب زيادة إنتاج البترول والغاز الطبيعي الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية فقل طلبها على البترول العالمي، وبقرار من منظمتي الأوبك والأوبك + قررا تخفيض الإنتاج البترولي ورغم هذا الانخفاض إلا أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الجزائري واصلت ارتفاعها وهذا يدل على أنها لا تتأثر بأسعار الب ترول بشكل كبير وإنما تتأثر أيضا بالتضخم الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، خاصة سنة 2016 حيث تم اعتماد سياسة التمويل الغير التقليدي، لتعاود أسعار البترول الارتفاع في سنة 2018 نتيجة لتخفيض الإنتاج البترولي من طرف دول منظمتي الأوبك والأوبك +، أما في السنة الموالية 2019 فقد شهدت أسعار البترول تراجعا بسبب ظهور فيروس كورونا في الصين وغلق مصانعها مما قلل الطلب العالمي للبترول لأنها أكبر مستهلك للبترول في العالم، وبحلول سنة 2020تفشي هذا الفيروس في جميع أرجاء العالم مما أدى إلى انهيار حاد في أسعار البترول حيث سجل خام تكساس 37 دولار في تعاملاته، ورغم انخفاض أسعار البترول عالميا في السنوات الأخيرة إلا أن الناتج المحلي الإجمالي ظل مرتفعا، وبعد محاولة التحكم في جائحة كورونا ارتفعت أسعار البترول في السنوات 2021 و2022، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ عدة سنوات، وسجلت سعر 103 دولار للبرميل، وذلك بسبب أزمة حرب روسيا وأوكرانيا، وكذلك مختلف التوترات التي شهدتها عدة مناطق في العالم، ولكن في سنة 2023 سجلت أسعار النفط انخفاض نظرا لاستقرار السوق النفطي نوعا ما ليصل سعر برميل النفط في المتوسط حوالي 70 دولار.

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013.

ثانيا: أثر تغيرات أسعار البترول على الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة تقدير لنفقات وإيرادات الدولة، وتتأثر بتغيرات أسعار البترول باعتبار أن الإيرادات العامة للجزائر معظمها محقق من الإيرادات الجبائية، وهذه الأخيرة يتم استغلالها لتغطية النفقات العامة، وسيتم من خلال الجدول التالي توضيح تطور رصيد الموازنة والذي يعبر عن الفرق بين إيرادات ونفقات الدولة بالمقارنة مع التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط.

الجدول رقم (02-13): أثر تغيرات أسعار البترول على رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2013-2023

السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة	أسعار البترول (الدولار)	الحالة
2013	5957.5	6024.1	-66.6	111.85	عجز
2014	5738.4	6995.7	-1257.3	106.07	عجز
2015	5103.1	7656.3	-2553.2	48.92	عجز
2016	5110.1	7297.5	-2187.4	38.08	عجز
2017	6047.9	7282.3	-1234.4	55.92	عجز
2018	6751.4	7726.3	-974.9	69.18	عجز
2019	6507.9	7556.1	-1048.2	61.34	عجز
2020	6289.72	8277.6	-1987.88	65.02	عجز
2021	6586.6	9660	-3073.4	42.12	عجز
2022	9524.14	93565.9	-84041.76	103	عجز
2023	10718.05	11721.53	-1003.48	70	عجز

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2015-2018-2023).

من خلال الجدول أعلاه والموضح لتطور كل من رصيد الموازنة وأسعار البترول خلال الفترة 2013-2023، يتضح لنا أنه ورغم ارتفاع أسعار البترول سجلت الميزانية العامة عجزا في رصيدها وهذا راجع لضخامة البرامج التنموية المتبعة من الجزائر بسبب سوء التقدير لمبالغ الإنجاز مما أدى إلى زيادة النفقات العامة خاصة نفقات التسيير التي لا تدر عائدا ماليا، تواصل العجز في الميزانية خلال السنتين المواليتين 2015 و2016 بسبب تزايد النفقات نتيجة لتخصيص مبالغ إضافية لمشاريع التي لم تكتمل في البرامج السابقة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لانخفاض أسعار البترول والتزام الجزائر بتخفيض حصتها الإنتاجية، أما في سنتي 2017 و2018 فقد

كان العجز المحقق في الميزانية العامة عدم تخصيص أموال التمويل غير التقليدي للاستثمار وانما لتسديد مستحقات الدين الداخلي في حين كان السبب الرئيسي للعجز في ميزانية سنة 2019 و2020 بسبب انخفاض أسعار البترول نتيجة الإغلاق العام في العالم بسبب فيروس كورونا مما أدى الى انخفاض الإيرادات المحققة من البترول وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة وبالمقابل ارتفاع النفقات العامة بسبب تبني الجزائر سياسة تسريح نصف العمال وارتفاع تكاليف المعدات الصحية ومنح تعويضات للفئات المتضررة بسبب الفيروس، ليستمر تسجيل العجز في سنتي 2022 و2023 حيث سجلت الميزانية زيادة في النفقات بالرغم من تسجيل زيادة في الايرادات في سنة 2023 ويرجع ذلك إلى التدابير والاجراءات التي اتخذاها الجزائر لمواجهة مخلفات فيروس كورونا.

ثالثا: أثر تغيرات أسعار البترول على معدلات البطالة

البطالة هي ظاهرة اقتصادية وتعتبر عن الفئة العاطلة من المجتمع التي لم تجد عمل رغم رغبتها فيه، وتتأثر معدلات البطالة في أي دولة بعدة متغيرات، ومن خلال معطيات الجدول التالي سنحاول معرفة تأثير تحركات اسعار البترول على معدلات لبطالة في الجزائر خلال الفترة 2013 إلى 2023.

الجدول رقم (02-14): أثر تغيرات أسعار البترول على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2013-2023

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
البطالة	9.8	10.6	11.2	10.4	10.4	11.7	11.4	12.8	13.73	12.49	12.5
أسعار البترول بالدولار	111.85	106.07	48.92	39.08	55.92	69.18	61.34	65.02	42.12	103	70

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2015-2018-2023).

الشكل رقم (02-11): أثر تغيرات أسعار البترول على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2013-2023

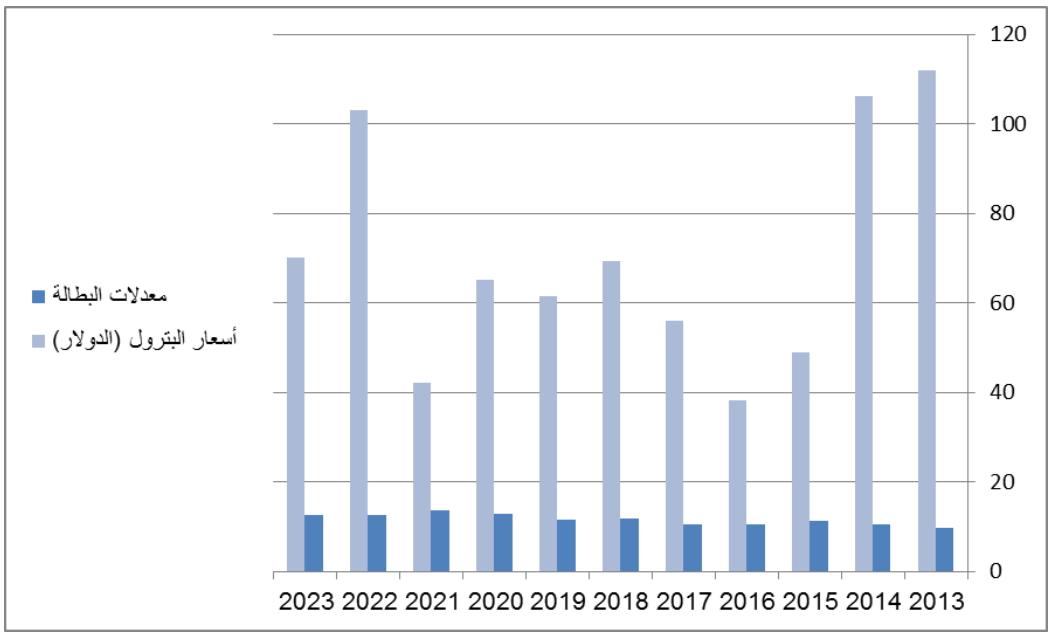

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات البطالة شهدت انخفاضا في سنتها الاولى 2013 بسبب ارتفاع أسعار البترول مما انعكس على ارتفاع الإيرادات العامة للدولة فقامت في توظيفها في البرامج التنموية للدولة مما ساعد في توفير اليد العاملة وانخفاض معدات البطالة، لتعرف معدلات البطالة ارتفاعا ابتداء من سنة 2014 لنهاية الفترة، ذلك بسبب تراجع الدولة عن البرامج المعلنة وكذا إعادة تقييمها والاكتفاء بالمشاريع الضرورية والتي لها اثر مباشر على حياة المواطنين كما بدا التراجع عن البرامج والقروض الموجهة لفائدة الشباب البطال، وقد اثرت جائحة بشكل كبير على مستوى التوظيف حيث ان معظم المؤسسات استغنت عن بعض موظفيها وأخرى أعطت الاختيار العمل في البيت، مع توقف العديد من النشاطات الفردية والجماعية وغلق عدد كبير من الفنادق والمنتزهات الشي الذي أدى الى ارتفاع معدلات البطالة.

ثالثا: أثر تغيرات أسعار البترول على معدلات التضخم

التضخم هي ظاهرة اقتصادية تعبر عن الارتفاع المستمر للأسعار وتفقد فيه العملة الوطنية قيمتها، ويشتمل التضخم على عدة أنواع ويتأثر بالكثير من المؤشرات كتغيرات أسعار البترول ومن خلل هذا الجدول سنحاول تأثير هذا التأثير في الجزائر للفترة الممتدة من2013 إلى غاية2023.

الجدول رقم (02-15): أثر تغيرات أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2013-2023

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التضخم	3.26	2.92	4.78	6.4	5.59	4.27	1.95	2.41	2.23	9.27	9.32
أسعار البترول بالدولار	111.85	106.07	48.92	39.08	55.92	69.18	61.34	65.02	42.12	103	70

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد قاعدة البيانات للبنك الدولية على الموقع http://www.bank-of-algeria.dz.

الشكل رقم (02-12): أثر تغيرات أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2013-2023

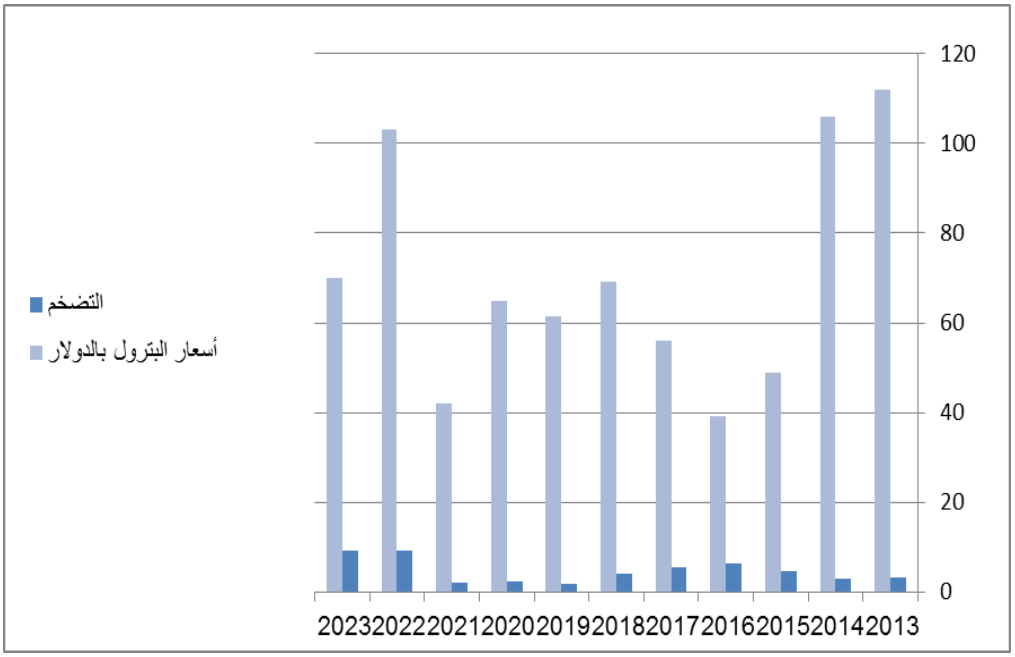

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه واللذان يوضحان تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2023 بالمقارنة مع تطور أسعار البترول نلاحظ أن معدلات التضخم في الفترة 2013 إلى غاية 2020 كانت متذبذبة، حيث بلغ معدل التضخم نحو 1.95 % سنة 2019 وهي أدنى نسبة تضخم

خلال فترة الدراسة، لتسجل السنوات تذبذب في معدلات التضخم بين الارتفاع أحيانا والانخفاض أحيانا أخرى وهي غالبا معدلات تتراوح بين 1.95% و6.4%، ما عدا الارتفاع الذي تسجله بعض السنوات، مثل الارتفاع المسجل عامي 2022 و2023 والذي تزامن والأزمة المرضية العالمية، والارتفاع المسجل عام 2016 أين بلغ التضخم نحو 6.4%، وأيضا الارتفاع المسجل خلال السنوات (2015-2017) بسبب انخفاض أسعار البترول وإتباع الجزائر سياسة تقشفية حيث عملت على الإصدار النقدي الذي لم يستغل في الاستثمارات المدرة للدخل وإنما وجه لتسديد ديون مؤسسات القطاع الخاص من أدى إلى زيادة عرض النقود، وعقب الطفرة البترولية وفي السنوات (2021 -2023) يسجل التضخم سنة 2021 معدل 7.2%، ليستقر عند مستويات 9 % سنتي 2022 و2023، وهي نسب مرتفعة نوعا ما نتيجة تدهور قيمة العملة منذ سنة 2020، وزيادة الكتلة النقدية والركود الاقتصادي الذي خلفته الازمة الصحية التابعة لكورونا، إضافة إلى التضخم المستورد نتيجة الارتفاع في أسعار السلع في البدان المصدرة للجزائر وارتفاع تكاليف النقل إضافة إلى ألازمات السياسية التي يشهدها العالم من حرب روسية أوكرانية والتوترات القائمة في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الخارجي

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات الأكثر تأثرا بأسعار النفط بحيث ان أي تغير في أسعاره من شأنه التأثير على متغيرات التوازن الاقتصادي ولمعرفة ذلك سوف نتطرق الى المؤشرات التوازن الخارجية كل على حدة.

أولا: أثر تغير أسعار البترول على معدل الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر كل من التغير في أسعار البترول واحتياطي الصرف العاملان الأساسيان اللذان يلعبان دور مركزي في تمويل الانفاق العام (الاستثماري) للدولة وخاصة في السنوات الاخيرة، نوضح ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (02-16): أثر تغيرات أسعار البترول على معدل الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2013-2023

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الاستثمار الاجنبي	0.7	0.6	-0.3	0.9	0.6	0.8	0.7	0.7	0.5	0.4	0.5
أسعار البترول بالدولار	111.85	106.07	48.92	39.08	55.92	69.18	61.34	65.02	42.12	103	70

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد قاعدة البيانات للبنك الدولية على الموقع http://www.bank-of-algeria.dz.

الشكل رقم (02-13): أثر تغيرات أسعار البترول على معدل الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2013-2023

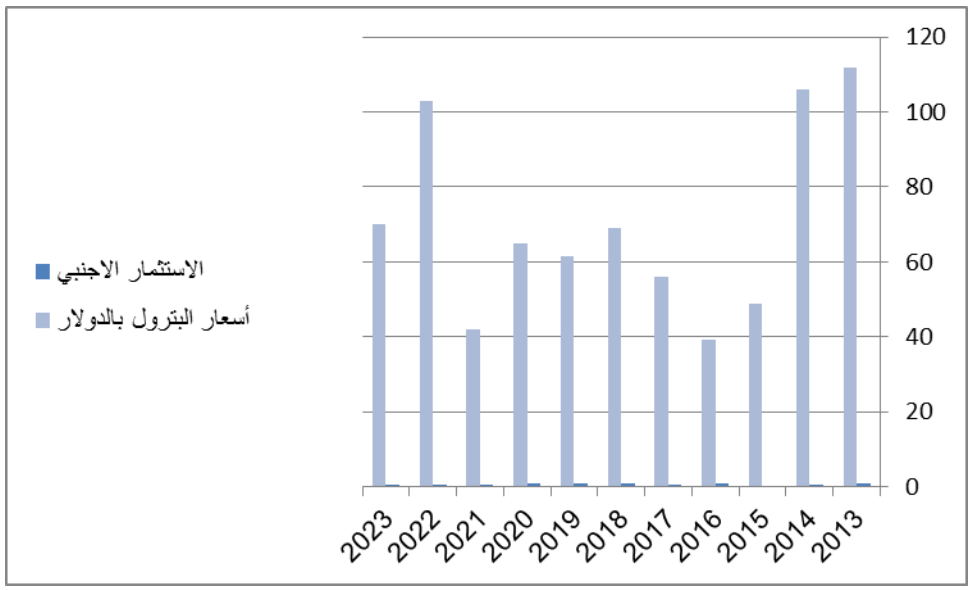

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الجدول أعلاه.

يوضح الجدول والشكل أعلاه أن تطور معدلات الاستثمار الأجنبي في الجزائر بالمقارنة مع تطور أسعار البترول للفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2023 نلاحظ تسجيل معدلات منخفضة لمعدل الاستثمار الأجنبي بالجزائر، فمع بداية من 2013 و2014 بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر معدل قدره % 0.7 و0.6% على التوالي، أما سنة2015 فقد سجلت الجزائر معدل استثمار سالب بلغ (0.3-%) نتيجة لخروج المستثمرين الأجانب من الجزائر لحلول أجل نهاية عقودهم سنة 2014، تواصل الانخفاض في معدلات الاستثمار نتيجة لانخفاض أسعار البترول وانخفاض النفقات العامة، أما في سنتي 2019 و2020 فقد سجل الاستثمار الأجنبي معدل استثمار بلغ 0.7% وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول من جهة والسبب الأساسي هو تفشي فيروس كورونا والإغلاق العالمي الذي أثر على الجو العام للاستثمار المحلي والأجنبي، لتعرف سنة 2023 عودة ارتفاع معدلات الاستثمار الاجنبي وذلك لرفع جميع الحظر الذي طبق خلال فترة الوباء وبداية رجوع وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم.

ثانيا: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري

الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، حيث عرف رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال سنوات الالفية فترات فوائض وفترات عجز وهذا التباين مرتبط ارتباطا وثيقا مباشرة بالسوق النفطية وما يطرأ عليها من تغيرات في الاسعار، لذا سنحاول معرفة هذا الأثر من خلال عرض تطور رصيد الميزان التجاري بالمقارنة مع تطور أسعار البترول خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-17): أثر تغيرات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2013-2023

الوحدة: مليار دولار.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الميزان التجاري	9.38	0.46	-18.08	-20.13	-14.41	-7.46	-9.32	-13.62	1.23	26.96	12.71
أسعار البترول بالدولار	111.85	106.07	48.92	39.08	55.92	69.18	61.34	65.02	42.12	103	70

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مختلف تقارير البنك المركزي الجزائري.

الشكل رقم (02-14): أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2013-2023

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الجدول أعلاه.

يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات، من خلال الجدول والشكل أعلاه والذي يوضحان تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2013 إلى غاية 2023

بالمقارنة مع تطور أسعار البترول لنفس الفترة، يتضح أن الميزان التجاري حقق فائض سنة 2013 بسبب ارتفاع البترول نتيجة لتعافي العالم من الأزمة التي حدثت في 2008، في حين سجلت سنة 2014 انخفاض حاد في رصيد الميزان التجاري حيث سجل0.46 مليار دولار رغم الارتفاع الكبير لأسعار البترول غير أنه وفي هذه السنة ارتفعت فاتورة الواردات بشكل كبير مقارنة بصادرات الجزائر التي جلها محروقات، في حين سجلت سنوات 2015، 2016 و2017 عجزا في رصيد الميزان التجاري لانخفاض أسعار البترول في هذه الفترة وقرار منظمة الأوبك بتخفيض حصص الإنتاج محاولة منها لرفع الأسعار مما قلص عوائد صادرتها من البترول مع التزايد المستمر للواردات، تواصل العجز حتى سنة 2020 نتيجة لدخول الجزائر في أزمة مالية بداية من2017 من جهة، ومن جهة أخرى الوضع السياسي المتدهور سنة 2019 وظهور فيروس كورونا وتفشيه سنة 2020 كل هذه العوامل أدت إلى استمرار العجز في رصيد الميزان التجاري، ليتعافى الميزان التجاري بداية من سنة 2021 وعرف قيمة ايجابية ليستمر تعافيه إلى سنة 2022، لينخفض فائض الميزان التجاري سنة 2023 وهذا التراجع على إثر تراجع الأسعار العالمية للنفط والغاز الطبيعي في السوق العالمي.

ثالثا: أثر تغيرات أسعار البترول على المديونية الخارجية

استطاعت الجزائر خفض مديونيتها الخارجية الى مستويات لم تعدد تهدد استقرار الاقتصاد الجزائري حاليا، مستفيدة من ظروف خارجية تمثلت في ارتفاع اسعار النفط وبالتالي زيادة الجباية البترولية، حيث بدأت ترتفع مستوياتها من سنة الى اخرى، هذا ما مكن الجزائر من التخلص من شبح المديونية الخارجية وهذا عن طريق تسديد الديون المسبق او تحويلها الى استثمارات، وبعد الازمة المالية العالمية اصبحت الجزائر من دولة مدينة الى دائنة وهذا راجع الى البحبوحة المالية التي كانت تزخر بها، والجدول الموالي يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر للفترة 2013-2023.

الجدول رقم (02-18): أثر تغيرات أسعار البترول على المديونية الخارجية للفترة 2013-2023

الوحدة: مليار دولار.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المديونية الخارجية	3.93	3.73	3.02	3.84	3.98	4.006	3.83	3.47	3.07	3.04	3.18
أسعار البترول بالدولار	111.85	106.07	48.92	39.08	55.92	69.18	61.34	65.02	42.12	103	70

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مختلف تقارير البنك المركزي الجزائري.

الشكل رقم (02-15): أثر تغيرات أسعار البترول على المديونية الخارجية للجزائر للفترة 2013-2023

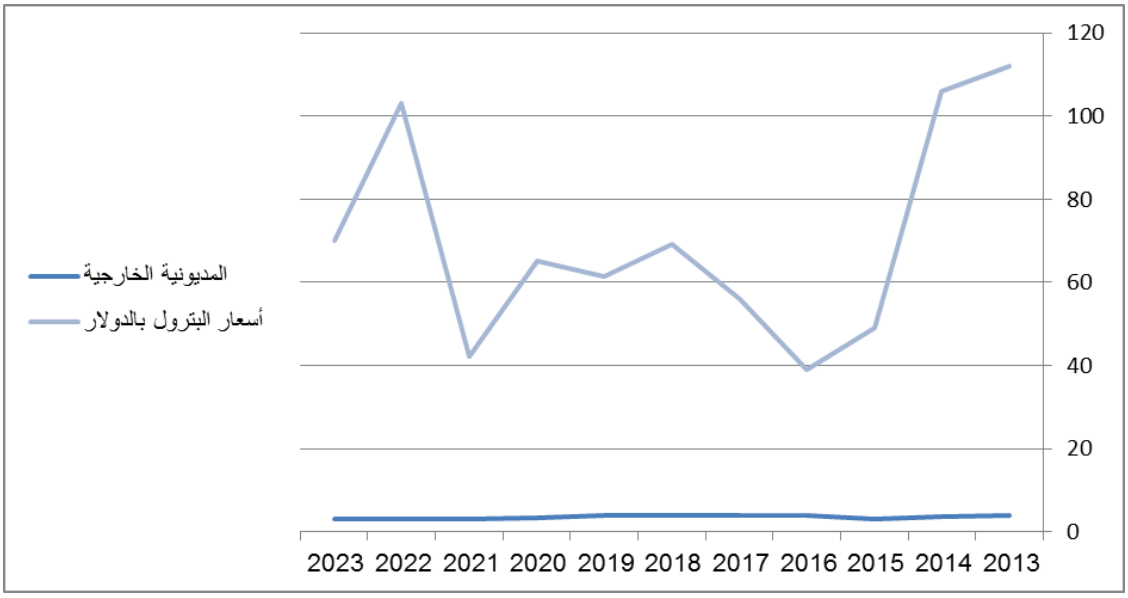

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل اللذان يوضحان تطور المديونية الخارجية للجزائر مقارنة مع تحركات أسعار البترول خلال الفترة 2013 إلى 2023 يتضح أن انخفاض في أسعار البترول واضح منذ بداية الفترة، ويواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 2015 مسجلا أدنى قيمة له بلغت 3.02 مليار دولار وذلك نتيجة لتزايد العوائد المحققة من ارتفاع أسعار البترول وإدارة الدين الخارجي بطريقة رشيدة من خلال الاعتماد على الفوائض المالية، وكذا تحويل الديون لاستثمارات، ورغم الأزمة المالية التي مست العالم سنة 2008 إلا أن الجزائر بعدها تحولت من دولة مدينة إلى دولة دائنة نتيجة للاحتياطات الكبيرة من العملة الصعبة والتي جعلت وضعها مستقر، في حين سجل الدين الخارجي ارتفاع طفيف من 2016 إلى غاية 2018 نتيجة انخفاض أسعار البترول والأزمة التي مست القطاع المالي في الجزائر، وخلال الفترة 2019 - 2023 سجل الدين الخارجي انخفاض عن قيمة 3 مليار نتيجة إجراءات الجزائر للحد من استيراد بفرض قيود على التجارة الخارجية وإغلاق الحدود والتعاملات الخارجية بسبب الأزمة الصحية التي مست العالم.

المطلب الثالث: التعليق على أثر تغيرات النفط والغاز الطبيعي على الاقتصاد الجزائري والحلول

من خلال ما سبق من أثر صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري في الفترة 2013- 2023، سواء كانت منها الداخلية او الخارجية، والبداية أولا بالداخلية، نجد.

أولا: التعليق على أثر تغيرات النفط والغاز الطبيعي على الاقتصاد الجزائري

من خلال الجداول والاشكال البيانية الموضحة يتضح أن لأسعار النفط والغاز الطبيعي أثر وضح نلخص إجمالي هذا الاثر فيما يلي:

- **اثر تغير أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي:** وفيه يمكن ان نستنتج ان الناتج المحلي الإجمالي سجل بداية الفترة ارتفاع هذا الارتفاع مسجلا منذ سنة 2010 ويستمر فيه إلى نهاية فترة الدراسة مع ملاحظة تذبذب وتباطء وهذا التباطؤ والتراجع شهد سنة 2020 حيث شهدت الجزائر ودول العالم بشكل عام ازمة صحية كبيرة بانتشار جائحة فيروس كورونا، والتي ادت الى كساد الاقتصاد العالمي والعالمي وسط اغلاقات صارمة لاحتواء هذا الفيروس، اذ سجلت الجزائر انكماش كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه الفترة ليسجل ارتفاع في قيمته بشكل ملحوظ سنة 2023، ومما سبق يمكن القول ورغم كل المساعي للدولة ان تخرج من اقتصاد الريعي لازالت الجزائر بلد ريعي بامتياز الى حد الساعة.

- **اثر تغير أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة:** حيث تبين ان الميزانية العامة للدولة تسجل تذبذب في رصيد الموازنة حيث شهدت العشرية الاولى من فترة الدراسة فائضا في رصيدها رغم ارتفاع وانخفاض في قيمته، في حين سجلت عجزا متتاليا خلال العشرية الأخيرة، والذي يرجع بالأساس الى الاضطرابات التي طرأت على

جانب الإيرادات والتي ترتبط بمورد غير ثابت وغير مستقر كالجباية البترولية، حيث تسيطر الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة للميزانية العمومية حيث تساهم فيه في الفترة المدروسة وهذا ما يؤكد التبعية للمحروقات، اما من جانب النفقات العامة اتبعت الجزائر في الفترة 2013 -2014 سياسة إنفاقيه توسعية مما ادى إلى الارتفاع الكبير في حجم النفقات وانتهجت الجزائر هذه السياسة للارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار البترول في تلك الفترة والتي سرعان ما اخذت بالتذبذب في الفترة 2014 - 2020 متجهة في غالب الأحيان الى الانخفاض، والتي انعكست بدورها سلبا على العوائد البترولية، وغيرت الحكومة سياستها الى سياسة تقشفية لكن لم ترتقي الى مستوى تطلعاتها، كذلك تراجع الجباية البترولية بسبب التقلبات التي مست أسعار البترول والملاحظ المبالغة في الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر رئيسي تبنى عليها الميزانية، معناه كاستنتاج ان الميزانية العامة في الجزائر باتت رهينة للتقلبات التي تطرأ على الجباية البترولية.

– **أثر تغير اسعار النفط على معدل البطالة:** فالملاحظ من خلال ما سبق ارتفاع في معدلات البطالة من 9.8% سنة 2013 الى % 13.73سنة 2021، ذلك بسبب تراجع اسعار النفط الى حدود 41.5 دولار للبرميل مما ادى الى تراجع الحكومة عن برامجها ومشاريعها واعادة تقييمها كذلك التراجع عن منح قروض للشباب البطال عن طريق مؤسسة دعم وتشغيل الشباب او أي مؤسسة لدعم الشباب كذلك جائحة كوفيد 19 مست هي الأخرى من خلال توقف العديد من الأنشطة الجماعية والفردية، لتنخفض معدلات البطالة في سنتي 2022 و2023 وذلك راجع إلى دمج الشباب البطال والمستفيد من منحة البطالة التي أقرها رئيس الجمهورية بداية من سنة 2021 في العديد من الوظائف والاعمال التي من شأنها امتصت البطالة متزامن ذلك وتسجيل ارتفاع في أسعار النفط من جهة أخرى.

– **أثر تغير اسعار النفط على معدل التضخم:** سجلت فترة الدراسة تذبذب ملحوظ في معدلات التضخم حيث سجلت بداية الفترة معدل 3.26 سنة 2013، لينخفض سنة 2014 إلى 2.92، ليرتفع بشكل واضح وملحوظ سنة 2015 ليبلغ معدل 4.78، متزامن ذلك وارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، ليستمر تذبذب الزيادة والنقصان في فترة الدراسة متزامن وتذبذب أسعار النفط وهو ما يعكس سياسة الدولة في تحديد الأسعار خاصة أسعار السلع الاستهلاكية وتدعيم مختلف هذه السلع بأسعار مقننة، وتتزامن فترة كورونا بانخفاض معدلات التضخم وذلك لانعدام عمليات الاستيراد والتصدير وغلق مختلف الحدود ما اضطر للاستفادة من السلع المحلية وتشجيع الاقتصاد المحلي، ليرتفع برفع جميع القيود التي كانت تطبق فترة الجائحة.

– **أثر تغير اسعار النفط على معدل الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:** سجلت العشرية الاولى من فترة الدراسة تطور ملحوظ في الاستثمار الاجنبي المتدفق في الجزائر حيث سجلت معدلات تفوق 1%،

وبانخفاض اسعار النفط أثر ذلك على تدفق الاستثمار الاجنبي حيث وصلت في 2015 الى ما دون الصفر اي بمعدل تغير 0.3- %وهو رقم مخيف ومرعب وهذا بالرغم من رفع الجزائر من القيود التي كانت تفرضها على الاجانب المستثمرين، لينتعش التدفق بدايو من سنة 2016 ويسجل معدل قريب من 1%، وسنة 2020 هي الاخرى لم تسلم لأنها مرت بأزمة نفطية جاءت على إثر ازمة وبائية صحية اثرت على اسعار النفط وهذا بالرغم من اتخاذ الحكومة سياسة لجذب الاستثمار الاجنبي الغاء قاعدة 49/51 في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 المنشور في الجريدة الرسمية يوم 04 جوان حيث قل الطلب على النفط، وقلت حركة رؤوس الاموال الواردة الى الجزائر من المستثمرين، فمن هذه السنة بقيت الجزائر تسجل تدفق شبه معدوم للاستثمار الاجنبي بها.

- **أثر تغير اسعار النفط على رصيد الميزان التجاري** :مرت السنوات الاولى من فترة الدراسة بين 2013 الى 2014 فترات موجبة وراجع الى البحبوحة التي كانت قدة مرت الجزائر خلال الالفية من ارتفاع لأسعار النفط التي اعطت فوائض للميزان التجاري، لكن وبمجرد حدوث ازمة النفطية 2014 مباشرة من سنة 2015الى سنة 2020 حدث عجز يرتبط ذلك ارتباطا وثيقا مباشرة بالانخفاض التي طالت اسعار النفط، لتشهد الجزائر ميزان تجاري موجب من 2021 إلى 2023 تزامن ذلك ورفع الحواجز وتداعيات الحظر الذي طبق زمن كورونا وفي نفس الوقت متزامن وارتفاع أسعار النفط بسبب عودة النشاط الاقتصادي إلى وتيرته العادية.

- **أثر تغير اسعار النفط على المديونية الخارجية:** قامت الجزائر باستغلال ارتفاع اسعار البترول وتلك الفوائض المالية من خلال التسبيق المسبق للديون حيث سجلت المديونية قيم متذبذبة بشكل ملحوظ من سنة 2013 الى سنة 2023، متزامن ذلك مع زيادة في أسعار البترول، وهذا دليل على ان الجزائر بفضل ارتفاع اسعار النفط استطاعت الايفاء بالتزاماتها تجاه مديونيتها الخارجية، وتخفيف عبئ المديونية على الاقتصاد بشكل عام.

ثانيا: الحلول المقترحة للنهوض بالاقتصاد الجزائري وعزل التبعية للبترول

يصنف الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات الريعية التي تعتمد وبشكل كبير على النفط، وبتزايد الأزمات المتعلقة به وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، على هذه الاخيرة البحث على استراتيجيات بديلة لخلق اقتصاد خارج قطاع المحروقات، نعرض بعض هذه الاستراتيجيات في:

1. **القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي:** إن تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان ذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها المساهمة في تخفيف التبعية الغذائية تحقيق الأمن الغذائي و المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات، وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يجب أن يوضع القطاع الفلاحي ضمن سياسة القطاعات الإستراتيجية والتي

رغم خضوعها لقواعد السوق وميكانيزمات التحرير الاقتصادي إلا أن اعتبارها قطاعا استراتيجيا يتطلب تدخل الدولة في توجيهها وفق أطر من شأنها أن تحقق هذه الأهداف من خلال[1]:

- التشجيع وتدعيم الاستثمارات في مجالات زراعية معينة تتميز بإنتاجها لمنتجات إستراتيجية؛
- حل إشكالية الملكية العقارية حتى يتم خلق الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاحين، وهو ما سيساهم لا محالة في إعادة الاعتبار للنشاط الفلاحي باعتبار أن الفلاح عون اقتصادي وأن المنتوج الفلاحي له قيمة مالية واستراتيجية ؛
- توفير التمويل الضروري ووفق وميكانيزمات شفافة وسريعة وسيلة مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الفلاحي عموما والفروع الإستراتيجية على وجه الخصوص، وهذا قصد توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب؛
- وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي بمنطق الاحتياجات والواقع العملي مما يساهم في نوعية وإرشاد الفلاحين وكذا إدخال المكننة وتحسين البذور... الخ؛
- وضع سياسة إستراتيجية للري وشبكات السدود والرش المحوري، وهي إمكانيات يفتقر لها القطاع الفلاحي في الوقت الحالي بالرغم من أهميتها الإستراتيجية؛
- خلق نظام فعال للتسويق الفلاحي يعمل وفق أطر موضوعية وبعوامل اقتصادية عقلانية؛
- الاستمرار في استصلاح الأراضي وإعطائها الأهمية التي تستحقها، إذ أن عملية الإصلاح التي تمت تهجرت يسطر في ونجية إنجازها؛
- العمل على تخفيف الآثار السلبية الإصلاحات الاقتصادية وما ينجر عنها من منافسة على المنتوج الفلاحي.

2. القطاع الصناعي كبديل استراتيجي: لقد انتهجت الجزائر العديد من الاستراتيجيات خاصة بعد الصدمة البترولية لتطوير القطاع الصناعي باعتباره استراتيجية تعويضية للخروج من الاقتصاد الريعي، وتمثلت هذه الاستراتيجيات في[2]:

– **تحديد أهم الفروع والمناطق الصناعية:** التي يمكن من خلالها خلق صناعة تنافسية قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية، حيث تم تحديد ثالثة فروع صناعية تمتلك فيها الصناعة الوطنية ميزة تنافسية تمثلت في

[1] مسعود ميهوب، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 1886 – 2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2011 ، ص179 .

[2] فاتح حركاتي، عطاالله أبادير، نشأت الوكيل، القطاع الصناعي الجزائري بديل تنموي خارج المحروقات، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 2، 2018، ص ص 322- 327.

الصناعات المعتمدة على المواد الاولية المتوفرة في الجزائر، الصناعات المحققة للقيمة المضافة، الصناعة الموجهة لتلبية الطلب المحلي.

– **تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي**: في ها الإطار ومن أجل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها من بين الآليات التي تساهم بشكل كبير في تطوير القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تم إصدار العديد من المراسيم والقوانين بهدف إنعاش القطاع الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– **حظر الاستيراد**: أقرت الحكومة تدابير جبائية وتنظيمية لضبط الواردات، وحماية المنتوج المحلي، بحيث قررت الحكومة ابتداء من جانفي 2008 منع استيراد قرابة 851 مادة، منها مواد أولوية كالبلاستيك والألمنيوم، والفواكه الخضر والأجبان واللحوم، والمياه المعدنية والحلويات والشكولاتة والإسمنت وكذا مواد أخرى. كما فرضت ضريبة على الاستهلاك الداخلي تشمل 36 منتوج مستورد، وتم رفع الرسوم الجمركية على 129 منتوج مستورد، وهي كلها تدابير بغرض حماية المنتجات المحلية، ومست هذه الضرائب أجهزة الإعلام الآلي، والهاتف النقال والمشروبات والمكملات الغذائية وبطاقات التعبئة وبطاقات فك التشفير وهياكل الجرارات وتجهيزات ومواد أخرى، منها أجهزة الرفع والجسور المتحركة وأجهزة تنقية مياه الشرب.

– **تأهيل المؤسسات**: يضم برنامج التأهيل : إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة، وتعزيز تجمعات الأنشطة وتقريبها من بعضها وربطها بمراكز البحث ودعم التفاعل والتعاون بين مختلف الهيئات المعنية بالصناعة؛ إضافة إلى تأهيل المؤسسات وتعزيز الإبداع وتطوير الموارد البشرية وتأهيلها ،إضافة إلى ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الاستثمار الصناعي[1].

3 . الطاقات المتجددة كبديل اقتصادي: تعتبر الطاقات المتجددة طاقات طبيعية مستديمة وغير ناضبة، فضلا عن أنها نظيفة لا تنتج ما قد يلوث البيئة ويشكل تهديدا أمنيا على الدول، اذ تعتبر الطاقة المتجددة خيارا استراتيجيا من عدة جوانب على الجزائر تبنيها للخروج من التبعية للنفط، وسعت الجزائر لتبني هذا الخيار من خلال[2]:

[1] فاتح حركاتي، عطاالله أبادير، المرجع السابق، ص 328.

[2] أوكيل رابح، مسعد عبد القادر، برامج الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للدول النفطية في تحقيق التنمية المستدامة بين الواقع والتحدت ـ دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل ايار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 26/25 افريل 2017، ص ص 14- 17.

– **الطاقة الشمسية:** تمتلك الجزائر أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر المتوسط تقدر بـ 4 مرات محمل الاستهلاك العالمي للطاقة، و 60 مرة من حاجة الدول الأوروبية من الطاقة الكهربائية، ولأجل ذلك شرعت الجزائر في انشاء محطة للطاقة الهجينة تعتبر الأولى من نوعها على مستوى العالم التي تعمل بالمزج بين الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية بالإضافة إلى انشاء ثلاث محطات أخرى للطاقة الهجينة بقوة 400 ميغاواط شمسي والتي ستكون موجهة للاستهلاك المحلي فحسب، وبالتالي فتفعيل الطاقة الهجينة من شأنه حماية مخزون الجزائر من الغاز الطبيعي ، لأن استعماله في النتاج الكهرباء قد استشرف حوالي 48 % من احتياطي طاقة الغاز الطبيعي، وبالتالي أصبح الاعتماد على الطاقة الشمسية هو الحل الأمثل، خاصة بعد ارتفاع تكلفة الكهرباء المنتجة بالغاز الطبيعي علما أن مقدار الاستهلاك الطاقوي في الجزائر يتروح ما بين 25 و 30 الف ميغاواط سنويا، في حين يمكن الاعتماد على 13.9 ألف ميغاواط في السنة كثافة ناتجة عن الخلايا الشمسية.

– **طاقة الرياح:** يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان إلى آخر نتيجة الطوبوغرافيا وتنوع المناخ، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين كبيرتين: الشمال الذي يحده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي، وبينهما توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري. ومعدل سرعة الرياح في الشمال غير مرتفع جدا، ومنطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ثا وتتجاوز 6 م/ثا في منطقة أدرار، وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في بلادنا معتدلة وتتراوح ما بين 2 إلى 6م/ ثا.

– **الطاقة المائية:** ان حصة قدرات الري حظيرة الانتاج الكهربائي هي 5 أي حوالي 256 جيغاواط، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي المواقع الري وإلى عدم استغلال مواقع الري الموجودة، وخلال 2005 تم اعادة تأهيل المحطة الكهرومائية بزيامة بولاية جيجل بقدرة 100 ميغاوات.

– **طاقة الحرارة الجوفية:** بشكل كلس الجوارسي في الشمال الجزائري احتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق و شمال غرب البلاد، وتوجد هذه الينابيع في درجة حرارة غالبا ما تزيد عن 40م، والمنبع الحار أثر هو منبع المسخوطين 96 م، وهذه الينابيع الطبيعية التي هي على العموم تسربات خزانات موجودة في باطن الأرض تدفق لوحدها أكثر من 2 م/ثا من الماء الحار وهي جزء صغير فقط مما تحويه الخزنات، كما يشكل التكون القاري الكبيس خزانا كبيرا من حرارة الأرض الجوفية، ويعتد على الاف الكيلومترات الشريعة ويسمى هذا الخزان طبقة ألبية، حيث تصل حرارة مياه هذه الطبقة إلى 57م، ولو تم جمع التدخل الناتج من استغلال الطبقة الألبية والتدفق الكلي لينابيع المياه المعدنية الجارة فهذا يمثل على مستوى الاستطاعة أكثر من 700 ميغاواط.

– **طاقة الكتلة الحيوية:** حيث تقسم الجزائر إلى منطقتين : المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي 90 من المساحة الاجمالية للبلاد، ومنطقة الغابات الاستوائية التي تغطي مساحة قدرها 2500000 هكتار، أي حوالي 10 من مساحة البلاد، وتغطي الغابات فيها حوالي 1800000 هكتار، في حسن المثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجمال 1900000 هكتار، ويعتبر كل من الصنوبر البحري والكاليتوس نباتين مهمين في الاستعمال الطاقوي لكنهما لا يمثلان إلا 5% من الغابات الجزائرية. وتجدر الإشارة إلى أن استغلال النقابات والمخلفات العضوية خاصة الفضلات الحيوانية من أجل إنتاج الغاز الطبيعي يمكن أن تعتبر كحل اقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى تنمية مستدامة خصوصا في المناطق الريفية[1].

[1] أوكيل رابح، مسعد عبد القادر، المرجع السابق، ص 18.

خلاصة الفصل

وكخلاصة للفصل من خلال دراسة النفط والغاز الطبيعي واكتشاف كل منهما واحتياطهما في الجزائر، وصولا إلى أثر أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري في الفترة 2013- 2023، يمكن القول ان الجزائر تتأثر بشكل مباشر وكبير بتقلبات أسعار النفط حيث يعتبر القطاع النفطي القطاع المهيمن على نشاط الاقتصاد الكلي في الجزائر حيت في فترة الارتفاع تقوم بتوظيف الفوائض المالية المتراكمة التي لديها لزيادة الانفاق ودعم المدخرات والعكس في الانخفاض تقوم بإجراءات حمائية ظرفية غير مجدية وكلتيهما قائمين على استراتيجيات غير واضحي المعالم لذا من الضروري الخروج من هاته التبعية والبحث عن بدائل كفيلة للخروج من التبعية والهيمنة النفطية.

الخاتمة

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم في الوقت الحاضر، بالنظر للخصائص التي تميزه عن المصادر الأخرى و المتمثلة أساسا في الوفرة النسبية وسيولة الاستغلال وملاءمته للتكنولوجيا المستخدمة حاليا، كما يعتبر موردا طبيعيا ناضبا(غير متجدد)مما يجعله أهم سمعة اقتصادية يتم تبادليا على المستوى العالمي، ومن جانب أخر تعتبر الصناعة النفطية صناعة معقدة، تحتوي على درجة مخاطرة كبيرة بسبب ضخامة الأموال اللازمة لقيام بعملية الاستكشاف، إضافة إلى عدم التأكد من وجود كميات اقتصادية من النفط، هذا الأخير الذي يتميز بالنفاذية، الطبية الدولية والكثافة الرأسمالية في كل مرحلة من مراحل صناعته، ومن جهة أخرى يقابل ذلك صناعة طاقوية أقل تكلفة من صناعة النفط متمثلة في صناعة الغاز الطبيعي الذي تعتبر صناعته أقل تعقيدا من صناعة النفط وأقل عرضة للأزمات التي يشهدها العالم، لذلك تتوجه الأنظار فترات الأزمات لتعويض نقص النفط الذي يشهده العالم خلال هذه الفترة.

جاءت هذه كمحاولة للبحث في أثر تغيرات اسعار النفط والغاز الطبيعي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري فوجدنا ان القطاع النفطي يساهم بنسبة كبيرة مقارنة بمساهمة الغاز الطبيعي حيث أن التقارير المالية المنشورة تعبر على ربط التغيرات بالأسعار النفطية مهملة في ذلك تغيرات أسعار الغاز الطبيعي التي تعتبر بدورها مترابطة وأسعار النفط وتجمعها علاقة طردية

وتساهم تغيرات الاسعار في الناتج المحلي، الميزانية العامة كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية (اقتصاد ريعي)، فان اي تغير في أسعار النفط سينعكس وبشكل مباشر على الميزانية العامة، كما ان معدل البطالة في حال الارتفاع المحسوس في أسعار النفط تنخفض معدلات البطالة لوجود وفرات مالية وهذا من خلال اطلاق الحكومة برامج تنموية واستحداث مناصب الشغل والعكس في انخفاض الأسعار تتراجع الحكومة عن بعض المشاريع ودعم الشباب وأيضا شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر تراجعت بشكل كبير وهذا من خلال انخفاض أسعار النفط، كذلك رصيد الميزان التجاري، والمديونية الخارجية هي الأخرى تتأثر بأسعار النفط والغاز الطبيعي.

اختبار الفرضيات:

– نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير في قطاع المحروقات كان تأثير التقلبات السعرية كبير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ وهو ما يوضح بان استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون دائما باستقرار أسعار النفط العالمية وكذا استقرار اقتصاديات الدول المتقدمة، وهو ما يؤكد **صحة الفرضية الاولى**.

- يقوم قياس الاقتصاد الجزائري على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية كرصيد الموازنة العامة، وتوازن الميزان التجاري، وفائض ميزان المدفوعات، والناتج المحلي الاجمالي إضافة إلى تسليط الضوء على معدلات البطالة والتضخم والاستثمار الاجنبي والمديونية الخارجية وغيرها من المؤشرات، وهو ما يثبت **صحة الفرضية الثانية** التي تنص على أن يمتلك الاقتصاد الجزائري العديد من المؤشرات التي تساعد على دراسته وتحليله من بينها الناتج المحلي الاجمالي، الميزان التجاري، الموازنة العامة، ميزان المدفوعات وغيرها من المؤشرات.

- يرتبط الاقتصاد الجزائري بالغز الطبيعي حيث أن تقلبات الغاز الطبيعي مرتبط بتقلبات النفط، حيث كلما زادت أسعار النفط كان التوجه نحو الغاز الطبيعي وبما أن الجزائر واحدة من الدول المصدرة لهذه المادة فهي تعوض نقص صادراتها من النفط بصادراتها بالغاز الطبيعي وهو ما يعكس تأثير هذا الأخير في المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري، وهو ما يثبت **صحة الفرضية الثالثة،** التي تنص على أنه: تؤثر أسعار الغاز الطبيعي بشكل كبير في المؤشرات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري.

- من خلال الدراسة تم التوصل إلى أن أسعار النفط تؤثر وبشكل كبير على مؤشرات التوازن الداخلي الخاصة بالاقتصاد الداخلي كالموازنة العامة والبطالة والتضخم، ذلك نتيجة خضوعه لمختلف الأزمات المختلفة التي تصيب العالم، ومن هنا يمكن لنا **رفض الفرضية الرابعة** التي تنص على أن: تؤثر أسعار الغاز الطبيعي بشكل كبير في مؤشرات التوازن الداخلي.

- إضافة لمؤشرات التوازن الداخلي هناك مؤشرات تقيس التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري كمعدل الاستثمار الاجنبي، والمديونية والخارجية التي بدورها تتأثر بشكل كبير بأسعار النفط المتداولة خلال فترة الدراسة، ومن هذا المنطلق يمكن لنا **رفض الفرضية الخامسة** التي تقول أن تؤثر أسعار الغاز الطبيعي بشكل كبير في مؤشرات التوازن الخارجي. ذلك بسبب قلة تأثر الغاز الطبيعي بالأزمات المختلفة التي تصيب العالم مقارنة بأسعار النفط.

نتائج الدراسة:

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

-يعتبر النفط مادة ذو أهمية كبيرة لاحتوائه على عدة مشتقات جعلت منه ذو ثقل كبير.

-يعتبر الغاز الطبيعي مادة طاقوية حيوية أقل تكلفة من النفط، وذلك من خلال المواد المنتجة منه وتنوعها بأثمان أرخص من مصاريف تمييع النفط.

-يعد الغاز والنفط المحور الأساسي في عملية التنمية وتأمين توفير الطاقة، وصناعة الغاز الطبيعي تعد من القطاعات المهمة التي تسهم في نهضة البلد إلا ان هذه الصناعة ما زالت تفتقر إلى التخطيط في ما يخص إسهامها في الحفاظ على البيئة.

-تتصاعد الأهمية النسبية للغاز الطبيعي، بكونه يتميز عن كل المصادر الأخرى ومنها النفط في إمكانياته سواء كوقود أو مادة أولية، وان التقدم التكنلوجي قد زاد من أهميته على المستوى الدولي بحيث سهل عمليات تجفيفه وتسبيله ونقله إلى مسافات طويلة وبالتالي تحويله إلى مرفق استراتيجي على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية.

- أن العوامل التي تتحكم في عملية تسعير البترول ليست هي نفس العوامل التي تتحكم في آلية تسعير الغاز الطبيعي، وهذا انطلاقا من قناعة أساسية وهي أن أسعار البترول الخام وأسعار الغار الطبيعي كانت ومازالت عرضة لتقلبات في مستوياتها زيادة أو نقصانا، ومن هذا المنطلق يجب التأكيد انه لتحديد آلية تسعير كل من البترول والغاز الطبيعي فان ذلك يتطلب تحديد مجموعة العوامل ذات التأثير الأكبر في تطبيق آلية التسعير هذه.

-أن آلية تسعير البترول والغاز الطبيعي بشكل عام لا ترتبط فقط بمجموعة العوامل المذكورة سابقا بل هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عنها، والتي لها دور فعال في تحديد آلية التسعير، هي الأطراف الفاعلة في السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي ويتعلق الأمر بكل من الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز وخاصة الأوبك، والدول المستهلكة والشركات البترولية العالمية.

-الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بشكل أساسي على العوائد النفطية مما جعله رهينة لتغيرات أسعار النفط وعدم استقراره.

-تتأثر أسعار النفط في السوق النفطي العالمي بالأزمات التي تضرب العالم كالأزمات المالية (سنة 2008)، والسياسية (حرب العراق 2015)، وكذلك الوبائية (فيروس كورونا 2019-2020).

-يتأثر سعر الغاز الطبيعي في السوق العالمي بأسعار النفط حيث أن هناك علاقة عكسية تربط المادتين الطاقويتين.

-تتوجه الجزائر في الآونة الاخيرة إلى تبني استراتيجيات وسياسات بديلة للنفط حيث أنها باتت تدعم القطاعات المختلفة كالقطاع الفلاحي، والصناعي، والطاقات غير النافذة كالطاقة الشمسية والرياح وغيرها.

توصيات الدراسة:

بناء على هذه النتائج التي توصلنا من خلال هذه الدراسة بإمكاننا تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

-على الجزائر تشجيع الاقتصاديات الناشئة للفئة الشبابية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه.

-البحث عن مصادر طاقوية متجددة تعوض كلا من النفط والغاز الطبيعي للتحرر من الاقتصاد الريعي.

-استغلال المساحات الشاسعة بالاستصلاح وتوجيهها للفلاحة أو انشاء مصانع محلية لتنويع الاقتصاد وامتصاص معدلات البطالة.

-الاهتمام بالبحث والتطوير والبحث العلمي، للمساهمة في اكتشافات جديدة تساعد على ابتكار وتصنيع مواد ومنتجات للتقليل من ميزانية الاستيراد المرتفعة.

-تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر واستقطابه بإجراءات تشجيعية.

-تشجيع القطاعات الحيوية كالفلاحة والصناعات التقليدية والسياحة وغيرها.

آفاق الدراسة

تناولت الدراسة موضوع أثر تغير أسعار النفط والغاز الطبيعي على الاقتصاديات النفطية عامة والاقتصاد الجزائري كدراسة تطبيقية وذلك خلال الفترة 2013- 2023، وقد تبين لنا عناصر مهم قد ترتبط بسعر النفط والغاز الطبيعي بشكل أو بآخر، قد يجتمعا في دراسة واحدة وقد نركز على فصل الغاز الطبيعي لقلة المراجع التي تركز عليه دون ربطه بسعر النفط، لما لهما أهمية بالغة في الاقتصاد عامة والاقتصاد الجزائري خاصة، لذلك ارتأينا إلى أن تكون اشكاليات لدراسات أخرى مستقبلا قد يستفيد منها الباحثين في هذا المجال، نذكر من هذه الآفاق:

- أثر سعر النفط على المؤشرات الكلية الاقتصادية.
- أثر سعر النفط على التجارة الخارجية.
- أثر سعر الغاز الطبيعي على مؤشرات الاقتصاد الكلية.
- أثر سعر الغاز الطبيعي في الناتج المحلي الاجمالي.
- أثر سعر الغاز الطبيعي على التجارة الخارجية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- يسرى محمد أبو العلاء، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، ط01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

ثانيا: الرسائل الجامعية

دكتوراه:

- بن حميدة هشام، آفاق تطور الغاز الطبيعي الجزائري في ظل إعادة هيكلة الصناعات الغاز الطبيعي العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2012/2011.
- بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الاشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.
- رزقه سيدي عمر، اشكالية تمويل المشاريع الاستثمارية في الشركات النفطية في ظل تذبذبات أسعار النفط (دراسة مقارنة لبعض الشركات)، أطروحة دكتوراه تخصص ادارة الشركات البترولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2021/2020.
- عبد الرزاق خضر محمود العبادي، استخدام نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشروعات الاستثمارية (دراسة تطبيقية في الصناعة النفطية العرقية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة مصر، 2016.

ماجستير:

- خالدية بن عوالي، استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 02، 2015.
- مسعود ميهوب، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 1886 – 2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2011 .
- نذير مياح ، السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1989-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.

ماستر:

- اوزان حسين، كرفاح أسماء، افاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 - دراسة تنبؤية (1990- 2018)-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017/2016.

ثالثا: المقالات والملتقيات

- أوكيل رابح، مسعد عبد القادر، برامج الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للدول النفطية في تحقيق التنمية المستدامة بين الواقع والتحدت ـ دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل ايار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 26/25 افريل 2017.

- ايدر عبد الله، عياشي صالح، أثر تغيرات اسعار النفط العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري 2010-2020، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، 2022/2021.

- بلقاسم إبراهيم، دقسول أمين، بخيت حسان، نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط ودوره في تقلبات أسعار النفط، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 12، العدد 02، 2020.

- بلمقدم مصطفى، بومدين محمد رشيد، بن رمضان أنيسة، الغاز الطبيعي في الجزائر: آفاق واعدة وتحديات، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 03، العدد 03، 2013.

- بن أحمد أحمد، الأسعار العالمية للغاز الطبيعي ومستقبلها، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 11، 2016.

- بن دخيس عبد الكريم، أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المتتالية؟، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2018.

- بوقليلة أحمد، التنافس بين الشركات النفطية الوطنية والشركات النفطية العالمية في مجال الصناعة النفطية، مجلة آفاق علمية، مجلد 12، العدد 02، 2020.

- خميس محمد، تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعة الاوبك، دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، 2012.

- دراسة بوبكر صابة، ملخص أطروحة دكتوراه بعنوان: دراسة تحليلية واستشرافية لقطاع الغاز الطبيعي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2020.

- زياني بلقاسم، السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي وأساسيات التسعير، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 8، 2015.

- ساري نصر الدين، صالح صالحي، سياسات الاستغلال الامثل للغاز الطبيعي في الجزائر بين المتطلبات الاستخدامية الداخلية والالتزامات التصديرية الخارجية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 27، العدد 02، 2013.

- صابة بوبكر، ناجي بن حسين، دور ومساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية، المجلد 11، العدد 01، 2022.

- صالح عمر فلاحي، منال بلقاسم، تحولات السوق النفطية وتأثيرها على أنظمة تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 26، العدد 01، 2012.

- عبد الحميد رولامي، دكتوش عاشور، صناعة الغاز الطبيعي المسال في العالم وتأثيراتها على التجارة الدولية للغاز الطبيعي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 33، 2016.

- غانية نذير، أحمد التجاني هيشر، يحي بدراوي، قياس أثر عوائد الغاز الطبيعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 01، 2021.

- فاتح حركاتي، عطاالله أبادير، نشأت الوكيل، القطاع الصناعي الجزائري بديل تنموي خارج المحروقات، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 2، 2018.

- فاطمة أيوب يعقوب يوسف، حميد عطية عبد الحسين الجوراني، مفهوم الغاز الطبيعي ونشأته وخصائصه واستعمالاته والصناعات المرتبطة بالغاز الطبيعي، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد 04، العدد 03، 2022.

- لبزة هشام، الأهمية الاقتصادية للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي الطبيعي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 15، العدد 05، 2011.

- مخازني طيب، سنوسي بن عبو، أهمية الثروة النفطية الجزائرية في الاقتصاد الدولي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، 2019.

- مخازني طيب، سنوسي بن عبو، أهمية الثروة النفطية الجزائرية في الاقتصاد الدولي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 3، 2019.

- مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000- 2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 9، 2016.

- هبة الله مجول، محددات إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر(دراسة تحليلية تنبؤية 2019-2038)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 02، 2019.

رابعا: المواقع الالكترونية

- سامر أبو وردة، متى اكتشف النفط في الجزائر؟.. رحلة التطور بالأرقام، متوفر على الموقع الالكتروني: https://attaqa.net.

خامسا: التقارير

- تقارير البنك المركزي الجزائري.
- تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.
- تقارير البنك الدولي.

تمت بحمد الله